المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم الدراسات العسكرية و الإستراتيجية

تخصص الدراسات الإستراتيجية و الدولية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

علاقة البيئة بالأمن و السلم الدولي

إعـــداد الـطالـب
عفيف شاوش فريد

اشراف الاستاذة
الـعاقـل رقـــية

لجنة المناقشة:

الأستاذ/ زراية العمري	رئيسا
الاستاذة/ لوجاني وسيلة	مصححا

السنة الجامعية: 2016 – 2017

شكر

أتقدم بالشكر والعرفان لأساتذة المدرسة الافاضل و بالخصوص الأستاذة المشرفة العاقل رقية
على المساعدة القيمة لإتمام هذا العمل

الإهداء

اهدي هذا العمل إلى روح والدي

إلى الوالدة الكريمة

إلى كل العائلة الكريمة

إلى زملاء الدفعة و أخص بالذكر زملائي في تخصص الدراسات الإستراتيجية و الدولية

ملخص الدراسة

تمحورت هذه الدراسة في تناول الأمن البيئي كبعد من أبعاد الأمن، ارتبطت النقاشات به في حقل الدراسات الأمنية بالتحولات الكبرى التي شهدتها العلاقات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة، و المراجعات الأساسية لكل من مفهوم الأمن و طبيعة التهديدات الأمنية الجديدة المختلفة عن التهديدات التقليدية ذات الطبيعة العسكرية، مثل التلوث البيئي الكوارث الطبيعية، الاحتباس الحراري، التغيرات المناخية، ندرة الموارد خصوصا المياه و الهجرة، هذه المشاكل البيئية يعتبر الإنسان المسؤول الأول عنها، فهي ترجع في غالبيتها إلى النشاط الإنساني خصوصا في القطاع الاقتصادي و الصناعي، ما انعكس سلبا على الحياة البشرية و رفاه الإنسان، الأمر الذي أدى إلى تقديم مشاكل البيئة و التدهور البيئي كخطر مستقبلي يهدد الحياة بأكملها، ما يتطلب استجابة عالمية واسعة و شاملة لمواجهة هذه الأخطار.

إن هذا القول باعتبار التدهور البيئي تهديدا أو تحديا أمنيا سواءا بالنسبة للشعوب أو الدول هو ما جعل هذه القضية تطفو إلى النقاش و تنتقل من قضية تخصصت بها الأوساط العلمية إلى قضية تناقش على مستوى العلوم الاجتماعية عموما، و العلوم السياسية على وجه الخصوص، هذا علاوة على اعتلاءها لسلم الأجندة السياسية الدولية منذ سنوات السبعينات و دخولها للنقاشات الأمنية نهاية الثمانينيات و ظهور ما يعرف بالأمن البيئي كحقل فرعي في الدراسات الأمنية و قطاع من قطاعات الأمن و مكون من مكونات الأمن الإنساني.

Abstract

This study focused on the environmental security as one of the dimensions of security. It is in the core of security discussions about the big changes in the international relations in post-Cold War era and the fundamental revisions of both security definitions and the nature of the new security frights as being different from classical military frights , such us environment pollution, natural catastrophies, Global warming climate changes , lack of resources mainly water and immigration. Man is the first responsible of those problems which are mainly the result of human activities mainly in economical and industrial fields. A fact that has a negative influence on the human life and the way of living of human beings A reality that led to consider environment problems as a real fright for our future life considering environment degradation as a security fright or challenge for both peoples and states is the thing that led to make it at the core of discussions and also make it move beyond scientific discussions to reach social and political discussions and studies, This is in addition of being an important part of the political agenda since 1970's and getting into the security discussions at the end of the 1980's and the appearance of what is know as environment security as a branch of security studies and a part of security and human interests.

قائمة المحتويات

	العنوان	رقم الصفحة
مقدمة		04
❖ الفصل الأول	مدخل نظري و مفاهيمي	09
➢ المبحث الأول	المقاربة التقليدية للأمن	10
• المطلب الأول	تعريف الأمن	10
• المطلب الثاني	النظرية الواقعية	11
• المطلب الثالث	النظرية الليبرالية	19
➢ المبحث الثاني	التصورات الموسعة لمفهوم الأمن	30
• المطلب الأول	النظرية النقدية الاجتماعية	31
• المطلب الثاني	نظرية ما بعد الحداثة	44
• المطلب الثالث	النظرية البنائية	45
• المطلب الرابع	النظرية النسوية	47
❖ الفصل الثاني	الأمن من المنظور البيئي	49
➢ المبحث الأول	مفهوم البيئة و الأمن البيئي	50
• المطلب الأول	مفهوم البيئة	50
• المطلب الثاني	تعريف الأمن البيئي	55
➢ المبحث الثاني	تأثير المشاكل البيئية على الأمن	65
• المطلب الأول	المشاكل البيئية التي تشكل تهديدا للأمن	65
• المطلب الثاني	تأثير التهديدات البيئية على الأمن	77
❖ الفصل الثالث	ميكانيزمات الحفاظ على البيئة و دعم السلم	87
➢ المبحث الأول	التنمية المستدامة	88
• المطلب الأول	مفهوم التنمية المستدامة	88
• المطلب الثاني	أهداف التنمية المستدامة	93
➢ المبحث الثاني	المؤتمرات و الاجهزة الدولية	96
• المطلب الأول	المؤتمرات الدولية	96
• المطلب الثاني	الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة	110
خاتمة		112
قائمة المراجع		114

مقدمة:

تعتبر ظاهرة استغلال البيئة ظاهرة قديمة قدم الوجود البشري و مرتبطة بالتطور الحضاري للإنسان و مستوى استغلاله لمختلف الموارد البيئية و الثروات الطبيعية، إذ في بداياته استغل الإنسان البيئة لسد حاجياته الأساسية فقط و عاش في تناغم مع الأنظمة البيئية، و لم تكن هناك ظاهرة التدهور البيئي الناجمة عن التلوث و الاستنزاف للموارد، إلا أن دخول الإنسان عصر التطور العلمي و التكنولوجي في مختلف مناحي الحياة، و تركيزه على التصنيع كركيزة للتنمية مع ما لها من آثار سلبية و خيمة على البيئة، تتمثل في ظهور ظاهرة الاحتباس الحراري و التلوث البيئي و تدهور التربة و التصحر و استنزاف الأوزون و الموارد الطبيعية، إذ تشير الدراسات البيئية إلى أن العلاقات بين العالم الإنساني و كوكب الأرض الذي يمده بأسباب الحياة قد خضعت لتغيير عميق خلال القرن العشرين، و قد أخذ معدل هذا التغيير يفوق إلى حد بعيد قدرات الاختصاصات العلمية و قدرات الأجهزة السياسية و الاقتصادية على التقويم و اتخاذ تدابير العلاج الملائمة، ما أدى إلى تشكل وعي لدى المجتمع الإنساني بأنه جزء لا يتجزأ من النظم البيئية يؤثر فيها بأنشطته و يتأثر بنتائجها السلبية على البيئة.

لقد تزامن تشكل هذا الوعي بحجم الخطر الذي يمثله التدهور البيئي الناتج أساسا عن النشاط البشري، مع النقاشات التي سادت حول تصورات مفهوم الأمن بين التيارات المختلفة التي يرى جانب منها أن مفهوم الأمن يختزل في القوة و المجال العسكري، و أن الدولة هي المرجع الواجب تأمينه، في حين يرى جانب آخر وجوب مراجعة المفهوم و إخراجه من المفهوم الضيق إلى أبعاد جديدة تشمل طيفا واسعا من الفواعل، و في غمار هذه النقاشات ظهرت تيارات حاولت ربط البيئة بالأمن و إنشاء علاقة بين المشاكل البيئية و التهديدات الأمنية و هو ما سيكون موضوع دراستنا.

- **طرح الموضوع:**

انطلاقا من أهمية دراسة أبعاد الأمن الجديدة، و تحديدا في سياقها البيئي فإن موضوع الدراسة يتناول مسألة التدهور البيئي و الجهود المبذولة لربطها بالأمن و توصيف الأخطار البيئية بطابع التهديدات الأمنية مع التركيز على نظرية الأمننة التي كان لروادها الفضل في توسيع مفهوم الأمن.

- **أسباب اختيار الموضوع:**

السبب الذاتي يتمثل في الميل الشخصي للمواضيع السياسية التي لها علاقة بتحسين حياة الإنسان، كما كان الاهتمام الذي لقيته قمة المناخ المنعقدة في باريس سنة 2015 حافزا للبحث في الموضوع البيئي، أما السبب الموضوعي فيتمثل بعلاقة الموضوع بتخصص الدراسات الإستراتيجية و الدولية إذ تعتبر القضايا البيئية من أهم القضايا التي يدور حولها في حقل الدراسات الأمنية

- **أهمية الدراسة:**

نظرا لتفاقم المشاكل البيئية و تأثيراتها على الأمن في مختلف مستوياته سواء الأمن الدولي أو المجتمعي أو الإنساني و ما نتج عن ذلك من اضطرابات فإن أهمية الدراسة تكمن في كشف العلاقات المباشرة و غير المباشرة بين المشاكل البيئية و الاضطرابات الأمنية و هذا ما يسمح بفهم أكثر لديناميكية التهديدات البيئية و كذا سبل تقويمها.

- **إشكالية الدراسة:**

لقد أردنا من خلال هذه الدراسة معالجة إشكالية تلاءم القضايا و المشاكل البيئية مع الدراسات الأمنية من خلال التطرق إلى النظريات المعالجة لمفهوم الأمن و نظرتها للأمن البيئي مع التركيز على نظرية الأمننة و أثرها في توسيع مفهوم الأمن ليشمل القضايا البيئية، و عليه سنطرح الإشكالية التالية: **كيف انعكست المشاكل البيئية في شكل تهديدات أمنية ساهمت في آمننة البيئة؟.**

و على ضوء هذه الإشكالية نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- كيف تهدد المشاكل البيئية الأمن؟
- إلى أي مدى تمثل المشاكل البيئية تهديدا للأمن بمختلف أبعاده؟

و انطلاقا من هذه الإشكالية و التساؤلات الفرعية، قمنا بصياغة مجموعة من الفرضيات التي ظهرت لنا بأنها عناصر مناسبة للإجابة على التساؤلات من جهة و موجهة لمسار البحث من جهة أخرى.

- **الفرضيات:**

- خطورة المشاكل البيئية على مختلف أبعاد الأمن شكل مدخلا لامننتها.
- تمثل المشاكل البيئية سببا في اللاامن.
- كلما تفاقمت المشاكل البيئية كلما كان هناك تهديد لمختلف أبعاد الأمن.

- **الإطار المنهجي:** لقد استعنا في دراستنا بهذه المناهج التي تتطلبها طبيعة المضوع.

- المنهج الوصفي: لاستعراض مختلف الأطروحات النظرية حول مفاهيم و تصورات الأمن و الأمن البيئي، و رصد مختلف الأزمات البيئية و الجهود الدولية بشأنها.
- المنهج التاريخي: من أجل استعراض التطور الذي شهدته القضايا البيئية في فترات زمنية متعاقبة، سواء كان ذلك التطور على المستوى الأكاديمي أو العملي، إضافة إلى التطور التاريخي لمفهوم الأمن و البيئة و التنمية.
- المنهج التحليلي: لتحليل مختلف السلوكيات الدولية، و الأسباب الخفية والظاهرية لها، من أجل الوصول إلى استنتاجات بشأن الظاهرة موضوع البحث.
- المنهج المقارن: و ذلك لرصد أهم الفوارق ما بين الأطروحات النظرية حول مفهوم الأمن، سواء كان ذلك ما بين المقاربة التقليدية و الاتجاه الموسع في مفهوم الأمن، أو في إطار الأمن البيئي نفسه، إضافة إلى عرض أهم الفوارق ما بين هذه النظريات حول مفهوم الأمن.

➢ **الدراسات السابقة:**

1- دراسة لبوسطيلة سميرة تحت عنوان: الأمن البيئي، مقاربة الأمن الإنساني، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية في 2013، ركزت على محاولة جسر الهوة بين النظرية والممارسة، عبر فحص عدد من الأطروحات النظرية حول الأمن والقضايا البيئية و مسألة التوفيق بينهما من خلال مقاربة الأمن الإنساني، وإخراجها من الدوائر الأكاديمية إلى الواقع الممارساتي، لقياس مدى قابلية تطبيقها.

2- دراسة لأمينة ديرة بعنوان: اثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا، دراسة حالة دول القرن الإفريقي، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، في 2014، و تتمثل أهميتها في:

- إبراز الأطر النظرية المفسرة لقضايا الأمن البيئي و أمَنَنة التهديدات البيئية.
- توضيح العلاقة التكاملية ما بين أبعاد الأمن الإنساني في ظل التهديدات البيئية و إبراز علاقة التأثر و التأثير التعرف على ماهية التهديدات البيئية التي تواجه القارة الإفريقية من خلال تسليط الضوء على مشاكل البيئة من تغير مناخ، احتباس حراري، نضوب الموارد المائية و رصد انعكاساتها على واقع الأمن الإنساني في القارة الإفريقية و تسليط الضوء على دول القرن الإفريقي.
- إبراز أهم الإسهامات الدولية و الإقليمية لتلافي أخطار التهديدات البيئية في القارة الإفريقية و القرن الأفريقي على وجه التحديد.

- **خطة الدراسة:**

جاءت هذه الدراسة تحت ثلاثة فصول و هي:

الفصل الأول: عبارة عن مدخل مفاهيمي و نظري للدراسة تناولنا فيه مراحل تطور المفاهيم و التصورات الأمنية، بالتطرق أولا إلى النظريات التقليدية المفسرة لمفهوم الأمن و في مرحلة ثانية تناولنا الاتجاهات الموسعة لمفهوم الأمن.

أما الفصل الثاني فقد خصصناه للمفاهيم المتعلقة بالبيئة و تطور الاهتمام بالقضايا البيئية خصوصا في حقل الدراسات الأمنية، و استعرضنا فيه أهم المشاكل البيئية التي تمثل تهديدا للأمن، وصولا إلى امننة البيئة و قضاياها.

و تناولنا في الفصل الثالث الأطر و الميكانيزمات الدولية لحماية البيئة و التي على رأسها التنمية المستدامة كمسار تنموي جوهره الحفاظ على البيئة، بالإضافة إلى المؤتمرات و الأجهزة الدولية و التي تعتبر إطارا للتعاون الدولي في مجال الحفاظ على البيئة.

- **صعوبات الدراسة:**

أهمها الندرة في المراجع المتخصصة في دراسات الأمن البيئي .

الفصل الأول:

مدخل نظري و مفاهيمي

لقد تناول الباحثون على مدى عقود طويلة مفهوم الأمن من منظور واحد وهو الدولة باعتبار انه منذ اتفاقية "ويستفاليا westphalia" التي عقدت عام 1948 كرست الدولة الوطنية كوحدة تحليل أساسية(1) في العلاقات الدولية، لكونها المكون الفاعل في النظام الدولي، أما قبل هذا فقد كانت مسالة الأمن دافعا طبيعيا يوجه سلوك الأفراد والمجتمعات منذ فجر البشرية، بغية توطيد السلم و الاستقرار كبديل لحالة الخوف، و هذا ما مثل مبررا أساسيا لانضمام الأفراد لتكتلات اجتماعية اكبر، نتيجة للحاجة الأمنية الملحة و هو ما أدى لاحقا إلى ظهور الدول بصفتها المرتكز العالمي للشرعية السياسية وعليه فقد اندرج الأمن كموضوع للسياسة العليا التي تصيغ التوجه الوطني والقومي للدولة بتسخير الإمكانيات والموارد لرسم الاستراتجيات المناسبة لتحقيق أمنها القومي ومن هذا المنطلق فقد كان الاهتمام بمفهوم الأمن في إطار العلاقات الدولية قبل أن يشهد حقل الدراسات الأمنية تطورا كبيرا و ظهور مدارس و مفاهيم أمينة جديدة بالإضافة إلى تغير حدود التخصص من العلاقات الدولية إلى تعددية التخصصات.

---

(1)- سيد احمد قوجيلي، تطور الدراسات الأمنية و معضلة التطبيق في العالم العربي، الإمارات العربي المتحدة، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، 2012. ص 19.

المبحث الأول: المقاربة التقليدية للأمن (الأمن في نظرية العلاقات الدولية)

المطلب الأول: تعريف الأمن

- المعنى اللغوي للأمن: الأمن مضاد الخوف والفزع، فهو يعني الطمأنينة و الاطمئنان إلى عدم توقع المكروه و التحرر من الخوف والقلق. **(1)**
- كما يشير مفهوم الأمن إلى التحرر من فقدان شيء أو الإضرار بشيء ضروري للبقاء و الرفاه.
- أما المعنى الاتمولوجي اللاتيني للأمن "sécurité"**(2)**

ف : "Sé" تعني دون، و "curité" تعني الرعاية، و بالتالي فمعنى الأمن يعني التحرر من غياب الرعاية أو التحرر من عدم الارتياح أو الحالة السلمية دون أي مخاطر أو تهديدات.

- أما الأمن من وجهة نظر دائرة المعارف البريطانية يعني "حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية ".
- و تعرفه دائرة معارف العلوم الاجتماعية "THE ENCYCLOPIA OF SOCIAL SCIENCES" بـ: "قدرة الدولة على حماية قيمها من التهديدات الخارجية".

---

(1)- معجم المعاني، معجم إلكتروني.

(2)- امينة ديرة، اثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا، دراسة حالة دول القرن الإفريقي، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، فرع العلاقات الدولية و الإستراتيجية، جامعة بسكرة، 2014. ص 10.

المطلب الثاني: النظرية الواقعية

لقد اتجهت مختلف الدراسات الأمنية التي تنتمي إلى المدرسة الواقعية، إلى اعتبار الدولة وحدة مرجعية في التحليل، و هي الهدف الأساسي للأمن، أي تأمين بقائها من التهديدات على سيادتها و على وحدة ترابها**(1)** و تعزيز المصلحة الوطنية بالاعتماد على القوة في نسقها العسكري و تعظيمها لكون السياسة الدولية عبارة عن علاقات بين الدول ذات المصالح المتعارضة مما يدفع لاندلاع الحروب و من هنا يتبين أن المفهوم الأمني كان يقوم على افتراض أن طبيعة التهديد الأمني يحمل صفة عسكرية و يفهم خارج حدود وحدة التحليل الأمنية آي من الخطر الخارجي الذي تمثله الفواعل الأخرى.**(2)**

تعتبر أفكار الواقعية التقليدية نتاج تفكير العديد من الفلاسفة والمفكرين السياسيين الذين اهتموا بالممارسة السياسية و النظرية السياسية نذكر من أهمهم:**(3)**

1- "ميكيافيلي MACHIAVEL": حيث أكد في كتاباته على مبدأ تحرير السياسة من مبادئ الدين و الأخلاق و اباحة استخدام كل الوسائل حتى غير المشروعة في سبيل تحقيق الغاية المنشودة لذا فالغاية عنده تبرير للوسيلة المستعملة، و الغرض من السياسة هو المحافظة على القوة السياسية للدولة، و زيادة قوتها باستمرار.

---

(1) Jonathan Bernard, les théories de la sécurité environnementale, regard critique sur un concept ambigu, mémoire de la maitrise en science politique, université du Québec a Montréal, canada, 2007. P 17.

(2) خالد معمري جندلي، التنظير للدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة، دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر 2001، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية و الدراسات الإستراتيجية، جامعة باتنة، 2008، ص 20.

(3) حموم فريدة، الأمن الإنساني، مدخل جديد في الدراسات الأمنية، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، فرع العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2004، ص 11

2- "توماس هوبز THOMAS HOBBES": يؤكد على أن السيادة مطلقة و لا ترد عليها أية قيود نتيجة للعقد الاجتماعي الذي أبرمته الجماعة برضاها قصد الحفاظ على السلام وتحقيق المصالح العام، و لكن لا يمكن لمثل هذا التنظيم أن يتواجد و أن يحدث في العلاقات الدولية لغياب السلطة العليا التي تفرض الأمن، مما يعني أن الدولة لا تزال في حالة الطبيعة، فتبقى بذلك الحرب دائمة الاشتعال مع ضرورتها لبقاء الدولة. **(1)**

3- "كارل فون كلاوزفيتر CARL VON CLAUSEWITW": يرى أن العلاقات الدولية ميدان تنازع المصالح بين الدول، مما يجعل من الحرب شكلا خاصا و متطرفا للتنازع بين المصالح الكبرى والتوصل لحلها يكون بسفك الدماء ،فالحرب شكل للعمل السياسي، و السياسة بدورها تحكم الحرب، لذلك يرى أن الحرب ما هي إلا استمرارية للعمل السياسي.

4- "هانس مورغانتو HANS MORGENTHAU": يؤكد على أن مصلحة الدولة معرفة بالقوة و المتمثلة في ضمان بقاء الدولة و الحفاظ على وحدتها و أنه لا مجال لتطبيق المبادئ الأخلاقية ،فالمهم هو تحقيق المصلحة دون إلحاق ضرر بالدولة .**(2)**

5- "رمون آرون RAYMOND ARON": يؤكد على التمييز بين السياستين الخارجية و الداخلية، ففي حين السياسة الداخلية تشهد تمركزا لسلطة استعمال العنف نجد أن السياسة الخارجية تشهد تعددا لمراكزها ليصبح الهدف هو المحافظة على بقاء الدولة في المجتمع الدولي الفوضوي، و الذي يتميز بحرية اللجوء للقوة.

---

(1) حموم فريدة، الأمن الإنساني، مدخل جديد في الدراسات الأمنية، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، فرع العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2004، ص 12.

(2) حموم فريدة، مرجع سابق، ص 12.

أما تاريخ الواقعية الكلاسيكية في القرن العشرين تعود بدايته إلى سنة 1939 وصدور كتاب "أزمة العشرين سنة" لعالم السياسة البروفيسور**(1)** "إدوارد هاليت كار EDWARD HALLETT CARR" و الذي أكد فيه بأن الدول هي الفواعل الأساسية في السياسات العالمية و إنها ستبقى ملتزمة بشكل عميق بمواصلة سياسة تحصيل القوة على حساب بعضها البعض و مع ذلك يبقى كتاب "السياسة بين الأمم- كفاح من أجل السلطة والسلم" مرجعا أساسيا للواقعية السياسية لكاتبه "هانس مورغانتو HANS MORGENTHAU".

ترتكز الواقعية التقليدية في تحديدها لوحدة التحليل و لموضوع الأمن على مجموعة مفاهيم أهمها:

1- القوة و يرتبط مفهوم القوة بالمصلحة الوطنية في علاقة طردية فكلما زادت الدولة من قوتها كلما مكنها ذلك من تحقيق مصالح أكثر وأكبر ، وكلما زادت المصالح دعت الحاجة للزيادة من قوتها لذا حدد المفهوم التقليدي للأمن القوة في المجال العسكري والمصلحة الوطنية في الدفاع والمحافظة على القيم العليا للدولة ، وهده الأخيرة تجعل من الدولة المحتكر الوحيد للقوة دون سواها ،ولها سلطة استعمال العنف المشروع إزاء مواطنيها والحق في اللجوء للحرب إن كانت تخدمها**(2)**

2- الحدود والسيادة: إن السيادة هي تلك السلطة المعترف بها للدولة في ممارسة اختصاصاتها على إقليمها وداخل الإطار الحدودي مع استقلاليتها في اتخاذ قراراتها على الساحة العالمية فتعني السيادة أن الدولة هي السلطة العليا داخليا و لا احد يعلو فوقها أو يملي أوامره عليها أما في علاقاتها مع الدول الأخرى فالأمر لا يعني أنها تعلو على غيرها و إنما فقط انه لا احد و لا سلطة أخرى تملي عليها أوامرها، دولة كانت أو منظمة دولية ويجر عن مبدأ السيادة مبدأ التساوي بين الدول .

إن المنظور الواقعي وضع الحفاظ على السيادة في قمة المصلحة العليا للدولة ويجب بذلك العمل على الإبقاء على سلامتها و عدم تعرضها للانتهاكات .

---

(1) Paul D. Williams, Security studies, An introduction, USA, Taylor and Francis library, First published, 2008. P 17.

(2) حموم فريدة، مرجع سابق، ص 13.

3- الفوضى: ترى الواقعية أن الفوضى هي ميزة النظام الدولي بسبب تعدد وتضارب مصالح الدول السيادية فيما بينها ،فكل الدول تسعى لتحقيق أقصى قوة لها ،وكذا أمنها، و مصالحها الوطنية، مما يجعلها تتبع سلوكا يعيد إنتاج فوضى النظام الدولي، و اهتمام الدول ليس بالعمل على إحداث الاستقرار في النظام الدولي وإنما المحافظة على نفسها في ظل هذه الفوضى.

4- المعضلة الأمنية "securitey dilemma": أو المأزق أو الدوامة الأمنية صيغ هذا المصطلح لأول**(1)** مرة من قبل "جون هيرز JOHN HERZ": عام 1950 و يركز هذا المفهوم على فرضية أن الأمن حالة تتنافس الدول على تحقيقها في كنف نظام عالمي يتسم بالفوضى أين يتعين على الدول أنت تعمل وفق مبدأ المسؤولية عن حماية نفسها من دول عدوانية محتملة، و عليها اكتساب الوسائل لتحقيق ذلك من خلال بناء القدرات العسكرية، و بالتالي نجدها تزداد قوة يوما بعد يوم، لتكون في مأمن من مخاطر هجوم دول أخرى، و هذا بدوره يجعل الآخرين اقل إحساسا بالأمن، و يدفع بهم لتحضير أنفسهم لأسوء الحالات ومن هنا تأتي الحلقة المفرغة للأمن**(2)** و القوة، بمعني أن كل دولة تسعى لتحسين قدراتها العسكرية، تحسبا لأي عدوان من دولة أخرى، فتثير تحضيراتها هذه تخوف الدول الأخرى التي ترى تلك التحضيرات موجهة ضدها، أو تشكل تهديدات لأمنها، لأنه يستحيل التأكد من النوايا أو المقاصد الحقيقية لهذه الدولة التي قررت تحسين قدراتها، من هذا التفاعل الاستراتيجي ينشأ ما سماه JHON HERZ " بدوامة الأمن " وتجدر الإشارة إلى أن "الدراسات الأمنية الواقعية الجديدة Neorealism security studies" تؤكد على أن معضلة الأمن تنشأ اساسا من بنية النظام الدولي أكثر مما تنشأ من الواقع أو النوايا العدوانية لدى الدول.**(3)**

---

1 . دلال بحري، اثر الندرة المائية في العلاقات الدولية، دراسة منطقة الشرق الأوسط، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2008. ص 26

2 . بوسطيلة سميرة، الأمن البيئي، مقاربة الأمن الإنساني، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، فرع الدراسات الإستراتيجية و الأمنية، جامعة الجزائر، 2013. ص 19

3 . قسوم سليم، الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية، دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظار العلاقات الدولية، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، فرع الإستراتيجية و المستقبليات، جامعة الجزائر، 2010. ص 71.

و بالنسبة للواقعيين الجدد "العقلانيين البنيويين " مثل "كينيث والتز KENNETH WALTZ"، "هانس مورغانتوHANS MORGENTHAU"، "ريمون آرون RAYANOND ARON" فالمعضلة الأمينة شرط دائم للنظام الدولي، و يمكن التخفيف من وطأتها عن طريق توازن القوى (الواقعية الهجومية)، و الاستراتجيات التعاونية و ميزان الردع (الواقعية الدفاعية).**(1)**

على العموم يعتبر الاتجاه الواقعي من المقاربات التي خصصت حيزا كبيرا من دراساتها للعلاقات الدولية، في وضع تصور متكامل لفهم الأمن، حيث رسم الواقعيون نظرة فوضوية للعلاقات الدولية التي تقوم على عدم وجود أي سلطة عليا تنظم الحياة الدولية، و كل دولة تسعى لتحسين قدراتها وتنظر للدول الأخرى كتهديد، و قد سارت العلاقات الدولية أثناء الحرب الباردة على هذا التفسير أين سيطر و لمدة طويلة المنظور الواقعي التقليدي على الدراسات الأمنية، إلا أن السياق الذي ميز نهاية الحرب الباردة و الانفراج الدبلوماسي و تصاعد الحركات الاجتماعية المطالبة بالديمقراطية والسلم، و التي بدأت تأخذ حيزا هاما في وسائل الإعلام و الوعي الجماعي و الأجندات الإعلامية لمختلف الفواعل الحكومية و غير الحكومية متأثرة بتهديدات متنوعة كالنزاعات العرقية و الدينية والأزمات الاقتصادية و البيئية التي أخفيت و تراكمت خلال الحرب البادرة،**(2)** و من جهة أخرى بروز النزعة العلمية في شتى الاختصاصات الاجتماعية و كثرة الصيحات التي تحاول أن ترتقي بالعلاقات الدولية إلى علم يشبه العلوم الطبيعية.**(3)**

---

1 اليامين بن سعدون، الحوارات الأمنية في المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة، دراسة حالة مجموعة 5+5، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2012. ص16

2 اليامين بن سعدون، مرجع سابق، ص22.

3 سعيدي ياسين، التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، جامعة وهران، 2016. ص17

و عليه، فقد جاءت الواقعية الجديدة بزعامة "كنيث والتز KENNETH WALTAZ" و "باري بوزان BARRY BUZAN" و حاولت معالجة و تدارك الانتقادات التي وجهت للواقعية التقليدية وذلك بإعادة صياغة تصور لمفهوم الأمن.

و يسمى التوجه النظري للواقعية الجديدة "بالواقعية البنيوية" هذا التوجه يرى بأن العلاقات الدولية تمثل بنية لنظام سياسي دولي، هذه البنية تتسم بالفوضى**(1)** لذا فهو بدافع عن الواقعية ويرى بأنها لا زالت تحتفظ بقوتها التفسيرية ويرى بأن الخاصية الفوضوية للبنية العلاقات الدولية لا يمكن أن تغيرها التحولات الداخلية للدول وتختلف الواقعية الجديدة عن التقليدية فقط في بعض المسلمات من حيث تركيز الجديدة على نظام الدولي كإطار تحليلي لسلوك الدول بدل اعتبار الطبيعة البشرية منطلقا في التفسير.

"كنيث والتز KENNETH WALTAZ" يرى أن الصراع الدولي لا يمكن إرجاعه إلى طبيعة الأفراد أو الدول فقط **(2)**ولكن إلى طبيعة وتشكل البيئة التي يعيشون فيها أي أن الحرب هي نتاج البنية الدولية الفوضوية و يقصد بذلك أن الفوضى هي التي تنتج بيئة صراعية و ليس الصراع من ينتج الفوضى، و بالتالي فبتركيزه على تحقيق الحد الأقصى من الأمن بدلا من تحقيق الحد الأقصى من القوة، عمل "والتز" على تصليح المشكلة الأساسية في واقعية "مورغانتو" الكلاسيكية (الصراع حول القوة مصدره الطبيعة البشرية). **(3)**

ويمثل "كنيث والتز KENNETH WALTAZ" رفقة "جون ميرشايمر JOHN MEARSHEINER" و "إيريك لابس IRIC LABS" و "روبرت جيليبين ROBERT GILIPIN" الفريق الأول للواقعية الجديدة و الذي يعرف بالواقعية الهجومية.

---

1 عبد الكريم ابو مور،مفهوم الأمن الإنساني في حقل العلاقات الدولية، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة غزة، 2013. ص101

2 سعيدي ياسين، التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، جامعة وهران، 2016. ص17

3 دلال بحري، اثر الندرة المائية في العلاقات الدولية، دراسة منطقة الشرق الأوسط، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2008. ص 27

أما "باري بوزان BARRY BUZAN" فقد انتقد الاتجاه الواقعي**(1)** التقليدي فيما يخص الأمن من خلال ربط هذا الأخير بالقوة و إهمال الجوانب الأخرى غير العسكرية، و أشار "باري بوزان BARRY BUZAN" إلى مفهوم الأمن المركب حيث أصبح الأمن مرتبطا ارتباطا وثيقا بالأبعاد الخارجية للإقليم **(2)**حيث من الصعب فهم الأمن في دولة ما دون الأخذ في عين الاعتبار الدول المجاورة خصوصا بعد تعقد المشاكل المطروحة و ترابطها بشكل معقد، و يندرج في هذا الإطار البعد السكاني "الديموغرافي" حيث أنتج هذا البعد مشكل الهجرة والجريمة بين عدد من الدول، كما أقحم BUZAN الفرد كوحدة تحليل في الدراسات الأمنية بجانب الدولة التي بقيت عنده في البداية مرجعا لا ينبغي الاستغناء عنه في التحليل ،وذلك لأن الدولة في قلب التفاعل و في نفس الوقت هي من يتكفل بمعالجة الانكشاف الذي يلحق الأمن وهي الوضعية التي وصفها BARRY BUZAN بحالة اللاأمن.

ويعتبر رفقة "ستيفن فان افرا STEPHEN VAN EVERA"، "ستيفن والت STEPHEN WALT"، "جاك سنايدر JACK SNYDER"، "روبرت جيرفيس ROBERT JERVIS " و "شارل غلاسار CHARLES GLASER" من أهم رواد الواقعية الدفاعية**(3)**، بحيث يجادل هؤلاء بأن احتمال وقوع الحرب كان أعلى حينما كانت الدول تستطيع أن تتغلب على بعضها البعض و أن الدول تسعى لتحقيق الأمن قبل تحقيق القوة،

---

1 قريب بلال، السياسة الأمنية للإتحاد الأوروبي من منظور أقطابه، التحديات و الرهانات، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، فرع الدبلوماسية و العلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2011. ص17

2 ظريف شاكر، البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل و الصحراء الإفريقية، التحديات و الرهانات، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2010. ص 23

3 دلال بحري، اثر الندرة المائية في العلاقات الدولية، دراسة منطقة الشرق الأوسط، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2008، ص 28

و بالتالي فهم يفصلون بين تحقيق القوة و تحقيق الأمن فمضاعفة القوة أحيانا قد يؤدي إلى الإضرار بأمن الدولة، و يقترحون تعويض ميزان القوة بميزان الردع و تبني الاستراتجيات التعاونية على حساب التصعيد في السباق نحو التسلح وكسب المزيد من القوة.**(1)**

لقد مهدت النقاشات التي دارت داخل التيار الواقعي الطريق لظهور السمات الأولى نحو إعطاء مفهوم جديد موسع للأمن يتماشى و التحولات الدولية التي مست حقل دراسة العلاقات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة، إذ أصبح من غير الممكن الحفاظ على مفهوم الأمن في شقه التقليدي، فهذه المرحلة شهدت ظهور أشكال أخرى من التهديدات والمخاطر في جميع القطاعات و المجالات (الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية، و البيئية) ما استلزم إعادة النظر في المخاطر العسكرية و التي أصبحت غير قادرة على تقديم تفسير شامل للعلاقات الدولية في مجال الدراسات الأمنية و الإستراتيجية، و من ناحية أخرى هناك من المفكرين والباحثين من انتقد التطورات الأمنية بمفهومها التقليدي وذلك نظرا للتحول الذي كان أيضا على مستوى المفاهيم حيث تحولت الصراعات في مرحلة ما بعد الحرب الباردة من صراعات فيما بين الدول الى صراعات داخل الدول، و هذا بدوره جعل المعادلة الأمنية تعرف تغييرات جذرية من خلال إعادة بناء فرضياتها وقد برز العديد من المفكرين في مجال الدراسات السياسية (باري يوزان ، جوزيف ناي) يدعون إلى ضرورة توسيع مفهوم الأمن والرقي به و بالدراسات الأمنية إلى مستوى اشمل و أوسع و ذلك من خلال إقحام فواعل غير دولاتية في التحليل كالجماعات الاثنية، العقائدية، اللغوية و المؤسسات الدولية و القوى غير الحكومية.**(2)**

---

1 سعيدي ياسين، التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، جامعة وهران، 2016، ص 17

2 قريب بلال، السياسة الأمنية للإتحاد الأوروبي من منظور أقطابه، التحديات و الرهانات، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، فرع الدبلوماسية و العلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2011. ص18

المطلب الثالث: النظرية الليبرالية

إن النظرية الليبرالية كانت و لازالت تعود في جذورها إلى القلق الأخلاقي تجاه أسباب الحرب و شروط السلام و الأمن و تعتبر من النظريات الأساسية و الفاعلة في نقاشات العلاقات الدولية حيث طرحت مجموعة من الأحكام و النظريات التي تدور حول أهمية الحرية في النظام السياسي الدولي و الدعوة إلى إصلاح النظام القائم من خلال التنظيم و التعاون الدولي.**(1)**

و يعتبر مفهوم الأمن لدى النظرية الليبرالية اقل تبسيطا و أكثر تركيبا منه لدى النظرية الواقعية فهي تقترح تصورا بديلا للأمن يتمثل في الأمن الجماعي و السلام الديمقراطي عبر إنشاء منظمات و مؤسسات دولية و إقليمية تعمل على ضمان و تحقيق الأمن و السلام بطريقة تعاونية و تبادلية بين الدول، ما يعني وجود فاعلين غير الدولة مع اقتصار دور الدولة على تحقيق الاستقرار السياسي، الاجتماعي، البيئي و الاقتصادي أي أن لها دورا أساسيا في ضمان الأمن.**(2)**

و تجد الليبرالية جذورها الفلسفية في كل من أفكار (أفلاطون PLATON 428-348 ق.م) و (أرسطو ARISTOTE 384-322 ق.م) و إلى الفكرة اليونانية التي تقول بأن الأفراد، كيانات عقلانية، قابلة لفهم و إدراك إمكانية التطبيق العالمي للقوانين التي تحكم كلا المجتمعين الطبيعي و الإنساني و بالتالي لهم القدرة على تطوير ظروفهم و حياتهم عن طريق خلق مجتمع تسوده العدالة.**(3)**

أما بالنسبة لليبرالية كمذهب قامت على مبادئه نظم سياسية حديثة، فتعود أصوله إلى أفكار ثلاثة من رواد الفكر السياسي الليبرالي الذين أسسوا فكريا و فلسفيا للمذهب الليبرالي.

---

1 قسوم سليم، الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية، دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظار العلاقات الدولية، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، فرع الإستراتيجية و المستقبليات، جامعة الجزائر، 2010، ص84

2 سعيدي ياسين، التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، جامعة وهران، 2016، ص 20

3 محمد الطاهر عديلة، تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية، دراسة في المنطلقات و الأسس، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2015، ص 148.

(جون لوك JOHN LOCKE 1632-1704) بحيث يجادل لوك بأن قانون الطبيعة (القانون الأخلاقي) وجد قبل السياسة كمعطي الاهي و بأن الله خلق الناس كلهم متساوين و هذا يعني أن الحقوق الطبيعية اسمى و أولى من المبادئ التي تحكم السياسة بل يجب على هذه الأخيرة أن تتوافق و تتناغم مع هذه الحقوق، و قد اعتبر المنظرون الليبرالية بالعودة الى فكر لوك أن الفرد هو الوحدة الأساسية للتحليل و ان الدولة وجدت من أجل خدمته.**(1)**

(جيرمي بنتام JEREMY BENTHEM 1748-1852) يجادل بنتام بأن الدول ضرورة حيوية بحيث يمكن تعزيز منفعة الفرد داخل الدولة و ان مشروع بناء القانون الدولي يقتضي من الدول التضحية ببعض مصالحها الوطنية لأجل المصلحة العامة التي تحقق السعادة لجميع الأمم.

(ايمانويل كانط EMMANUEL KANT 1724-1804) يجادل كانط بان الإنسان يتصرف أخلاقيا لان واجبا أخلاقيا يدعوه لذلك و ليست المنفعة من يدعوه لهذا السلوك أو التصرف، و بناءا عليه، فانه يجب علينا بناء الحياة السياسية و الاجتماعية (وهذا يتضمن السياسة الدولية كذلك) بالطريقة التي توفر الشروط التي تجعل من تحقيق هذا الهدف ممكنا، و بالتالي فقد حاول كانط إيجاد حل سياسي للخروج من حالة الفوضوية التي تميز عالم الدول انطلاقا من فكرة وجوب احترام استقلالية الآخرين و أن الفشل في هذا الأمر يعني مصدرا مباشرا للنزاع و اقترح كانط إنشاء فيدرالية تضم دول العالم، حيث تتكفل غالبية الدول و الأعضاء بمعاقبة أية دولة تعتدي على دولة أخرى**(2)**، و هي نفس الفكرة التي استند اليها الرئيس الامريكي (وودرو ولسن THOMAS WOODROW WILSON 1913-1921) في تصوره لعالم يسوده السلام و هو الذي قرر انشاء عصبة الأمم لحل النزاعات في العالم و تحقيق السلم و الأمن الدولية.

---

1 محمد الطاهر عديلة، تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية، دراسة في المنطلقات و الأسس، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2015، ص 149.

2 جويدة حمزاوي، التصور الأمني الأوروبي، نحو بنية أمنية شاملة و هوية إستراتيجية في المتوسط، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، فرع دراسات مغاربية و متوسطية في التعاون و الأمن، جامعة باتنة، 2011، ص 24

أما من ناحية التصور الأمني للنظرية الليبرالية فقد أعاد الليبراليون النظر في مسألة الأمن باتجاه أكثر اتساعا و شمولية، من خلال إقحام فاعلين من غير الدولة كمحاولة منهم لتوسيع الأمن مفهوما و ميدانا، مثل المؤسسات و المنظمات غير الحكومية و الجماعات الإثنية و الأفراد.

إلا أنهم ابقوا على الدولة كفاعل مركزي و كموضوع مرجعي وحيد لان كل الفواعل تبقى مرتبطة بها و لان المؤسسات موجودة ليس لمنافسة الدولة أو الإخلال بحكمها و إنما لمساعدتها. **(1)**

إلا أنه ينبغي الإشارة الى انه عند الحديث عن المذهب الليبرالي فانه نتاج مدارس مختلفة بحيث لا يوجد إجماع بين المنظرين حول عدد التيارات النظرية الليبرالية في مجال العلاقات الدولية، فالليبراليون عادة ما كان اهتمامهم بالمعضلة البارزة في العلاقات الدولة و هي ظاهرة الحرب، كما حاولوا النظر بنوع من التفاؤل للنظام العالمي من خلال إمكانية التقليل من حدة التفاعلات النزاعية بين الدول بسبب انسجام القيم و المصالح و التركيز على اطر التعاون الدولي مما يجعل الأمن معطى مشتركا فيما بينها. **(2)**

و لقد وضع "ارنست اوتو زمبيل ERNEST OTTO CZEMPIEL" تقسيمين أساسين للفكر الليبرالي و هما الليبرالية البنيوية و الليبرالية المؤسساتية.**(3)**

1- الليبرالية البنيويـة :

النظرية الليبرالية البنيوية بنت تصورها الأمني استنادا لفكرة الطرح السلمي الديمقراطي "لايمانويل كانظ" و التي مؤداها أن الدول الديمقراطية لا تذهب الى الحروب و هي الفكرة التي

---

1 جويدة حمزاوي، التصور الأمني الأوروبي، نحو بنية أمنية شاملة و هوية إستراتيجية في المتوسط، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، فرع دراسات مغاربية و متوسطية في التعاون و الأمن، جامعة باتنة، 2011، ص 26

2 قسوم سليم، الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية، دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظار العلاقات الدولية، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، فرع الإستراتيجية و المستقبليات، جامعة الجزائر، 2010- ص 84

3 قسوم سليم، مرجع سابق، ص 85

جاءت في كتاب له تحت عنوان السلام الديمقراطي الصادر سنة 1796، و الذي حاول من خلاله التوصل إلى أن السلام ممكن إذا توفرت بعض الشروط مثل بداية التحول في الوعي الفردي و إقامة السلام الديمقراطي و معاهدة فيدرالية بين الدول لإنهاء الحرب و ليس تنظيمها فقط **(1)**، كما قال "هوغو غروسيوس HOGO GRATIUS" و هي الفكرة التي قام بتوسيعها "مالفين سمول MALVIN SMALL" و "دافيد سينغر DAVID SINGER" عبر أبحاث نشرت نتائجها في مقال لهما سنة 1976 في صحيفة القدس للعلاقات الدولية حيث خلصا من خلالها الى أن جنوح الدول إلى السلم لا يتحقق إلا بعد تبني و نشر الفكر الديمقراطي الذي يدعو إلى تجنب الحروب و تعزيز الثقة، و هو ما أفضى الى ظهور فكرة السلام الديمقراطي في ثمانيات القرن الماضي موضحة ان انتشار الديمقراطية من شأنه أن يؤدي الى زيادة الأمن الدولي، و هي الفكرة التي لقيت دعما فيما بعد من قبل كل من "ميكاييل دويل MICHAIEL DOYLE" و "بروس راست BRUCE RUSSET" من خلال تأكيدها على أهمية المتغير الديمقراطي في التحليل الأمني**(2)**، فمن شان التمثيل الديمقراطي و الالتزام بحقوق الإنسان و الترابط العابر للحدود الوطنية أن يجعل الدول ميالة للسلم و منطق التوفيق بدلا من الحرب و منطق القوة.

و تركز فرضية السلام الديمقراطي على العلاقة بين المجتمع و الدولة و أثرهما على السياسة العالمية إذ ترى في السلوك الخارجي للدولة امتداد و تعبير عن مختلف القوى و التفاعلات التي تحدث داخل الدولة فلا يمكن فصل و فهم ما يحدث في الخارج دون الإحاطة و المعرفة بما يحدث في الداخل بل إن الداخلي يحدد ما هو خارجي.

---

1 سعيدي ياسين، التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، جامعة وهران، 2016. ص 22

2 قسوم سليم، الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية، دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظار العلاقات الدولية، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، فرع الإستراتيجية و المستقبليات، جامعة الجزائر، 2010- ص 98

و تبني الدول للديمقراطية يعني أن تصبح مقيدة في سلوكها الخارجي بقواعد و قوانين داخلية تحد من اندفاعها إلى إقرار الحرب كوسيلة لتحقيق مكاسب سياسية أو اقتصادية**(1)**، كما انها تجعل من القرار السياسي الخارجي تحت وقاية و مشاركة مختلف القوى و الفواعل الداخلية مما يحول دون انفراد الحكام بأخذ قرارات مصيرية كقرار الحرب، أضف الى ذلك أن اعتناق الدول للمبادئ الديمقراطية يزيد من فرص التفاهم و التعايش و التعاون و يقلل من احتمالات اللجوء إلى استعمال القوة فيما بينها فالديمقراطيات لا تتحارب فيما بينها و هذا يزيد من فرص تحقيق السلام العالمي و إطالة أمده.

و يقدم أنصار هذه النظرية إحصاءات إمبريقية ليؤكدوا على صواب طرحهم، فمن بين 353 حربا جرت بين عامي 1816 – 1991 لم تكن أي من هذه الحروب بين دولتين ديمقراطيتين، حيث أن 155 حربا كانت بين طرفين أحدهما ديمقراطي و الأخر غير ديمقراطي.

2- الليبرالية المؤسساتية :

يتمثل الطرح الليبرالي المؤسساتي في الاعتقاد بأن المؤسسات الدولية تلعب دورا في تحقيق التعاون و الاستقرار و يرى "روبرت كوهين ROBERT OWEN KEOHANE" بأن المؤسسات بإمكانها أن تسهل من مسألة الربط التي عادة ما تفرز مظاهر التعاون حيث، يصبح بالإمكان تغيير سلوك الدول بشكل مستقل من خلال إقناع الدولة بنبذ سلوكيات مضاعفة القوة و القبول ببعض المحصلات التي قد تضعف من موقع قوتها النسبية**(2)**، كما يمكن لهذه المؤسسات الدولية أن تضطلع بعدد من الوظائف التي لا تقوى الدولة على القيام بها و بالتالي لعب دور في تحقيق التعاون

---

1 محمد الطاهر عديلة، تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية، دراسة في المنطلقات و الأسس، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2015، ص 168.

2 سعيدي ياسين، التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، جامعة وهران، 2016- ص 24

و الاستقرار، و تحقيق الأمن الدولي و من تعزيز الأمن الداخلي و بالتالي الأمن الإنساني و ذلك عبر ما أصبحت تملكه من صلاحيات و عناصر تسمح لها بضبط بعض الجوانب في المسائل الداخلية كنتاج للتحولات التي مست السياسة العالمية و التي لم تعد تجعل الدول تتصرف بشكل منفرد في سياساتها الداخلية.**(1)**

لقد سلم الليبراليون المأسساتيون بالطبيعة الفوضوية للنظام الدولي و بالتالي التسليم بأن بعض مصادر تغيير سلوك الدول توجد خارجها أي في طبيعة النظام الدولي. **(2)**

و ترتكز الليبرالية الجديدة على الأسس التالية :

- الدولة هي الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية و هناك أطراف أخرى على غاية من الأهمية و لكنها تخضع للدول.
- من ناحية البنية، فان النظام الدولي فوضوي، لكن التعاون بين الدول أمر ممكن في ظل هذه الفوضى.
- يتميز النظام الدولي بازدياد التكامل على العميدين الإقليمي و العالمي.
- تدخل الدولة في علاقات تعاونية حتى لو كانت دول أخرى ستكسب.**(3)**

ومن الظواهر التي اقترحها الليبراليون لزيادة فرص السلم الدولي، هي ظاهرة الاعتماد المتبادل التي لقيت اهتمام ودعم نخبة من المفكرين الليبراليين عبر مجموعة من المقالات التنظيرية التي

---

1 عبد الكريم ابو مور،مفهوم الأمن الإنساني في حقل العلاقات الدولية، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة غزة، 2013، ص 110.

2 محمد الطاهر عديلة، تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية، دراسة في المنطلقات و الأسس، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2015، ص 193.

3 محمد الطاهر عديلة، مرجع سابق، ص 193.

تضمنها كتاب "العلاقات العبروطنية و السياسة العالمية " الصادر سنة 1971 للمفكرين "جوزيف ناي JOSEPH NYE" و "روبرت كوهين ROBERT OWEN KEOHANE" حيث يعرف الاعتماد المتبادل بأنه:**(1)**

"موقف من التأثير المتبادل أو الاعتماد على الآخرين وبينهم" ويفترض مفهوم الاعتماد المتبادل وجود علاقة طردية بين زيادة وكثافة التفاعل والتعامل المتبادل بين الدول (خاصة في المجالين الاقتصادي والتجاري)، وبين ارتفاع مستوى الاعتماد المتبادل في النظام الدولي ككل أو على الأقل بين الدول التي يحدث بينهما تبادل كثيف وعلى العكس من ذلك، كلما انخفضت مستويات التفاعل و التبادل بين الدول، كلما انخفض مستوى الاعتماد المتبادل بينهما وكلما زادت درجة الاستقلالية، فهذه الأخيرة هي ما يقابل ويناقض ظاهرة الاعتماد المتبادل.

كلما لعب المفكرين "جوزيف ناي" و "روبرت كوهين" دورا هاما في تطوير نظرية الاعتماد المتبادل باستحداث مصطلح جديد وهو مصطلح "الاعتماد المتبادل المركب" بحيث يقولان بأنه "إنخفاظ أهمية وقيمة العلاقات الأمنية والعسكرية، مقابل ارتفاع وتيرة وأهمية العلاقات الاقتصادية و الاجتماعية المتعددة، في الربط بين دول العالم".**(2)**

ولقد تعزز هذا الطرح الليبرالي المؤسساتي خصوصا مع نجاح بعض المؤسسات الاندماجية كالإتحاد الأوروبي وحلف الناتو في تطوير النظم الأمنية المستقرة مع أن نهاية الحرب الباردة، كانت توحي مسبقا بأن دورها سيؤول إلى الانقراض والزوال، على اعتبار أنها تأسست على خلفية الصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي إلا أنها في مقابل ذلك شهدت استمرارا في التوجه التكاملي الأوروبي عبر الإتحاد الأوروبي، وتوسعا متواصلا لحلف الأطلسي.**(3)**

---

1 محمد الطاهر عديلة، مرجع سابق، ص 183.

2 سعيدي ياسين، التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، جامعة وهران، 2016- ص 25

3 محمد الطاهر عديلة، مرجع سابق، ص 182.

و يؤيد "Ernest otto Cempiel" نمط المؤسساتية، إذ يؤكد أن إقرار السلام بين الدول الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية كان بفعل إنشاء المنظمات الدولية مثل منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية Organisation for Economic co-opération and development OECP والناتو و المجموعة الأوروبية للفحم والصلب والمجموعة الاقتصادية الأوروبية.**(1)**

وحسب "روبرت كوهين" فإن المؤسسات تساهم في تقليص النزاعات والحروب لأنها مجهود جماعي مشترك وتعاوني بالنسبة لمجموع الدول في النظام الدولي.

لقد حاول التيار الليبرالي عبر تصوراته التي قدمها التأسيس الفكري والنظري وكذا الممارساتي لعلاقات دولية سلمية وخالية من الحروب، وقدمت الليبرالية العديد من الوسائل والآليات والإستراتيجيات لتحقيق ذلك، حيث كانت في بعضها استجابة للتطور والتغير المستمر الذي عرفه واقع العلاقات الأولية، وفي بعضها الآخر انعكاسا للمراجعات الفكرية التي عرفتها على ضوء النقائض التي طالت أطروحاتها المتلاحقة وكانت في معظمها تحديا ومنافسا فكريا ونظريا للنظرية الواقعية التي هيمنت على العلاقات الدولية.

3- النظرية المثالية

لقد جاءت المثالية كرد فعل على الحرب العالمية الأولى، وما خلفته من آثار فضيعة أصبحت تهدد الإنسانية ككل، وقد حاولت إيجاد البدائل للاستخدام المفرط للقوة العسكرية في حل النزاعات وتنفيذ السياسة الخارجية، واقتراح التيار المثالي اللجوء إلى التعاون والتفاهم والحوار، في إطار منظومة قيمية معيارية دولية تعلي من شأن الأمن والسلم الدوليين بصفتهما هدفا مشتركا بين الدول، و قد استند المثاليون بشكل واسع إلى دراسة القانون الدولي والإفادة منه في الوصول إلى شكل للتنظيم الدولي يقضي على النزاعات والحروب ويعزز الأمن والسلم الدوليين.**(2)**

---

1 سعيدي ياسين، التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، جامعة وهران، 2016- ص24.

2 محمد الطاهر عديلة، تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية، دراسة في المنطلقات و الأسس، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2015، ص 171.

و قد شجعوا على دراسة و إنشاء المنظمات الدولية و العمل على نشرها في مختلف الميادين و على جميع المستويات، لما لها من دور في التقريب بين الشعوب والثقافات والحكومات، و هو ما أفضى إلى إنشاء عصبة الأمم، ومبادئ وودرو ويلسن الأربعة عشر سنة 1916، إلا أنه سرعان ما انهارت عصبة الأمم و لم تفلح في تجنيب العالم قيام حرب عالمية ثانية. **(1)**

لقد ارتبط المنظور المثالي بعد الحرب العالمية الثانية، بأبحاث السلام التي ظهرت في كل من الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا، و قد كان التركيز في البداية على إجراء بحوث منهجية و صارمة في السلام، والتحليل المنهجي للحرب، وقد تطورت هذه الأبحاث لاحقا إلى دراسات السلام التي توسعت بفضل إسهامات "جون جالتونغ John Galtung" لتشمل مفاهيم مثل السلام الإيجابي والسلام السلبي فضلا عن العنف الثقافي و العنف الهيكلي، و تشترك المثالية في عدة أطروحات مع الفكر الليبرالي باعتبار ان بعض مفكري المثالية يدعون إلى أولوية الإنسان وحقوقه وحرياته ونجد من بينهم "راوول دندوراند Raoul Dandurand". **(2)**

وترتكز تصورات المثالية على فكرة كيف يجب أن تكون عليه الظواهر الدولية، بحيث تتصور نظاما دوليا مقننا و منظما مبنيا على أسس وقواعد القانون الدولي الذي تسوده العدالة، المساواة و الأمن و عدم الاعتداء والذي يقتضي ضرورة توفير الأمن لجميع الدول قوية كانت أو ضعيفة بالإضافة الى مبدأ عدم التدخل والذي يعتبر حجر الأساس بالنسبة للنظام العالمي، ومن المبادئ الهامة المفسرة قانونيا وأخلاقيا لسلوك الدولة، إذ يرتبط بسيادتها بحيث لا فرق بين دولة قوية و آخري ضعيفة.

---

1 Jonathan Bernard, les théories de la sécurité environnementale, regard critique sur un concept ambigu, mémoire de la maitrise en science politique, université du Québec a Montréal, canada, 2007 ; p 79.

2 جويدة حمزاوي، التصور الأمني الأوروبي، نحو بنية أمنية شاملة و هوية إستراتيجية في المتوسط، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، فرع دراسات مغاربية و متوسطية في التعاون و الأمن، جامعة باتنة، 2011، ص 26

أما النظرة المثالية لمفهوم الأمن فتتلخص في النقاط التالية: **(1)**

- يتحقق الأمن عن طريق التخلي عن الحرب والحل العسكري واللجوء إلى آليات التحكيم الدولي و إيجاد الحلول القانونية.
- نزع السلاح حيث يعتبر وسيلة للقضاء على النزاعات المسلحة و استعمال القوة.
- جعل القانون الدولي فوق الجميع ومحترم من طرف جميع الأطراف وهو ما يؤدي إلى احترام حقوق الدول، فقد سعت المثالية إلى خلق ما يسمى بقانون السلام في سعيهم لتجسيد أطروحة الأمن الشامل، و في سبيل تحقيق ذلك، تم خلق آليات قانونية لتحقيق الأمن الدولي كمحكمة الجزاء الدولية.
- الاعتماد على الحركات السلمية عبر القومية كالمنظمات الدولية غير الحكومية، و تشكيل مجتمع مدني عالمي الذي يؤذي إلى بروز ثقافة سلمية عالمية لتحقيق الأمن.

ومن أهم الأفكار التي جاءت بها المثالية:

- إقامة نظام للأمن الجماعي: و يقصد به مجموعة متداخلة من قواعد من قواعد التمثيل الجماعي والعمل المشترك ومبادئ القانون الدولي وتتلخص في مبدأ العمل الجماعي للمحافظة على السلم والأمن الدولي وهذا يعني قمة التضامن والتساند الدولي، فأي اعتداء على دولة ما يعتبر عدوانا على الجميع، وتصبح مهمة حماية الدولة المعتدى عليها، ورد العدوان عنها مهمة الجميع **(2)**، أي تطبيق مبدأ العقاب الجماعي ضد المعتدي، من خلال حشد واستخدام قوة كبيرة جدا بردعه، وبالعودة إلى ميثاق عصبة الأمم نجد أن مفهوم الأمن الجماعي ودوره في تحقيق السلم العالمي من خلال المواد العاشرة والحادية عشر والسادسة عشر منه، والتي تنص في مضمونها على إقرار نظام الأمن الجماعي كبديل عن نظام توازن القوى.

---

1 بوزنادة معمر، المنظمات الإقليمية و نظام الأمن الجماعي، الجزائر، ديون المطبوعات الجامعية. ص 21.

2 محمد الطاهر عديلة، تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية، دراسة في المنطلقات و الأسس، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2015، ص 173.

- إقامة حكومة عالمية: يرى "سيوم براون Seyoum Brown" أن أبرز ما تسعى المثالية لتحقيقه هو إنشاء حكومة عالمية التي تمثل نظام لسيادة الدول، حيث يكون نظام الدولة الوطنية نظام فرعي للحكومة العالمية و التي هي بدورها نظام فرعي للنظام الدولي و بالتالي فإن ما يحدث على مستوى النظام الدولي ينعكس بطريقة آلية على الحكومة العالمية و ما يحدث على مستوى الحكومة العالمية يؤثر كذلك بطريقة آلية على نظام الدولة الوطنية، وبالتالي فإن الحكومة العالمية كفيلة بالقضاء على فوضى النظام الدولي، تحقيق التعاون الدولي، نبذ الحروب، القضاء على الفقر و احترام حقوق الإنسان، ففيها تذوب كل الفوارق و الاختلافات الإيديولوجية، السياسية، العسكرية المستويات الاقتصادية و الثقافية بين مختلف وحدات النظام الدولي، ضعيفة كانت أو قوية، متخلفة أو متقدمة.**(1)**

إن الأمن حسب مفكري المثالية يحدده مدى انسجام مصالح الدول، لذلك تجميع وحدات أو فواعل نظام في مؤسسة عالمية هو الوسيلة الوحيدة لتفادي أي إمكانية لحدوث تهديد لأي طرف و منه فهو إطار لتحقيق الأمن و يخرجه من إطار الدائرة القومية للدولة إلى إطار دولي عالمي.

و مهما تكن هذه النظرة التفاؤلية الطموحة للأهداف، إلا أن المثالية أثبتت عجزها و فشلها أمام التحديات الواقعة التي واجهتها و ازدادت الفجوة بينها و بين الواقع السياسي الدولي نتيجة فشل الفرضيات المثالية في فهم و استيعاب ماهية العوامل التي تحدد و تؤثر في سلوكيات الدول و الأفراد و الأسباب التي تدفع بالدول لانتهاج سلوكيات نزاعية أو عدوانية. **(2)**

---

1 محمد الطاهر عديلة، مرجع سابق ص 176.

2 جويدة حمزاوي، التصور الأمني الأوروبي، نحو بنية أمنية شاملة و هوية إستراتيجية في المتوسط، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، فرع دراسات مغاربية و متوسطية في التعاون و الأمن، جامعة باتنة، 2011، ص 29.

المبحث الثاني: التصورات الموسعة لمفهوم الأمن

لقد شكل واقع التحول الإستراتيجي الذي شهدته البنية الدولية من جهة، والتحول الإبستيمولوجي الذي عرفته النظرية الاجتماعية والسياسية من جهة أخرى **(1)**، نقطة انعطاف مهمة على صعيد الدراسات الأمنية و مفهوم الأمن بشكل خاص، حيث تجدد النقاش واتسع بشكل يتجاوز الاهتمامات التقليدية القائمة على متغيرات القوة والمصلحة والصراع بين الدول ليشمل قضايا أوسع وأعمق مبرزا حدود وقصور المنظورات الأمنية العقلانية في التعامل مع طبيعة المسائل الأمنية و مصادر التهديد في فترة ما بعد الحرب الباردة، فظهرت النظريات الإبستيمولوجية الحديثة كالنظرية النقدية الاجتماعية و نظرية ما بعد الحداثة والنظرية البنائية **(2)** ، أو ما اصطلح عليه الدراسات الأمنية النقدية Gritical Security Studies أو النظرية النقدية التي تشمل تلك النظريات أو المقاربات الفكرية للسياسة العالمية التي تتبنى وجهات نظر فلسفية وابسيتمولوجية ومنهجية بديلة عما تقدمه نظريات الاتجاه السائد أو النظريات العقلانية. **(3)**

و يلتقي المفكرون النقديون المهتمون بدراسة مسائل السياسة الدولية حول فكرة أساسية مفادها أن دراسات العلاقات الدولية يجب أن تهتم بكيفية تحرير الجنس البشري من القيود الاقتصادية والسياسية و الاجتماعية التي فرضتها تطورات الرأسمالية العالمية والتي أنتجت نظاما عالميا ارتكز على بنى و هياكل عكست فروقا واضحة و عدم مساواة في القوة و الثروة - أصولها الفلسفية

---

1 قسوم سليم، الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية، دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظار العلاقات الدولية، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، فرع الإستراتيجية و المستقبليات، جامعة الجزائر، 2010، ص 104.

2 سيد احمد قوجيلي، تطور الدراسات الأمنية و معضلة التطبيق في العالم العربي، الإمارات العربي المتحدة، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، 2012- ص 24

3 محمد الطاهر عديلة، تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية، دراسة في المنطلقات و الأسس، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2015، ص 307.

والفكرية تعود إلى الماركسين- و تنطلق النظرية النقدية من فكرة أن العمليات المعرفية ليست بمنأى عن تأثير و تجاذبات المصالح السياسية المختلفة و أن نظريات العلاقات الدولية ليست استثناءا من هذه القاعدة أو المسلمة، فالاعتراف بأن العالم الاجتماعي هو واقع تم بناؤه اجتماعيا، وجب تطبيقه أيضا على النظرية ذاتها، مما يعني استحالة فصل الواقعي عن المعياري، فالنظرية تعكس وتصاغ من خلال التأثيرات الاجتماعية و الثقافية و الإيديولوجية، و بالتالي فإن المهمة الأساسية للنظرية النقدية للعلاقات الدولية هي الكشف عن أثر هذه المحددات. **(1)**

ولقد أفضت جهود الفكر النقدي إلى نقلة نوعية في إدراك مفهوم الأمن تنظيرا و ممارسة، حيث قام عدد من المفكرين بإخراج الأمن من المفهوم الضيق الذي تميز باختزاله في الدولة، كموضوع مرجعي، و في البعد العسكري كقطاع للتحليل، إلى المفهوم الواسع عموديا نحو الجماعات و الأفراد، وأفقيا نحو القطاعات الاقتصادية، السياسية، المجتمعية و البيئية. **(2)**

المطلب الأول: النظرية النقدية الاجتماعية

يؤسس المنظرون النقديون لطريقهم الإبستيمولوجي والمنهجي انطلاقا من نقدهم الشديد للفلسفة الوضعية و المرتكزات التي تقوم عليها، حيث انتقدوا اعتبار الواقعية للسياسة الدولية كمجموعة من الثوابت و الحقائق، بحيث تنحصر مهمة النظرية في إيجادها وفهمها، لكن على العكس من هذا فالنقديين يرون أن هذه الحقائق لا يمكن تصورها خارج البنى الاجتماعية و السياقات التاريخية التي تتشكل و تتطور على ضوئها. **(3)**

---

1 محمد الطاهر عديلة، مرجع سابق، ص 315

2 سيد احمد قوجيلي، تطور الدراسات الأمنية و معضلة التطبيق في العالم العربي، الإمارات العربي المتحدة، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، 2012- ص 09.

3 محمد الطاهر عديلة، تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية، دراسة في المنطلقات و الأسس، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2015، ص 312.

كما حاول المنظرون النقديون تغطية نقائص التطور التقليدي للأمن، بحيث رفضوا ربط الأمن بالحرب و التركيز على المخاطر العسكرية، ودعوا بدلا من ذلك إلى الارتكاز على مفهوم أكثر إيجابية، و الاهتمام بالذات الإنسانية و تفاعلها بالنظام الدولي، والتي تعنى بالقيم و العدالة و المساواة والأخلاق وهذا يعني بأن الإنسان له دور كبير في صنع السياسة الدولية وتغيير مجتمعه **(1)**.

ولقد تأثر المنظور النقدي الاجتماعي بأعمال "مدرسة فرانكفورت Frankfurt School" بحيث تمثل النظرية الماركسية عنصرا مهما في تشكيل إسهامها النقدي لأنها تقدم أطرها النظرية في شكل انتقادات اجتماعية و ثقافية ذات توجه ماركسي **(2)**، فالعقلانية النقدية تقوم في الأساس على جعل النقد الأسلوب الرئيسي في النظر إلى الأشياء و المواقف و الأفكار، و لهذا فهو لا يختزل في الجانب المعرفي و إنما يتوجه أيضا إلى الواقع الاجتماعي الملموس، وبهذا فهو نقد اجتماعي قريب من المعنى الذي مارسه كارل ماركس لتغيير الواقع الاجتماعي، الذي يصير معه أكثر حرية و أرقى من الناحية الإنسانية.**(3)**

الفرع الاول : مدرسة فرانكفورت Frankfurt School

نشأت مدرسة فرانكفورت على إثر تأسيس "معهد البحث الاجتماعي" **(4)**التابع لجامعة فرانكفورت بألمانيا تحت إدارة "كارل جرونبرج CARL GRUNBERG" من سنة 1923 إلى سنة 1929 (بروفسور نمساوي في الاقتصاد السياسي) ثم خلفه"ماكس هوركهايمر MAX HORKHEIMER"

---

1 بوسطيلة سميرة، الأمن البيئي، مقاربة الأمن الإنساني، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، فرع الدراسات الإستراتيجية و الأمنية، جامعة الجزائر، 2013، ص 23.

2 جويدة حمزاوي، التصور الأمني الأوروبي، نحو بنية أمنية شاملة و هوية إستراتيجية في المتوسط، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، فرع دراسات مغاربية و متوسطية في التعاون و الأمن، جامعة باتنة، 2011ت ص 32.

3 د. كمال بومنير، النظرية النقدية لمدرسة فرانكفورت، من ماكس هوركهايمر إلى أكسل هونيث، المغرب، دار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، 2010، ص 32

4 ثائر ديب، النظرية النقدية، مدرسة فرانكفورت، مترجما، مصر، المركز القومي للترجمة، دار العين للنشر، الطبعة الأولى، 2010، ص 39.

وقد شكلت المدرسة حركة نقد فلسفي واجتماعي وضع أسسها مجموعة من الفلاسفة أبرزهم "MAX HORKHEIMER"، "ثيودور ادورنو THEODORE ADORNO"، "هربرت ماركوز MARCUSE HERBERT"، و "ايريك فروم ERICH FROMM" ثم طورها فلاسفتها المعاصرين و هم "يورغن هاربماز JORGEN HARBERMAS"، و "روبرت كوكس ROBERT COX".**(1)**

و مع وصول النازية النازية على الحكم في ألمانيا سنة 1933 نقل المعهد سنة 1934 إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

إن المشروع الفلسفي النقدي لمدرسة فرانكفورت لم يكن منفصلا عن السياق التاريخي و الاجتماعي الذي عرفته المجتمعات الغربية، فقد واكبت بعض الأحداث السياسية و الاقتصادية التي أثرت فعليا على هذا المشروع منها اندلاع الحرب العالمية الأولى وظهور الستالينية في الإتحاد السوفياتي و هيمنة النظم الرأسمالية و تعزيز سيطرتها الاقتصادية و الإيديولوجية خاصة بعد خروجها من الأزمة الاقتصادية التي مرت بها المجتمعات الغربية في الثلاثينيات من القرن العشرين.

و تبعا لهذا فقد اتخذت مدرسة فرانكفورت خلال مسارها الطويل اتجاهات مختلفة بسبب الخلفيات الاجتماعية لروادها من جهة و اهتماماتهم المختلفة التي ارتبطت بأفكار عصر التنوير من جهة أخرى و تتمثل الاتجاهات فيما يلي: **(2)**

1- اتجاه "هوركهايمر MAX HORKHEIMER" و "ادرنو THEODORE ADORNO" الذي يتمثل بالمنهج النقدي الجدلي الذي يهدف الى توحيد النظرية بالممارسة العلمية و تقديم نظرية نقدية للمجتمع تستطيع الوقوف أمام فكرة التسلط و العنف.

---

1 د. كمال بومنير، النظرية النقدية لمدرسة فرانكفورت، من ماكس هوركهايمر إلى أكسل هونيث، المغرب، دار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، 2010، ص 39.

2 عبد الكريم ابو مور،مفهوم الأمن الإنساني في حقل العلاقات الدولية، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة غزة، 2013، ص 119

2- اتجاه "هربرت ماركوز MARCUSE HERBERT" الذي تمثل في رفض المجتمع القمعي القائم و الثورة عليه من خلال تأكيده على الدور الحاسم و الثوري للعقل في حياة الإنسان و عدم النظر إلى المجتمع من رؤية ذات بعد واحد.

3- اتجاه "اريك فروم ERICH FROMM" و هو اتجاه يقوم على مقدمات ماركسية في التحليل النفسي.

4- اتجاه "يورجن هابرماس YORGEN HARBERMAS" و هو اتجاه فلسفي انثروبولوجي يؤكد على دراسة الرأسمالية المتأخرة كمجتمع صناعي عقلاني ذي ايديولوجية تكنوقراطية **(1)**.

ان النقديون يوسعون من مجال دراسة العلاقات الدولية ليتجاوز الافتراضات المعرفية والفلسفية للنظريات السائدة، و لا يكتفون بنقد الوضع القائم أو النظريات السائدة في مجال العلاقات الدولية، بل يعتبرون أن الشكل العالمي لعلاقات القوة هو الموضوع الأساسي للنظرية النقدية و يحاولون تغييرها بما يعزز فكرة المساواة بين جميع الشعوب و المجتمعات، فالنظرية النقدية تنطلق من فكرة العمليات المعرفية ليست بمنأى عن تأثير و تجاذبات المصالح السياسية المختلفة، و أن نظريات العلاقات الدولية ليست استثناءا من هذه المسلمة، فالاعتراف بأن العالم الاجتماعي هو واقع تم بناؤه اجتماعيا وجب تطبيقه أيضا على النظرية ذاتها، مما يعني استحالة فصل الواقع عن المعياري.

فلا تستطيع أي نظرية مهما ادعت من حيادية و موضوعية منع التوجه المعياري في اختيارها للمعطيات، و في تفسيرها لها و في اعتبار الدراسة شرعية و مهم، فالنظرية تعكس و تصاغ من خلال التأثيرات الاجتماعية و الثقافية و الإيديولوجية، و بالتالي فإن المهمة الأساسية للنظرية النقدية للعلاقات الدولية هي الكشف عن اثر هذه المحددات.**(2)**

---

1 عبد الكريم ابو مور،مرجع سابق، ص 119

2 محمد الطاهر عديلة، تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية، دراسة في المنطلقات و الأسس، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2015.

وقد حدد "يورغان هابرماس YORGEN HARBERMAS" وظيفة نظرية العلاقات الدولية بقوله "إن مهمة نظرية العلاقات الدولية لا تقتصر فقط على تغيير الطريقة التي من خلالها تنظر إلى العالم، ولكن مهمتها تكمن أيضا في تفسير العالم، لابد أن تعطينا علاوة على الوصف الصرف عرضا بشأن الأحداث الراهنة، كما يتوجب عليها أن توفر لنا تحليلا نقديا وخيارا ملائما و هاما لنوعية و كيفية إدارة العالم" **(1)**

أما "روبرت كوكس ROBER COX" : فقد حاول في نقده التفكير الكلاسيكي حول العلاقات الدولية، لفت الانتباه إلى مجموعة من الشروط التي تؤثر على السياسة الدولية، و التي تتضمن عوامل اقتصادية و ثقافية و إيديولوجية، و بالتالي فإن مهمة الباحث و المنظر هي تحسين طرقه و أساليبه و منهاجه بغية الوصول إلى كشف هذه القوانين و تفسيرها.

وعليه، فإن دراسة العلاقات الدولية بالنسبة لهؤلاء المنظرين يجب أن تهتم بكيفية تحرير الجنس البشري من القيود الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية التي فرضتها تطورات الرأسمالية العالمية و التي أنتجت نظاما عالميا ارتكز على بنى و هياكل عدم مساواة في القوة و الثروة.

أما بالنسبة للأمن، فقد أكدت النظرية النقدية على أن التهديدات ليست على الإطلاق بموضوعية، أي أنها تتضمن معاني و دلالات مختلفة عبر الزمان و المجتمعات، عاكسة لهوية معينة بالإضافة إلى إبراز حدود الدولة والنظام الدولي "الوستفالي" في ضمان أمن الأفراد، كما أن الاختلاف في فهم الأمن وتعريف التهديدات يشتق من وجهة نظر سياسية و التصورات الفلسفية للعالم و كذلك المسار السيكولوجي للإدراك و سوء الإدراك. **(2)**

---

1 محمد الطاهر عديلة، مرجع سابق، 316.

2 قسوم سليم، الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية، دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظار العلاقات الدولية، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، فرع الإستراتيجية و المستقبليات، جامعة الجزائر، 2010- ص151.

الفرع الثاني: مدرسة ابريستويث EBERYSTWYTH: أو ما يعرف ايضا بمدرسة "ويلز WELSH SCOOL" و "ابريستويث EBERYSTWYTH" بلدة صغيرة تقع على الساحل الغربي من "ويلز WELSH" (بريطانيا) و تعتبر مقر اول قسم للسياسية الدولية في العالم (كرسي ويدرو ويلسون WOORDROW WILSON الذي تأسس عام 1919) و قد شكلت هذه المدرسة بريادة كل من "كين بوث KENBOOTH" و "ريتشارد وين جونز RICHARD WYN JONES " ابتداء من التسعينيات معقل المقاربة النقدية للأمن. **(1)**

وتتمحور الفكرة الأساسية عند هذه المدرسة حول "تحرير الإنسان" حتى يتسنى تغطية وبناء أمن بمعنى حقيقي، حيث تصبح الأولوية بإعطاء الإنسان الأمن قبل النظام، فالأمن حسب هذه الرؤية لم يعد يعكس مصلحة أو بقاء دولة أو جماعة معينة، و إنما حاجة الأفراد الوجودية للتأمين من التهديدات و المخاطر التي تتجاوز المصلحة آو البقاء القومي. **(2)**

فالأمن في جوهره يعني غياب أي نوع من التهديدات ويشكل مع التحرر وجهان لعملة واحدة فالقدرة على التحرر هي التي تحقق الأمن الحقيقي حسب "كين بوثKENBOOTH" و بشكل عام تعتبر فكرة الأمن كسياسة إنعتاق.

وتشمل عملية إعادة صياغة مفهوم الأمن لدى هذه المدرسة، فكرة توسيع المضمون النظري للأمن بشكل تتسع دائرته لتشمل مواضيع أخرى ما يطلق عليه النقديون مصطلح "الأمن العميق" **(3)**

---

1 سيد احمد قوجيلي، تطور الدراسات الأمنية و معضلة التطبيق في العالم العربي، الإمارات العربي المتحدة، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، 2012، ص 29.

2 ظريف شاكر، البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل و الصحراء الإفريقية، التحديات و الرهانات، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2010، ص 25.

3 سعيدي ياسين، التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، جامعة وهران، 2016، ص 32

التي تعكس الخاصية المميزة للمسارات الجديدة في الدراسات النقدية للأمن و التي تهدف الى الغوص في جوهر الظواهر السياسية العالمية، هدف إعادة توجيه مسار البحث ليشمل جميع العناصر والمتغيرات التي تندرج في سياق توسيع مفهوم الأمن، كانعكاس نظر واسع لحقيقة و طبيعة الوضع المرتبط أساسا بتغير أجندة السياسة الدولية بما يشمل التركيز على تحليل الأحداث داخل الدولة وعبر الوطنية.

وقد ركز النقديون على الفرد كجوهر للطرح النقدي و الموضوع المرجعي للتحليل عوضا عن الدولة التي يعتبرونها الوسيلة لتحقيق الأمن أما الفرد فهو الهدف و الغاية.

و قد طرح النقديون فكرة الانعتاق و التي يربطها" كين بوث KENBOOTH" بتعميم الرغبة الإنسانية في التخلص من القيود و الانطلاق نحو الأمام بما يحقق استقرار الطموح الإنساني كما يعني أيضا تحرير الأشخاص (سواء افراد أو جماعات) من القيود المادية و البشرية التي تقيد حريتهم و تمنعهم من تحقيق اختياراتهم، فالحرب او التهديد باللجوء إلى الحرب، الفقر، تدني مستوى التعليم و الاضطهاد السياسي هي إحدى هذه القيود. **(1)**

أما "واين جونس RICHARD WYN JONES" و دائما في هذا السياق يرى بأن النقدية عبارة عن محاولة لتطوير فهم موجه عبر الانعتاق من أجل تنظير و ممارسة الأمن، و من ثم فإن الدراسات الأمنية حسب هذه الخلفية تعتبر فقط البداية لإعادة التفكير في الأمن من الأسفل إلى الأعلى من أجل الترويج لإنسانية أكثر إنسانية. **(2)**

الفرع الثالث: مدرسة كوبنهاجن **COPENHAGEN PEACE RESEARCH INSTITUTE**

على غرار مختلف المدارس التي حاولت مراجعة مفاهيم الأمن نظرا للتغيرات الحاصلة بعد الحرب البادرة، قدمت مدرسة "كوبنهاجن" تصورا جديدا لمفهوم الأمن وفق خلفية فكرية نقدية.

---

1 سعيدي ياسين، التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، جامعة وهران، 2016، ص 32

2 سيد احمد قوجيلي، تطور الدراسات الأمنية و معضلة التطبيق في العالم العربي، الإمارات العربي المتحدة، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، 2012، ص 31

أنشئ معهد كوبنهاجن **COPENHAGEN** لأبحاث السلام سنة 1985 و قد كان خلال مسيرته حتى إغلاقه سنة 2004 منبرا نظريا رائدا في دراسة شؤون الأمن و السلام و عن كيفية عمل الأمن في السياسة العالمية، و لقد أنجز المعهد مجموعة من البحوث حول الأمن في أوروبا و هذا تحت إشراف مجموعة من الاكاديميين و المفكرين أبرزهم **(1)**:

"باري يوزان BARRY BUZAN"، "أولي وايفر OLE WAEVER"، و"ياب دي وايلد YAPDE WILDE " و "مورتن كليسترو MORTEN KELSTRUP" و "بيير لوميتر PIERRE LEMAITRE".

وقد قدم "باري بوزان BARRY BUZAN" و "أولي وايفر OLE WAEVER" مقاربتين نظريتين كإعادة لتصور مفهوم الامن و الظواهر المتصلة به، الأولى قدمت تحت اشراف "بوزان" تحت مسمى "الأمن المجتمعي" والثانية مقدمة من قبل وايفر تحت مسمى "نظرية الامننة"**(2)**

1- الأمن المجتمعي: لا يعتبر الامن حسب مفكري مدرسة "كوبنهاجن" مفهوما ثابتا بل هو بناء اجتماعي يتشكل عبر الممارسة و بشكل ديناميكي، و بالتالي يمكن توسيعه ليتجاوز المنظور التقليدي الذي يركز على المفهوم الدولاتي الضيق إلى الأمن المجتمعي الذي يعرفه "بوزان" بأنه "الاستمرارية ضمن الشروط المقبولة للتطور، للأنماط التقليدية للغة و الثقافة و الهوية الدينية و القومية و العادات"

و يقول أيضا ان "الجماعات مؤسسة حول الهوية" و بالتالي فإن الأمن المجتمعي هو تلك الأوضاع التي تدرك فيها المجتمعات التهديد في عنصر الهوية، هذا ما يجعل المجتمع أو الجماعات الاجتماعية هي الطرف المعرض للتهديد كما تصبح الهوية بدورها هي القيمة المهددة. **(3)**

---

1 Jonathan Bernard, les théories de la sécurité environnementale, regard critique sur un concept ambigu, mémoire de la maitrise en science politique, université du Québec a Montréal, canada, 2007.p 68.

2 سيد احمد قوجيلي، تطور الدراسات الأمنية و معضلة التطبيق في العالم العربي، الإمارات العربي المتحدة، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، 2012، ص 25

3 سيد احمد قوجيلي، نفس المرجع ص 26.

وكنتيجة لهذا فإن مفكري مدرسة كوبنهاجن جعلوا المجتمع كموضوع للأمن وتغيرت سمة الأمن من "الأمن القومي" الى "الأمن المجتمعي".

2- **الأمننة**: ظهرت نظرية الامننة لأول مرة في أبحاث "اولي وايفر OLE WARVER" عندما تطرق إلى تأثير الخطاب على تشكيل الفعل الأمني، اي البناء الخطابي للتهديد، و بشكل أكثر تحديدا يمكن تعريف الأمننة على انها "عملية يعلن فيها الفاعل عن قضية معينة او فاعلا ما يمكن أن يشكل تهديدا وجوديا لفاعل مرجعي معين" فالأمن بهذا المعنى هو موضوع للتفاوض بين المتكلمين و الجماهير و إن كان مشروطا بدرجة كبيرة تمنع المتكلم بمركز سلطة داخل مجموعة معينة مع تضمين الخطاب التعبير عن التهديد ليكون ناجعا، و تأتي مفاهيم التهديد نفسها في شكل "أعمال خطابية speech acts"، بالاعتماد على نظرية اللغة يقوم ممثل الدولة بتحويل تطور معين إلى منطقة محددة و بالتالي يدعي حق خاص باستخدام كل الوسائل الضرورية لمنعه. **(1)**

إن الفكرة الأساسية للأمننة هي تسييس الأمن بحيث يصبح الأمن ليس إشارة تحيل إلى شيء ملموس بقدر ما يشكل الكلام في ذاته الفعل، و بالتالي فالأمن هو القدرة على إضفاء الطابع الأمني على قضية لم تكن تعتبر أمنية قبل التكلم عنها. **(2)**

وهكذا يصبح الهدف الأساسي للأمننة هو تشريع استعمال الإجراءات الاستثنائية لحماية الموضوع المرجع المهدد، و الذي يضفي المشروعية للتهرب من الإجراءات الديمقراطية الطبيعية.

قطاعات الأمن: لقد قدمت مدرسة "كوبنهاجن" عوضا عن المفهوم التقليدي للأمن مفهوما فرعيا بين القطاعات الخمسة للأمن، حيث اقترح "بوزان" القطاعات الرئيسية التالية: **(3)**

---

1 Jonathan Bernard, les théories de la sécurité environnementale, regard critique sur un concept ambigu, mémoire de la maitrise en science politique, université du Québec a Montréal, canada, 2007.p 68.

2 سيد احمد قوجيلي، تطور الدراسات الأمنية و معضلة التطبيق في العالم العربي، الإمارات العربي المتحدة، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، 2012، ص 29.

3 الياميين بن سعدون، الحوارات الأمنية في المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة، دراسة حالة مجموعة 5+5، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2012.

- القطاع السياسي: يمكن تقسيم القطاع العسكري إلى بعدين:

- البعد الداخلي: يختص بالتفاعلات السياسية القائمة داخل النسق السياسي الوطني (المشاركة السياسية، الانتخابات، التداول السلمي على السلطة) وكذا قابلية النظام على تعبئة عناصر قوة الدولة لتحقيق أهدافه التنموية.
- البعد الخارجي: يشير إلى قدرة الدولة على الاندماج في النسق الدولي لتحقيق أهدافها الوطنية من خلال سياساتها الخارجية.

- القطاع العسكري: الأمن العسكري يخص مستويين:

- المستوى الأول: قدرات التسلح الهجومية و الدفاعية للدول.
- المستوى الثاني: مدركات الدول حول بعضها البعض، من حيث نواياها السياسية و الأمنية فيما يخص نظام و استقرار الدول و كذا أنظمة الحكم و الإيديولوجيات التي تستمد منها شرعيتها.

- القطاع الاقتصادي: حسب باري بوزان، فإن الأمن الاقتصادي للدولة يتمحور أساسا حول قدرة الدولة على بلوغ الموارد المختلفة و الإمكانيات المالية اللازمة و ضمان الأسواق لتوفير مستوى معيشي مقبول، و استقرار نظام الحكم و حماية الاقتصاد الوطني من مختلف التهديدات الداخلية و الخارجية.
- القطاع المجتمعي: يعتبر هذا القطاع من أهم القطاعات التي ركزت عليها مدرسة "كوبنهاجن" في توسيعها لمفهوم الأمن، و يتمحور أساسا حول استمرارية حياة المجتمع و الدولة في الحدود التي تسمح بالتطور الطبيعي للمجتمع في لغته ثقافته ديانته عاداته و تقاليده و كل خصائص هويته الوطنية، و يعتبر تهديدا كل ما يعرض الهوية الجماعية و الثقافية للمجموعة إلى الخطر.
- القطاع البيئي: يرتبط الأمن البيئي بنوعين من التهديدات، الطبيعية و الاجتماعية بحيث تجعل هذه التهديدات الحضارة الإنسانية و استمراريتها في خطر.

لقد كانت لأبحاث مدرسة "كوبنهاجن " تأثيرا كبيرا في إعادة تصور لمفهوم الأمن و الانتقال به إلى مفهوم موسع و معمق فقد انتقلت بالأمن من مفهوم الأمن القومي إلى مفهوم "الأمن المجتمعي" الذي يضفي صفات الأمن على قطاعات أخرى غير القطاع العسكري و الذي يهدف إلى حماية الفرد عوضا عن حماية الدولة.

الفرع الرابع: الأمن الإنساني

إن تأسيس مفهوم الأمن الإنساني في قلب الدراسات الأمنية كآخر ما توصلت إليه أبحاث المفكرين يأتي لمعرفة الضروريات في حياة الإنسان، و بالعودة لبروز مفهوم الأمن الإنساني في فترة ما بعد الحرب الباردة يتبين لنا تطور هذا المفهوم وفقا لمسارين.

- المسار الأول: يتمثل في بروز هذا المفهوم على المستوى الأكاديمي بعد مناقشته من قبل الدراسات الأكاديمية، في محاولة منها لنقد و تعميق المفهوم التقليدي للأمن و لم يكتفي النقديون بمجرد التوسيع بل عملوا على تغيير الموضوع المرجعي للمفهوم من الدولة إلى الفرد، فرغم أن النقديون لا يخرجون الدولة من إطار تحليلاتهم، إلا أنهم يرفضون كونها الإطار المرجعي الوحيد للأمن، لأن الدولة حسب العقد الاجتماعي تعد وسيلة لضمان أمن الأفراد فهذه المقاربة تضع الفرد المرجعية الوحيدة للأمن الحقيقي، بحيث يصبح الأمن لديهم معرفا في كلمة "تحرير" أو "إنعتاق" و التي يقصد بها "ماكس هور كهايمر Horkheimer Max" حالة اجتماعية دون استغلال و لا استعباد، أين يتواجد فيه رعية أوسع من الفرد أي الإنسانية الواعية بنفسها أو بذاتها. **(1)**

و تبعا لهذا يصبح بذلك التهديد معرفا في كل ما يعيق تحرير الفرد، و بالتالي فالأمن يعني غياب التهديدات و التحرير من الإكراهات المادية، و الإنسانية التى تمنع الأفراد من القيام باختياراتهم، فقد تكون الحرب مهددة للأمن الإنساني، إلا أن الفقر و العنف السياسي و الكوارث الطبيعية و الأمراض هي كذلك تهديدات و معيقات لتحرير الفرد و بالتالي تهديدات للأمن.

---

1 سعيدي ياسين، التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، جامعة وهران، 2016، ص 35.

المسار الثاني: و يتمثل في المسار الواقعي أو التطبيقي للمفهوم، من خلال تبني بعض الوحدات الدولية (دول، منظمات إقليمية و دولية) لمفهوم الأمن الإنساني، كأساس لسياستها الداخلية و الخارجية و في هذا الإطار تعتبر اليابان، و كذا النرويج من أهم الدول التي اتخذت و طرحت مفهوم الأمن الإنساني كأداة من أدوات سياستها الخارجية بالإضافة إلى كل من منظمة الأمم المتحدة و الإتحاد الأوربي، فضلا عن المبادرة الإفريقية للأمن الإنساني. **(1)**

فاليابان اتسمت رؤيتها لمفهوم الأمن الإنساني بالاتساع و قامت بشكل أساسي على فكرة التحرير من الفقر و تقاربت مع ما طرحه برنامج الأمم المتحدة الإنساني و كان هدفها الرئيسي تأمين الحاجيات الأساسية للإنسان، الاقتصادية و الاجتماعية و الصحية و البيئية و الغذائية. **(2)**

أما كندا فقد وكزت على فكرة التحرر من الخوف و الحد من استخدام القوة و العنف عن طريق عدد من السبل كمكافحة انتشار الألغام الأرضية و الكف عن تجنيد الأطفال و تشجيع دور القانون الدولي الإنساني و مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة و الخفيفة و إصلاح القطاعات الأمنية، و انعكست اهتمامات كندا بمبادرة أطلقتها عام 1999 أسفرت عن إنشاء شبكة الأمن الإنساني التي تضم 13 دولة.

و فيما يتعلق بمبادرة الإتحاد الأوروبي فقد أدرجت الأمن الإنساني بوصفه أحد العناصر الجوهرية للسياسة المشتركة الخارجية المتعلقة بقضايا الأمن كونه لا يهدف إلى تحقيق الاستقرار السياسي فقط بل يهدف إلى الدمج بين العديد من المفاهيم كحقوق الإنسان و التنمية البشرية.

أما منظمة الأمم المتحدة فقد طرحت رؤيتها حول مفهوم الأمن الإنساني سنة 1994 و قدمت تعريفا شديد الاتساع ليشمل ما يهدد أمن الأفراد و تعتبر أول المنظمات التي أعلنت عن مفهوم الأمن الإنساني في فترة ما بعد الحرب الباردة.

---

1 سعيدي ياسين، التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، جامعة وهران، 2016، ص 35.

2 عبد الكريم ابو مور،مفهوم الأمن الإنساني في حقل العلاقات الدولية، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة غزة، 2013، ص 58.

و قد حدد برنامج الأمم المتحدة الإنساني عام 1994 خارطة مضامينية حول المحتوى البعدي للأمن الإنساني في سبعة أبعاد تتمثل فيما يلي: الأمن الاقتصادي، الأمن الغذائي، الأمن الشخصي، الأمن الصحي، الأمن البيئي، الأمن المجتمعي، الأمن السياسي. **(1)**

يمكن القول أن الأمن الإنساني أخذ اهتماما كبيرا نظرا للبيئة الأمنية المعقدة و المتشابكة في عصر العولمة الجديد، ذلك أن الإنسان أصبح ركيزة أساسية في البناء الأمني و لا يمكن الحديث عن أمن الدولة في عدم وجود أمن الإنسان، فاليوم أصبح الإنسان محورا أساسيا في أي عملية تنموية تهدف إلى تحقيق الأمن الوطني و ركيزة أساسية في تحقيق الأمن الشامل.

الفرع الخامس: المدرسة الفرنسية (مدرسة باريس)

تقوم مقاربة مدرسة باريس للأمن على اعتباره تقنية الحكومة التي تقوم على فاعلية ممارسة الشرطية، و التي تستخدم تقنيات المراقبة و احتكار المعرفة لتحديد طبيعة التهديد و شكل الحقيقة الأمنية.

و حسب هذا الطرح فإن فهم الأمن لا يعتمد على تغير الموضوع المرجع بقدر ما يعود إلى تغير طبيعة التهديدات و الطريقة الملائمة لمواجهتها، فالإرهاب و الجريمة المنظمة و الهجرة غير الشرعية و الاضطهاد و الشغب السياسي هي كلها أشكال للعنف فرضت التحول من المعركة العسكرية إلى المراقبة التي تتطلب ترابط و اعتمادية العديد من المهن المختلفة التي قد تؤدي دورا فعالا في المهام الأمنية، هذه المهن تشمل: الشرطة الحضرية، الشرطة الجنائية، شرطة مكافحة الإرهاب و مراقبة الهجرة و الاستخبارات و مكافحة التجسس و تكنولوجيا المعلومات و نظم مراقبة أنشطة حفظ النظام و إعادة إرسائه، بحيث تشكل هذه المهن العامل الأساسي في إنتاج المعرفة الحقيقية الأمنية ما يسمح بتحديد طبيعة و أولوية التهديدات التي تشكل بالضبط قضية أمنية، **(2)**

---

1 سعيدي ياسين، التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، جامعة وهران، 2016، ص 37.

2 سيد احمد قوجيلي، تطور الدراسات الأمنية و معضلة التطبيق في العالم العربي، الإمارات العربي المتحدة، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، 2012، ص 33

المطلب الثاني: نظرية ما بعد الحداثة

تعتبر ما بعد الحداثة من المقاربات النقدية التي عارضت و رفضت الأسس الفلسفية و الإبستمولوجية و المنهجية التي قامت عليها النظريات التقليدية و سعت إلى تقويضها و هدمها و تفكيك الحقل المعرفي و نزع صفة العلمية التي يدعيها تحت غطاء الموضوعية و الحيادية و بالتالي إعادة البناء بما يستجيب للطابع الاجتماعي و النسبي للمعرفة و لتعدد الطرق و المناهج في الوصول إلى الحقيقة و لا تنحصر ما بعد الحداثة في مجال معين بل مست العديد من العلوم والمعارف الإنسانية بما فيها ميدان العلاقات الدولية و الدراسات الأمنية. **(1)**

ففي حقل العلاقات الدولية اقتحمته ما بعد الحداثة مع أواخر الثمانينيات بعد ترجمة كتاب "الوضع ما بعد الحداثي" لـ "جون فرانسوا ليوتار Jean Francois Lyotard" إلى الإنجليزية عام 1984. كما يعتبر كتاب "العلاقات التناصية الدولية" لـ "جيمس دار دريان James Der Derian" و "مايكل شابيرو Michel Shapero" جامعا لكل قراءات و أفكار ما بعد الحداثة للسياسة الدولية. و يرفض أنصار ما بعد الحداثة فكرة الحقيقة الكلية لأن الحقيقة حسبهم تبني عبر اللغة و بتوظيف عقيدة "التناص Intertextuality" التي ترمز للعلاقة التي يمتلكها كل نص مع آخر، فكل النصوص لها معان متعددة و بالتالي ضرورة تضمين الخطاب حول العلاقات الدولية اصواتا كثيرة و متعددة. **(2)**

كما لا تركز ما بعد الحداثة على الدول كفاعل بل على الممارسات التاريخية و الثقافية التي ينبني ضمنها الفاعل و يعتبرون الخطاب عن السياسة العالمية و الأمن الدولي عاملا مؤثرا في كيفية

---

1 محمد الطاهر عديلة، تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية، دراسة في المنطلقات و الأسس، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2015- ص296.

2 جويدة حمزاوي، التصور الأمني الأوروبي، نحو بنية أمنية شاملة و هوية إستراتيجية في المتوسط، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، فرع دراسات مغاربية و متوسطية في التعاون و الأمن، جامعة باتنة، 2011، ص 36.

تصرف الدول و سلوكياتها و بالتالي فالدراسات الأمنية ما هي إلا دراسات مقارنة لخطابات أمنية متباينة **(1)**، و الخطاب الذي يجب أن يسود النقاش الأمني هو الخطاب الأمني الجماعي الذي يرتكز على متغيرات التعاون و السلم و العدالة و الفهم المشترك و بالاعتماد على ذاتية المعرفة يتم تشكيل خطاب أمني تعاوني سلمي ذو بعد معياري يهدف إلى خلق بيئة أمنية و مسالمة. **(2)**

المطلب الثالث: النظرية البنائية

برزت البنائية كنظرية في مجال العلاقات الدولية مع نهاية الثمانينيات و بداية تسعينيات القرن العشرين و قد كان "نيكولاس اونوف Nicholas Onuf" أول من استعمل المصطلح "البنائية Constructivism" في كتابه "عالم من صنعنا World of our Making" نهاية 1989. كما ارتبطت البنائية بإسهامات "الكسندر وايندت Alexander Wendt" الذي مثلت كتاباته مرجعية أساسية في دراسة السياسة الدولية و هو أكثر من عبر عن المضامين النظرية للبنائية خصوصا في دراسته الصادرة سنة 1992 "الفوضى هي ما تصنعه الدول Anarchy is what states Make". **(3)**

غير أنه و رغم حداثة هذا الاتجاه النظري إلا أن جذوره التاريخية عميقة و ممتدة إلى قول "جيام باتيستا فيكو Giam battista Vico" بأن العالم الطبيعي من صنع الله بينما العالم التاريخي من صنع الإنسان و هذا دليل على إبراز قيمة الأفكار في بناء الظاهرة الاجتماعية التي تستدعي الرؤية التي لها مناهج غير تلك التي تستخدمها العلوم الطبيعية و المستمدة من الفلسفة الوضعية.

---

1 قسوم سليم، الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية، دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظار العلاقات الدولية، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، فرع الإستراتيجية و المستقبليات، جامعة الجزائر، 2010، ص 159

2 جويدة حمزاوي، التصور الأمني الأوروبي، نحو بنية أمنية شاملة و هوية إستراتيجية في المتوسط، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، فرع دراسات مغاربية و متوسطية في التعاون و الأمن، جامعة باتنة، 2011، ص 40.

3 خالد معمري جندلي، التنظير للدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة، دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر 2001، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية و الدراسات الإستراتيجية، جامعة باتنة، 2008، ص 114.

اعتبر"ألكسندر وندت Alexander Wendt" أن العلاقات الدولية لا تتأثر بعلاقات القوة بقدر ما تتأثر بالمصطلحات و الصور التي تمنحها معنى و الأمن ما هو إلا مسألة تصور، و صناع القرار هم الذين يقدمون تصورات للعناصر المادية و المعنوية و أن غاية الأمن هو ما تريد الدول تحقيقه و فعله، لا ما هو الحقيقة الفعلية، فالبنائية تقوم على مسلمات و تبحث في مواضيع مختلفة كالهوية، الخطاب السياسي، القيم الثقافية و الحقائق و ادراكات صناع القرار و كل هذه المتغيرات تؤدي في تصورهم إلى تغيير الوضع الدولي من وضع نزاعي إلى وضع سلمي. **(1)**

أما بخصوص المعضلة الأمنية فقد اقترح "ألكسندر وندت Alexander Wendt" بدلها الجماعة الأمنية التي هي معرفة مشتركة تثق فيها الدول بعضها ببعض و تلجأ إلى الحلول السلمية، وهذا كبديل لحالة الفوضى الدولية. **(2)**

كما تعتقد البنائية أن الأمن هو نتاج لبناء سياسي و انتقلت من الأمن من مستوى الدولة إلى مستوى الفرد، حيث أن سوء النية أو الإدراك السيئ هو سبب النزاع، فبتغير الإدراك يتحقق السلم و الأمن فهو مرتبط بالفرد و إدراكه.

و اعتبرت البنائية أن متغير الهوية جزء من الأمن و هو عنصر ذو أهمية في تشكيل مصالح الفواعل و تحديد اتجاه سلوكاتهم إما عن طريق التعاون أو التنافس، و تعتبر هذه المقاربة أن العوامل الثقافية تؤثر بشكل مباشر و غير مباشر على الهوية و أن المصالح القومية تتبع لبناء خاص بهوية الذات مقابل هوية الآخر و هو ما توصل إليه "دايفيد كامبل David Gambell" بأن الهويات تتشكل في خضم الاختلاف بين ما هو داخلي و ما هو خارجي. **(3)**

---

1 صليحة كبابي، الدراسات الأمنية بين الاتجاهين التقليدي و الحديث، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، عدد 38، ديسمبر 2012، ص 241.

2 عبد الكريم ابو مور،مفهوم الأمن الإنساني في حقل العلاقات الدولية، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة غزة، 2013، ص 133.

3 جويدة حمزاوي، التصور الأمني الأوروبي، نحو بنية أمنية شاملة و هوية إستراتيجية في المتوسط، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، فرع دراسات مغاربية و متوسطية في التعاون و الأمن، جامعة باتنة، 2011، ص 44.

إن الدراسات الأمنية عند البنائيين هي دراسة لدور الأفكار و البنى الاجتماعية في تفسير التفاعل بين الوحدات السياسية المكونة للبناء الدولي و مدى إدراك هذه الوحدات و تصورها لمفهوم التهديد و القوة التي تعتبر تصورا ماديا و إدراكها من قبل الدول يختلف لأن التهديد ليس محصورا في الخطر الخارجي أو الداخلي و إنما إدراكه مرهون بالأفكار المسبقة عن التهديد و التصور الجماعي لمدى خطورته.

المطلب الرابع: النظرية النسوية

تعود كلمة النسوية في أصولها الغوية إلى المفردة الفرنسية "Féminisme" التي تم استخدامها لأول مرة من طرف رائد الإشتراكية الطوباوية "شارل فوريي Charles Fourier" سنة 1860، أما توظيفها اصطلاحيا فقد كان في انجلترا عام 1890 للإشارة إلى دعم مطالبة المرأة بحقوقها السياسية و القانونية مساواة مع الرجل، ثم طرح المصطلح بقوة في الثلاثينيات من القرن العشرين في الولايات المتحدة الأمريكية، بينما جرى تداوله في أوربا بعد الحرب العالمية الثانية و ازدهر في الستينيات و السبعينيات في فرنسا. **(1)**

و قد تمكنت المقاربات النسوية في نهاية القرن العشرين من احتلال مكانة متميزة ضمن المقاربات النظرية البديلة للعلاقات الدولية، إذ راهنت على تحرير عملية التنظير في الحقل مما يعرف بهيمنة أو سطوة المركزية الذكورية على الاتجاه السائد و ذلك بتقويض الأسس الفلسفية و الإبستيمولوجية و المنهجية التي قام عليها من جهة، و إعادة هيكلة نظرية العلاقات الدولية و العملية التنظيرية ككل بالاستناد إلى مفهوم " الجندر Gendre"، و من أهم رواد النسوية " سنثيا انلو Synthia Anlo"، " آن تيكنر Ann Tickner"، "هيلان فيشر Heleine Ficher".

إن النسوية تنظر بعين الرفض إلى المفاهيم التقليدية للأمن، خصوصا ما تعلق بالدولة و أجهزتها العسكرية التى تراها مصدرا للأمن من خلال إنتاجها للتهديدات في الخارج، ثم يدفع مواطنوها ثمن للأمن في الداخل باسم الحماية و الدفاع، و بالتالي فإن هذا النهج فيه العديد من القواسم المشتركة مع الدراسات النقدية للأمن و كذلك مقاربة الأمن الإنساني في الدعوة لتوسيع الموضوع أو الكائن المرجعي للأمن ليشمل "النساء" و القطاعات الأمنية غير العسكرية.

محمد الطاهر عديلة، تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية، دراسة في المنطلقات و الأسس، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2015، ص 322.

مما سبق نخلص إلى أن مفهوم الأمن يتميز بالغموض و غياب الإجماع حول معناه بين المختصين إذ سيطرت و لوقت طويل مقاربة تقليدية واقعية تصور مفهوم الأمن باختزاله في المجال العسكري و لكن بداية من التسعينيات من القرن العشرين ظهرت الحاجة لإعادة صياغة مفهوم الأمن و البحث عن مقاربة تكون أكثر نضجا و تكيفا مع مستجدات البيئة الأمنية العالمية الجديدة، ما حتم و استدعى نقلة نوعية في إدراك مفهوم الأمن تنظيرا و ممارسة حيث تولى عدد من الدارسين مهمة مراجعة المفهوم و إخراجه من المفهوم الضيق إلى أبعاد جديدة حيث تم توسيع و تعميق مفهوم الأمن و جعل البناء الدلالي يمتد عبر طيف واسع من الفواعل انطلاقا من الدولة إلى المجتمع ثم الفرد و القطاعات من العسكرية إلى الاقتصادية و السياسية و المجتمعية و البيئية و من جهة أخرى حركة التوسيع شملت أيضا بنية الحقل و سمته من الدراسات الإستراتيجية إلى الدراسات الأمنية.

و بالنظر إلى القطاعات التي أفرزها التوسيع في مفهوم الأمن نجد القطاع البيئي الذي لم يكن يحظى بالاهتمام الكافي قبل موجة التوسيع في مفهوم الأمن، إلا أن هذا الاهتمام بالبيئة و بالقضايا البيئية ما انفك يتزايد يوما بعد يوم، ما جعله يتصدر أجندة السياسات المحلية و الإقليمية و الدولية، و عليه سنستعرض فيما يلي مفاهيم البيئة و الأمن البيئي.

الفصل الثاني:

الأمن من المنظور البيئي

تشهد البيئة الطبيعية تدهورا مخيفا و بصفة مستمرة و بشكل يومي، ففي كل يوم يزداد تلوث الهواء بالأبخرة والدخان، والغازات السامة، و في كل يوم يزداد تلوث المياه في المحيطات و البحار و الأنهار، و ترتفع درجات حرارة الجو، و يزداد الازدحام و التلوث بالضجيج، و يتزايد استنزاف الموارد الطبيعية و ترتفع معدلات استنزاف الغابات و تتسع دائرة التصحر، هذه المشكلات البيئية أخذت تفرز تحديات تتعلق باستمرارية الحياة، ما شكل إجماعا حول خطورة هذه المشكلات على امن المجتمعات و الدول، و من جهة أخرى تصاعد النقاش حول سبل وقف التدهور البيئي و مواجهة المشكلات البيئية و ارتفعت الدعوات سواءا على المستوى الأكاديمي او على المستوى السياسي، إلى ضرورة امننة القضايا البيئية كونها تشكل أشد التهديدات على بقاء المجتمعات، الأمر الذي جعل البيئة تحتل مكانة مميزة على المنابر الأكاديمية و السياسية في إطار جعلها قطاعا و مدخلا في الدراسات الأمنية من جهة، و من جهة أخرى جعلها في مقدمة اهتمامات السياسات الوطنية و الإقليمية و العالمية، و علية سنتطرق في هذا الفصل إلى الجوانب المتعلقة بالبيئة و الأمن البيئي

المبحث الأول: مفهوم البيئة و الأمن البيئي.

تعتبر البيئة مجالا لاهتمام العديد من العلوم، كل يتناول البيئة من زاوية معينة، اما نحن هنا فإننا بصدد تناول البيئة من ناحية كونها دارسة علاقات الإنسان الطبيعية دون سواها و التي تشمل أولا علاقة الإنسان بالمخلوقات الحيوانية و النباتية، أما ثانيهما فهي علاقته بالبيئة الطبيعية التي تشمل موارد المياه، و تربة الأرض و المساكن و الجو و نقاوته أو تلوثه، هذا من جهة، و من جهة أخرى نتناول البيئة كمجال عرف مسار التسييس و الامننة على المستويين النظري و العملي.

المطلب الأول: مفهوم البيئة.

الفرع الاول: تعريف البيئة

لغة : يعود الأصل اللغوي لكلمة "بيئة" في اللغة العربية إلى الفعل "بوأَ"، ونقول "تَبوأَ" المكان أي نزل وأقام به، و "البيئة" هي المنزل والحال.

أما البيئة في اللغة الإنجليزية "environment" فتعني الوسط الذي يعيش فيه الإنسان فيتأثر به ويؤثر فيه . **(1)**

وفي اللغة الفرنسية تعرف كلمة "environnement" بأنها مجموعة الظروف الطبيعية للمكان، من هواء وماء وأرض والكائنات الحية المحيطة بالإنسان، حيث عرفها المجلس الدولي للغة الفرنسية: **(2)**

" L'ensemble des éléments physiques; chimiques; ou biologiques végétale ou une artificiels qui entourent un être humain, un animal ou un espèce naturels "

---

1 بوسطيلة سميرة، الأمن البيئي، مقاربة الأمن الإنساني، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، فرع الدراسات الإستراتيجية و الأمنية، جامعة الجزائر، 2013، ص 55.

2 د. مفتاح عبد الجليل، التعاون الدولي في مجال حماية البيئة، مجلة المفكر، العدد 12، جامعة بسكرة، ص 256.

الفرع الثاني: تعريف التهديد

يعني لفظ "التهديد" في اللغة الإنجليزية "Threat"، أما في اللغة الفرنسية فهو يشير إلى معنى الخطر " Menace" .

في السياسة أو الدراسات الأمنية "التهديد" يستخدم كمصطلح سياسي.

على إثر اتساع مفهوم الأمن من القوة العسكرية و الدبلوماسية التقليدية و انتقاله إلى الأبعاد الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية، اتسع مفهوم التهديد أيضا و تم تطبيقه على سلسلة من التهديدات الجديدة التي لا تمس فقط الدولة و لكن تمس نطاق واسع من الكيانات يمتد من الإنسان الفرد إلى الوجود الإنساني في مجمله، بما يشمل الدولة.

إن العلاقة بين مفهومي الأمن و التهديد علاقة تأثير متبادل، و أن أي محاولة لتفسير مفهوم الأمن لابد من أن تبدأ بتحديد مصادر التهديد، فالباعث على الشعور بالخطر أو التهديد يستدعي الحاجة إلى اتخاذ إجراءات تهدف إلى تحقيق الأمن **(1)** .

الفرع الثالث: البيئة اصطلاحا: على الرغم من أن لفظ البيئة أصبح من الألفاظ شائعة الاستعمال في الوقت الحاضر، إلا أنه من الصعب وضع تعريف محدد لها، حيث تباين الباحثون و المختصون فيما بينهم في وضع تعريف محدد لاصطلاح البيئة يتفق عليه الجميع، فتعددت تبعا لذلك التعاريف في هذا الشأن.

فهي المحيط المادي الذي يعيش فيه الإنسان بما يشمل من ماء و هواء و فضاء و تربة و كائنات حية و منشآت شيدها لإشباع حاجياته.

في حين وضع لها المختصون في علوم الطبيعة تعريفا علميا مفاده بأنها مجموع الظروف و العوامل الخارجية التي تعيش فيها الكائنات الحية و تؤثر في العمليات الحيوية التي تقوم بها.

---

1 امينة ديرة، اثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا، دراسة حالة دول القرن الإفريقي، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، فرع العلاقات الدولية و الإستراتيجية، جامعة بسكرة، 2014،ص 30.

كما تعرف البيئة أيضا على أنها الوسط أو المجال المكاني الذي يعيش فيه الإنسان يتأثر و يؤثر فيه **(1)** بكل ما يشتمله هذا المجال المكاني من عناصر و معطيات سواء كانت طبيعية كالصخور و ما تضمه من معادن و مصادر طاقة وتربة و موارد مياه و عناصر مناخية من حرارة وضغط و رياح و أمطار و نباتات طبيعية و حيوانات بحرية و برية، أو معطيات بشرية أسهم الإنسان في وجودها من عمران و طرق نقل و مواصلات و مزارع و مصانع و سدود. **(2)**

كما جاء في إعلان مؤتمر ستوكهولم للبيئة البشرية عام 1972 هي: "كل شيء يحيط بالإنسان"، و بأنها: "مجموعة من النظم الطبيعية والاجتماعية والثقافية التي يعيش فيها الإنسان والكائنات الأخرى، والتي يستمدون منها وجودهم ويؤدون فيها أنشطتهم".

أما العالم الألماني المتخصص في علم الحياة "ارنست هيكل Ernest Haeckel" فقد وضع كلمة "Ecologic" المتكونة من جزأين "Oikos" المنزل او مكان الوجود و "Logos" معناها العلم، وعرفها بانها العلم الذي يدرس علاقة الكائنات الحية بالوسط الذي تعيش فيه، وترجمت حديثا إلى اللغة العربية بعبارة "علم البيئة".

و ينبغي التفريق بين علم البيئة "Ecology" و البيئة المحيطة "Environment" أو ما يسمى أحيانا بعلم البيئة الإنساني ذلك أن علم البيئة "الإيكولوجيا" يشمل دراسة كل الكائنات أينما تعيش، بينما يقتصر"علم البيئة الإنساني "على دارسة علاقة الإنسان الطبيعية دون سواها و التي تشمل اولا علاقة الإنسان بالمخلوقات الحيوانية و النباتية، أما ثانيهما فهي علاقته بالبيئة الطبيعية التي تشمل موارد المياه، و تربة الأرض و المساكن و الجو و نقاوته أو تلوثه **(3)**.

---

1 د. ميلاد مفتاح الحراثي، تحديات الأمن القومي غرب المتوسط، دراسة نقدية للامننة و تحديات البيئة الامنية و ديناميكياتها في إقليم غرب المتوسط، العراق، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2013، ص 13

2 حسونة عبد الغني، الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه في الحقوق، تخصص قانون الاعمال، جامعة بسكرة 2013،ص 13.

3 بوسطيلة سميرة، الأمن البيئي، مقاربة الأمن الإنساني، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، فرع الدراسات الإستراتيجية و الأمنية، جامعة الجزائر، 2013، ص 56.

الفرع الرابع: النظام البيئي

يعرف النظام البيئي بأنه: "أية مساحة من الطبيعة و ما تحوي من كائنات حية نباتية او حيوانية، مواد حية و غير حية، وكل هذه الكائنات الحية و غير الحية تكون في تفاعل مستمر مع بعضهما البعض، وكل العلاقات المتبادلة بين مكونات النظام البيئي مبنية على التبادل والطاقة".

و يعرف أيضا النظام البيئي بأنه: "مجموعة من العناصر التي تتفاعل وظيفيا مع بعضهما البعض، داخل بيئة او مكان معين". **(1)**

ويمكن القول أيضا إن النظام البيئي الطبيعي يتكون من مكونات حية و غير حية مختلفة، يكونان معا نظاما ديناميكيا متوازنا، وله صفه الحفاظ على التوازن بين جميع عناصره، بحيث تكون هذه المكونات مترابطة فيما بينها ويعتمد كل منها على الأخر اعتمادا وثيقا ويؤثر كل منهما في خواص الأخر أيضا. **(2)**

إن اختلال التوازن بين هذه العناصر ينعكس سلبا على النظام البيئي مما يؤدي إلى مشكلات مجتمعية و طبيعية مثل تلوث الأنهار و البحار و المحيطات ، تلوث الهواء،إصابة سكان الأرض بالعديد من الأمراض، و اختلال طبقة الأوزون إلى غير ذلك من المشكلات البيئية، و بالتالي فالنظام البيئي مكون من مجموعة العلاقات المتحركة ذات الاعتماد المتبادل بين الكائنات الحية و ما يحيط بها من موارد و مكونات غير حية و التي توجد في أي مجتمع ما **(3)** .

---

1 محمد محمد امين قادر، التربية و الوعي البيئي، اثر الضريبة في الحد من التلوث البيئي، مذكرة ماجستير في العلوم البيئية، فرع إدارة البيئة، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك،2009، ص 18.

2 احمد مدحت إسلام، التلوث مشكلة العصر، المجلس الوطني للفنون و الثقافة و الآداب، الكويت 1990.

3 محمد محمد امين قادر، نفس المرجع و الصفحة.

الفرع الخامس: مفهوم التهديد البيئي

هناك نوعين من التهديدات البيئية، الأولى هي تهديدات بيئية طبيعية غير ناتجة عن النشاط الإنساني و لكن لها تأثيرات و مظاهر سلبية علي كل من المحيط والإنسان مثل: الأعاصير و العواصف، الزلازل و البراكين، و النوع الثاني هي تهديدات نابعة عن النشاط البشري تؤدي إلى تهديدات لبقاء الإنسان مثل الاحتباس الحراري و التلوث البيئي.

أشار تقرير الفريق الرفيع المستوى التابع للأمين العام للأمم المتحدة المعني بالتهديدات و التحديات و التغيير الذي نشر في 2 ديسمبر 2004 إلى المهام الجديدة لمنظومة الأمم المتحدة في القرن 21 و قد ورد فيه أن "تهديدات اليوم لا تعترف بالحدود الوطنية ، و هي مترابطة، و يجب التصدي لها عالميا و إقليميا بالإضافة إلى المستويات الوطنية" ميز الفريق بين 6 مجموعات من التهديدات، بدأ من التهديدات الاقتصادية و الاجتماعية بما في ذلك الفقر و الأمراض المعدية و التدهور البيئي و الصراع الداخلي بين الدول و أسلحة الدمار الشامل و الإرهاب و الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، و لأول مرة يتم سرد "التدهور البيئي" بين التهديدات التي تواجه الأمم المتحدة و التي تتطلب إجراءات وقائية".

حسب "أكسندرا كنايت Alexandra Knight " يستخدم التهديد البيئي "Environmental Threat" كمصطلح للإشارة إلى التهديدات التي يشكلها التغير و التدهور البيئي، التي وضعت مباشرة الحياة و الظروف المعيشية البشرية أو بعبارة أخرى الأمن الإنساني في خطر.

و حسب كل من "مايكل سميث Michael Smith "، "ريتشارد ليتل Richard Little " و "برايان وايت Brian White " فالتغير البيئي العالمي و كل القضايا التي تتعلق به تمثل المشكلة الأمنية الجديدة، و التي ينبغي معالجتها بسرعة و بنفس وتيرة الدفاع الوطني، فإذا كان تعريف الأمن هو عدم وجود التهديد، عندئذ تكون أشد التهديدات لبقاء المجتمعات هي التهديدات البيئية كارتفاع درجة الحرارة و استنزاف الأوزون، إذ تشير التقديرات إلى أن ما بين ربع و ثلث مجموع الوفيات في العالم بسبب أمراض أسبابها بيئية مثل تلوث الهواء و الماء

و بدوره "كوفي عنان KOFI ANNAN " الأمين السابق للأمم المتحدة فيرى بأن التدهور البيئي بنتائجه الكارثية المحتملة على الحياة الإنسانية يشكل تهديدا للأمن.

---

1 امينة ديرة، اثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا، دراسة حالة دول القرن الإفريقي، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، فرع العلاقات الدولية و الإستراتيجية، جامعة بسكرة، 2014، ص 30.

المطلب الثاني :تعريف الأمن البيئي

يجمع الأمن البيئي بين مفهوم الأمن و مفهوم البيئة ، فهو يشير إلى المشاكل الأمنية الناجمة عن المجتمعات البشرية و تأثيرها سلبيا على البيئة هذا من جهة، و من جهة ثانية فهو يشير إلى الأزمات و الكوارث التي تسببها البيئة و ما لها من آثار سلبية على المجتمع الإنساني، ما يعني وجود علاقة تأثير متبادل بين البيئة المجتمع الإنساني.

حتى عهد قريب كان الأمن يعني أمن الدول من العدوان الخارجي أو أنه حماية المصالح القومية للأمة أو أنه أمن عالمي من حدوث حرب نووية وضمان هذا الأمن كان يتطلب المزيد من التسلح و توازن القوة، ولكن مستجدات العقود الأخيرة أوضحت أن هناك تهديدات جديدة غير المخاطر العسكرية تهدد أمن الدولة و الأمن البشري أيضاً وعلى رأسها التهديدات البيئية.

برز النقاش حول فكرة الأمن البيئي مع منتصف ثمانينات القرن العشرين كمرادف لمساعي التحرر من التهديد المتصاعد الذي باتت تمثله على حياة البشر الضغوط و الانتهاكات التي تتعرض لها البيئة و تؤثر فيها و تعمل على استنزاف مواردها الطبيعية.

لقد تطورت فكرة الأمن البيئي وفقا لمسارين، يتمثل المسار الأول في بروز هذا المفهوم على المستوى الاكاديمي و المحاولات المتعلقة بتوسيع أجندة الأمن، لتشمل عدة قضايا، بما في ذلك قضية البيئة، اما المسار الثاني فيتجسد في التطبيق الواقعي و العملي للمفهوم و ذلك بتبنيه من قبل الوحدات الدولية و تطور الاهتمام الدولي بقضايا البيئة.

---

1 امينة ديرة، اثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا، دراسة حالة دول القرن الإفريقي، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، فرع العلاقات الدولية و الإستراتيجية، جامعة بسكرة، 2014، ص 25.

1- **الفرع الأول:** التصورات النظرية للأمن البيئي.

بدأت قضايا البيئة في الظهور في سنوات السبعينات و لقد كانت موضوعا للنقاش في الأوساط الأكاديمية، خصوصا عام 1977 في كتابات "لستر براون Lester Brown" من معهد Watch" "World حيث نشر ورقة بحثية دعت إلى إعادة تعريف الأمن القومي حتى يدمج الشواغل البيئية، و انتقد الطابع العسكري للأمن ، بالإضافة إلى عسكرة الاقتصاد العالمي ، و هو الأمر الذي أدى إلى إهمال التهديدات التي يتعرض لها كل من الإنسان و الطبيعة خاصة حالة النظام البيئي و الأمن الغذائي.

بالإضافة إلى كتابات "ريتشارد أولمان RICHARD ULLMAN " سنة 1983 الذي أكد على ضرورة عدم التركيز فقط على القضايا العسكرية على حساب قضايا أخرى كالتهديدات غير العسكرية و التي من بينها التهديدات البيئية و التي تشمل الكوارث الطبيعية المدمرة كالفيضانات ، الجفاف ،استنزاف الموارد الأولية **(1)** .

أما "جيسكا توتشمان ماثيوس Jessica Tuchman Mathews " و في مقال لها عام 1989 بعنوان" إعادة تعريف الأمن "، رأت أنه ينبغي على السياسات الأمنية الخارجية أن تدمج اعتبارات الدمار البيئي، و تؤكد على دور الدولة باعتبارها فاعل رئيسي للتعامل مع قضايا البيئة.

وبما أن الأمن البيئي يدخل في صميم الاهتمامات ضمن أدبيات دراسات الأمن الموسع، فإن منظري "مدرسة بحوث السلام" في أوسلو يرون أن القطاع البيئي للأمن واحد من أهم وأخطر القطاعات **(2)**.

فـ"نيلز بيتر غليديتش Nils Peter Gleditsch " يرى بأن الأمن البيئي هو "التحرر من الدمار البيئي و ندرة الموارد" **(3)**

---

1 امينة ديرة، مرجع سابق ص 33..

2 جويدة حمزاوي، التصور الأمني ألأوروبي نحو بنية أمنية شاملة و هوية إستراتيجية في المتوسط، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، فرع دراسات مغاربية و متوسطية في التعاون و الآمن جامعة باتنة، 2011، ص 54.

3 امينة ديرة، مرجع سابق ص 26..

أما "ماك ليفي Macc A.Levy " فيعتقد أن التدهور البيئي يبقى سببا أساسيا في النزاعات الإقليمية، و اعتبرت المدرسة قضايا التغير المناخي، التنوع البيولوجي والتلوث، الناتجة عن ارتفاع الكثافة السكانية العالمية و ازدياد النشاط الصناعي، وتأثيراتها السلبية على النظام الإيكولوجي العالمي، كتهديد لاستمرار الحضارة الإنسانية، الرفاهية والوجود الإنساني و هي نفس القضايا التي عادة ما تؤدي إلى ارتفاع نسبة الوفيات، المجاعة، وتدهور الوضع الصحي العام، و بتفاعلها مع النمو الديمغرافي السريع خاصة في العالم الثالث، وإفرازاته المختلفة في تغذية حقل البطالة، اللاجئين، و تصاعد موجة الهجرة نحو الشمال و ما تحمله هذه الأخيرة من تهديدات ضد المنظومات القيمية، الثقافية، و الديمغرافية، و انتقالها إلى المستويين المجتمعي أو الفردي.

فالأمن البيئي ضمن تصورات الموسعين في إطار" مدرسة بحوث السلام" يرتبط بحماية النظام الإيكولوجي والذي يرتكز على بقاء واستمرار الأصناف الفردية بشرية وحيوانية، ويمتد إلى الحفاظ على مناخ الأرض والغلاف الجوي، و استمرار أنماط العيش الغابات، و البحيرات، وبصفة خاصة الحضارة البشرية. **(1)**

أما مدرسة كوبنهاجن فقد جاءت بفكرة الامننة بحيث تبلورت امنَنة "Securitization" التهديدات الأمنية غير التقليدية مثل قضايا البيئة من قبل بعض الباحثين لدى هذه المدرسة في أواخر التسعينات من أمثال "باري بوزان BARRY BUZAN " إلى جانبه كل من "أولي وايفر OLE WAEVER " و "دي وايلد JOAB DE WILDE " و الذين يرجع اليهم الفضل الكبير في إرساء مضمون الأمن البيئي. **(2)**

---

1 جويدة حمزاوي، التصور الأمني الأوروبي، نحو بنية أمنية شاملة و هوية إستراتيجية في المتوسط، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، فرع دراسات مغاربية و متوسطية في التعاون و الأمن، جامعة باتنة، 2011، ص 55.

2 امينة ديرة، اثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا، دراسة حالة دول القرن الإفريقي، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، فرع العلاقات الدولية و الإستراتيجية، جامعة بسكرة، 2014، ص 39.

هذا المسعى لقي التأييد من قبل كل من "روبيرت كابلان ROBERT D. KAPLAN " "نورمان ميارزNORMAN MYERS "، و"مايكل كلير MICHAAEL KLARE " و الذين رأوا بأن التحرك نحو أمننة البيئة أمر مستحسن، لأنه يلفت انتباه الدول إلى مشاكل لا يمكن معالجتها إلا من خلال عملية الأمننة. **(1)**

يرى بوزان انه يمكننا إضفاء الطابع الأمني على قضية معينة من خلال اللجوء إلى عملية التسييس " Politicised " لقضايا لا تعتبر سياسية، ثم امننتها "Securitization " أي نقل القضية من مجال السياسة الدنيا إلى مجال السياسة العليا، لأن القضية تصبح بمثابة تهديد حقيقي للأمن.

وبإسقاط هذه العملية على الملف البيئي، نلاحظ أن البيئة لم تكن تحظى بالاهتمام الشعبي، السياسي والأكاديمي، و مع نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات و بالاعتماد على خطاب مدرسة كوبنهاجن، تم فيما بعد أمننة البيئة في السياسة العامة، الإعلام والأوساط الأكاديمية إذ تم تدريجيا دمج القضايا البيئية في الفكر الأمني للدلالة على معنى و حساسية و إلحاح و أولوية القضايا البيئية. **(2)**

ويقر باري بوزان Barry Buzan في كتابه" الشعب، الدول والخوف "أن القطاع البيئي صعب التعريف، ويمكن أن يعتبر الأكثر جدلا من بين القطاعات الخمسة الأخرى للأمن، فالقضايا التي يطرحها لا تعتبر كتهديد للأفراد والدولة فقط، ولكن أيضا كتهديدات عالمية ستكون لها تأثيرات واسعة الانتشار و ذلك بحكم الطبيعة الكونية للبعد البيئي **(3)** .

---

1 بوسطيلة سميرة، الأمن البيئي، مقاربة الأمن الإنساني، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، فرع الدراسات الإستراتيجية و الأمنية، جامعة الجزائر، 2013، ص 72.

2 بوسطيلة سميرة، نفس المرجع، ص 73.

3 جويدة حمزاوي، التصور الأمني الأوروبي، نحو بنية أمنية شاملة و هوية إستراتيجية في المتوسط، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، فرع دراسات مغاربية و متوسطية في التعاون و الأمن، جامعة باتنة، 2011، ص 55.

هذا ما أدى لاحقا إلى اعتبار انعدام الأمن البيئي كمصدر محتمل لأزمات تهدد الأمن القومي، فقد توصلت دراسة لفريق بحث بجامعة تورنتو تحت إشراف "توماس هومر ديكسون Thomas Homer- Dixon " إلى افتراض أن الندرة في الحصول على الموارد الأولية، أو عدم التكافؤ في الحصول عليها قد يكون السبب الرئيسي لإثارة الصراعات ما بين الدول أو داخل الدول بحد ذاتها و التي لا تنجح في إدارة عواقب التدهور البيئي، و هو ما ركز عليه "روبرت كابلان Robert Kaplan" في مقال لـه في مجلة "أتلانتيك" الشهرية عام 1994 حول مستقبل السياسة العالمية، و الذي توقع "فوضى قادمة" بسبب الصراع الناجم عن التدهور البيئي.

و يعتقد "نورمان مايرز Norman Mayers " أن التغيرات البيئية مثل الكوارث الطبيعية، والكوارث التي هي من صنع الإنسان قد تجبر الملايين من الناس إلى النزوح ما قد يؤدي إلى تدفق اللاجئين البيئيين، خصوصا التدفقات نحو البلدان المتطورة، و يرى أن أسباب النزوح البيئي تتمثل في عوامل مثل التصحر و إزالة الغابات و نقص المياه و ملوحة الأراضي المروية و استنزاف التنوع الحيوي، وترتبط كل من هذه العوامل بالنمو السريع للسكان في البلدان الأقل نموا، و خصوصا قضية تغير المناخ العالمي و التي تم تصنيفها من قبل العديد من الدراسات باعتبارها تهديدا للسلم و الأمن الدوليين في القرن 21 و من بين هذه الدراسات أعمال كل من "جون بارنت Jon Barnett " و "سيمون دالبي Simon Dalby " اللذان سبقا لهما العمل على مفهوم الأمن البيئي في 1990 و حاليا ركزا على الربط بين تغير المناخ و الأمن. **(1)**

---

1 امينة ديرة، اثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا، دراسة حالة دول القرن الإفريقي، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، فرع العلاقات الدولية و الإستراتيجية، جامعة بسكرة، 2014، ص 34.

ويرى الباحث الأسترالي جون بارنيت **Jon Barnett** أنه يوجد ضمن جدول أعمال الأمن البيئي سبعة مجالات هي: أولا؛ جهود لإعادة تعريف الأمن، ثانيا؛ البحث عن العوامل البيئية التي تؤدي إلى الصراعات العنيفة، ثالثا؛ الأمن البيئي للدولة، رابعا؛ العلاقة بين القوات المسلحة و البيئة، خامسا؛ الأمن الإيكولوجي، سادسا؛ الأمن البيئي للأفراد، سابعا؛ مسألة الامننة. **(1)**

رغم أن الآراء التي تم استعراضها تصب في الاتجاه الموسع لمفهوم الأمن، و التي ترى ضرورة استحداث مضامين جديدة للمفهوم التقليدي للأمن ليشمل "الأمن البيئي" إلا ان التيارات التقليدية كالواقعية انتقدت توسيع مفهوم الأمن ليشمل تهديدات جديدة كالتهديدات البيئية، فـ"ستيفن والت STEPHEN WALT " يرى أن توسيع الدراسات الأمنية لتتناول قضايا غير عسكرية مثل البيئة، و الفاقة والاقتصاد قد يدمر التماسك الفكري للحقل و يصعب من إيجاد حلول للمشاكل و يقر بأن قلب الدراسات الأمنية يتمركز حول دراسات الحرب، من جانبه يرى "دانيال دودني Daniel Deudney" أن هناك خطرا في توسيع تعريف الأمن ليشمل التهديدات غير العسكرية للمصالح الوطنية مثل قضايا البيئة و التلوث، و من هذا المنطلق فإنه لا داعي إلى تغيير جوهر الأمن الدولي بسبب المشاكل القائمة من التلوث البيئي..**(2)**

مما سبق يتضح أن الأمن البيئي يعتبر من القضايا الأمنية غير التقليدية، التي ساهمت في توسيع و تعميق مفهوم الأمن، فقد ساهم في تعميق الأمن من خلال اهتمامه ليس فقط بأمن الدولة، و لكن أيضا بأمن الأفراد، البيئة، و الأنظمة الفرعية الأخرى، كما ساهم في توسيع الأمن من خلال حديثه ليس فقط عن خطر الحروب، بل تحدث عن أخطار أخرى كالأخطار التي يفرضها التغير البيئي على الإنسان.

---

1 امينة ديرة، نفس المرجع، ص 27.

2 امينة ديرة، نفس المرجع، ص 38.

2- **الفرع الثاني:** التبني الواقعي و العملي لمفهوم الأمن البيئي.

لقد رافقت هذه الحركية و الجهود الأكاديمية و التنظيرية بخصوص البيئة و الأمن البيئي، استجابات دولية بتبني مفهوم الأمن البيئي من قبل الوحدات الدولية و تطور الاهتمام الدولي بقضايا البيئة، و هنا نقصد بالتحديد ربط البيئة بالأمن سواءا على المستوى الوطني او الدولي.

من خلال تتبع مسار الجهود الدولية المبذولة للحفاظ على البيئة يتضح أن المسائل البيئية قد أصبحت جزءا من الأجندة السياسية الدولية، و تم التسييس التدريجي لقضاياها في السياسة الدولية، و قد بدأت الجهود الدولية، في مجال البيئة تتطور مع انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للهيئة البشرية في مدينة ستوكهولم بالسويد في سنة 1972، والذي ربط بين القضايا البيئية وقضايا الإنسان، فقد ركز المؤتمر على ضرورة بناء نظرة مشتركة ومبادئ مشتركة من أجل ترقية وتحسين البيئة الإنسانية، إذ تضمنت المبادئ الستة والعشرين التي انتهى إليها المؤتمرون ضرورة المحافظة على الموارد الطبيعية للعالم لمصلحة الأجيال الحاضرة و المستقبلية. **(1)**

أما اللجنة العالمية للبيئة والتنمية the World Commission on Environment and Development و التي كان على رأسها رئيسة وزراء النرويج Gro Harlem Brundtland و في تقريرها الصادر عام 1987 بعنوان مستقبلنا المشترك "Our Common Futur" خلصت إلى أن التدهور البيئي وندرة الموارد، قد أدى إلى عدم الاستقرار السياسي، وحتى النزاع في عدة مناطق عبر العالم، و ذلك بسبب تنازع الشعوب الفقيرة حول وسائل العيش، والموارد النادرة **(2)**. و هو ما يعد كمؤشر لبروز الإحساس بخطورة التدهور البيئي على الأمن الدولاتي، المجتمعي و البشري **(3)**

---

1 بوسطيلة سميرة، الأمن البيئي، مقاربة الأمن الإنساني، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، فرع الدراسات الإستراتيجية و الأمنية، جامعة الجزائر، 2013، ص 62

2 بوسطيلة سميرة، نفس المرجع، ص 69.

3 جويدة حمزاوي، التصور الأمني الأوروبي، نحو بنية أمنية شاملة و هوية إستراتيجية في المتوسط، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، فرع دراسات مغاربية و متوسطية في التعاون و الأمن، جامعة باتنة، 2011، ص 57.

و قد وضعت اللجنة العديد من الأسس الفكرية لمؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية و الذي سمي قمة الأرض، التي انعقدت عام 1992 بمدينة- ريودي جانيرو- البرازيلية بين 3 و 14 جوان 1992 بمشاركة الدول الصناعية الكبرى **(1)** ، وهي الولايات المتحدة، الدول الأوروبية واليابان وبعض دول شرق آسيا و الدول النامية والمتخلفة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية وجنوب آسيا، بالإضافة إلى منظمات دولية، وكانت بذلك أول قمة من نوعها كونها شكلت القاسم المشترك بين الشعوب الغنية و الفقيرة من أجل بحث سبل معالجة الأخطار البيئية، وذلك استجابة للأخطار والتحديات التي أصبحت تهدد الإنسان، و التي من أهمها: التصحر وتدمير الغابات، تدهور التربة الزيادة السكانية، تضاعف أخطار التلوث الناتجة عن تصاعد الغازات و انتشارها، ارتفاع حرارة سطح الأرض.

وخلص المؤتمر إلى توقيع اتفاقيتين تتعلق الأولى بإنقاذ كوكب الأرض وأنواع الحيوانات، وقعتها أكثر من 150 دولة، أما الاتفاقية الثانية فتتعلق بمكافحة ارتفاع درجات الحرارة في أنحاء العالم من خلال الحد من انبعاث الغازات. **(2)**

من جهته أشار الاتحاد السوفياتي نهاية الثمانينيات إلى أهمية الأمن البيئي، و هذا في إطار التغيرات، التي عرفها الفكر الأمني السوفياتي، و العالمي في تلك الفترة، حيث تركز اهتمام العديد من المفكرين السوفيات حول حادثة المفاعل النووي تشرنوبيل عام 1986، **(3)**

---

1 د. مفتاح عبد الجليل، التعاون الدولي في مجال حماية البيئة، مجلة المفكر، العدد 12، جامعة بسكرة، ص 259.

2 بوسطيلة سميرة، الأمن البيئي، مقاربة الأمن الإنساني، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، فرع الدراسات الإستراتيجية و الأمنية، جامعة الجزائر، 2013، ص 63.

3 بوسطيلة سميرة، نفس المرجع، ص 69.

و قد أكد رئيس الإتحاد السوفياتي ميخائيل غورباتشوف MIKHAIL GORBATCHEV في عام 1988 أن العلاقة بين الإنسان و البيئة أصبحت مهددة و قال "إن التهديد من السماء اليوم، ليس من الصواريخ النووية بقدر ما هو استنفاذ لطبقة الأوزون و الاحتباس الحراري" .كما كرس بعد مغادرته للسلطة نهاية الحرب الباردة جزءا كبيرا من اهتمامه لهذه المسائل، وتحدث عن الحاجة إلى التفكير في الأمن البيئي العالمي. **(1)**

أما في الولايات المتحدة الأمريكية و في سنوات التسعينيات أعقاب الحرب الباردة، اعتلت عدة أخطار سلم الأجندة الجيوبوليتيكية في واشنطن: المخدرات، الهجرة، الإرهاب، النمو السكاني، العولمة والبيئة، و كانت هذه الأخطار و التهديدات محل نقاش دائم لدى الإدارة الأمريكية، اين أخذت فيه البيئة مكانا متميزا في أجندتها السياسية، خصوصا في مجتمع تعتبر فيه المسائل الأمنية مهمة جدا و تبدو الحاجة ملحة لمراقبتها ورصدها كون يمكن أن تهدد مكانة الولايات المتحدة الأمريكية، وتضر باقتصادها الذي يدعم قوتها السياسية.
و قد كانت مساهمة "آل غور Al Gore " نائب الرئيس الأمريكي "بيل كلينتون" في الفترة ما بين 1993 و 2001 مؤثرة في هذا الشأن إذ لفت الانتباه إلى مسألة "الدول الفاشلة Failed states، وذكر أن هناك احتمالا كبيرا لتسبب التدهور البيئي في انهيارها السياسي. **(2)**

في إطار التقرير النهائي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتنمية البشرية عام 1994، الذي ركز على الفرد باعتباره الوحدة المرجعية الأساسية لضمان الأمن من خلال مفهوم الأمن الإنساني ، تم تحليل

---

1 امينة ديرة، اثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا، دراسة حالة دول القرن الإفريقي، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، فرع العلاقات الدولية و الإستراتيجية، جامعة بسكرة، 2014، ص 31.
2 بوسطيلة سميرة، الأمن البيئي، مقاربة الأمن الإنساني، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، فرع الدراسات الإستراتيجية و الأمنية، جامعة الجزائر، 2013، ص 70.

مفهوم الأمن البيئي ضمن هذه المقاربة الجديدة، لأن السمة المميزة للخطاب الأمن البيئي هو تركيزه على الآثار الأمنية المترتبة عن التدهور البيئي على جميع البشر **(1)** ، إذ يرى كوفي عنان KOFI ANNAN الأمين السابق للأمم المتحدة بأن التهديدات البيئة يجب أن تعالج من خلال نظام الأمن الجماعي الذي يجسده مجلس الأمن، و يؤكد بأن التدهور البيئي يشكل تهديدا للأمن بنتائجه الكارثية المحتملة على الحياة الإنسانية. **(2)**

أما مؤتمر الأمم المتحدة للمناخ الذي عقد في برلين الألمانية 1995، فقد ناقش التدابير الواجب اتخاذها لتقليل انبعاث الغازات التي تتسبب في ارتفاع حرارة الأرض إلى مستواها الذي كانت عليه عام1990 ، **(3)** إذ أدت النقاشات حول اعتبار تغير المناخ كقضية أمنية إلى زيادة الاهتمام الدولي بحل هذه المشكلة من خلال طرح قضية تغير المناخ في المحافل الدولية و التأكيد على ضرورة العمل و التنسيق الجماعي مابين الدول لإيجاد حلول لهذه القضية، و صرح كوفي عنان الأمين العام السابق للأمم المتحدة أن " تغير المناخ هو أيضا تهديد للسلام و الأمن". **(4)**

مما سبق تناوله نصل إلى أن فكرة الأمن البيئي فرضت نفسها على أجندة الدراسات الأمنية نظرا للتهديدات التي أضحت تشكلها المشاكل البيئية على الأمن على مختلف مستوياته، ما ساهم في توسيع و تعميق تصور مفهوم الأمن، و قد واكب هذا التطور وعي لدى الفواعل الدولية بضرورة تبني مفاهيم الأمن البيئي، حيث أصبحت هذه الفكرة متضمنة في أهم التقارير العالمية، و نقاشات الأمم المتحدة حول البيئة، هذا علاوة على الخطابات أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة.

---

1 بوسطيلة سميرة، مرجع سابق، ص 67.

2 امينة ديرة، اثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا، دراسة حالة دول القرن الإفريقي، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، فرع العلاقات الدولية و الإستراتيجية، جامعة بسكرة، 2014، ص 33.

3 جويدة حمزاوي، التصور الأمني الأوروبي، نحو بنية أمنية شاملة و هوية إستراتيجية في المتوسط، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، فرع دراسات مغاربية و متوسطية في التعاون و الأمن، جامعة باتنة، 2011.

4 امينة ديرة، اثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا، دراسة حالة دول القرن الإفريقي، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، فرع العلاقات الدولية و الإستراتيجية، جامعة بسكرة، 2014، ص 39.

المبحث الثاني: تأثير المشاكل البيئية على الأمن.

المطلب الأول: المشاكل البيئية التي تشكل تهديدا للأمن.

تعاني البيئة من الكثير من المشاكل و التحديات، و ليس من قبيل المبالغة القول أن النشاط البشري هو المسئول الأول عن المشكلات البيئية، و التي تتمثل في ظهور ظاهرة الاحتباس الحراري، و التلوث البيئي، و تدهور التربة، و التصحر، و النفايات، استنزاف الأوزون، كلها أصبحت تشكل مصادر تهديد مضاعفة، فهي تهدد سبل العيش و تضعف الأمن الإنساني.
و بشكل عام تنقسم المشكلات البيئية من حيث أهميتها و خطورتها إلى ثلاث مشكلات هي: مشكلة الانفجار السكاني و التلوث بمختلف أنواعه و استنزاف موارد البيئة.

1- **مشكلة الانفجار السكاني:** تعبر عن سياق غير متكافئ بين نمو السكان من جهة و بين الموارد المحدودة من جهة أخرى، و تخلف التشكيلات الاجتماعية المهيمنة في البلاد النامية التي عجزت عن تحقيق التقدم الاقتصادي و الاجتماعي لشعوبها على النحو الذي يوفر الغذاء و التعليم و الخدمات الصحية و فرص العمل لكل مواطن قادر على العمل، و ما يلاحظ أنه هناك تزايدا في حجم السكان يصاحبه تزايد آخر في حجم المعاناة الإنسانية، و ذلك لتمركزه في بلدان العالم النامي بشكل واضح و الذي يضم حوالي % 70 من سكان العالم، وكان توماس مالتوس THOMAS MALTHUS الذي كان أول من اهتم بدراسة السكان، قد أشار في دراسة له سنة 1803 إلى مشكلة الزيادة السكانية و عدم قدرة الأرض على توفير موارد للسكان. **(1)**

---

1 رشيد الحمد، محمد سعيد صباريني، البيئة و مشكلاتها، المجلس الوطني للفنون و الثقافة و الآداب، الكويت 1979- ص 112

2- تلوث البيئة

صحب التقدم الصناعي الهائل الذي أحرزه الإنسان ظهور أصناف جديدة من المواد الكيميائية لم تكن تعرفها البيئة من قبل، فتصاعدت بعض الغازات الضارة من مداخن مئات المصانع و لوثت الهواء، و ألقت هذه المصانع بمخلفاتها و نفاياتها الكيميائية السامة في البحيرات و في الأنهار، و أسرف الناس في استخدام المبيدات الحشرية، و المخصبات الزراعية، و أدى كل ذلك إلى تلوث البيئة بكل صورها، فتلوث الهواء، و تلوث الماء، و تلوثت التربة و استهلكت، و أصبحت بعض الأراضي الزراعية غير قادرة على الإنتاج.

يعرف التلوث البيئي بأنه التغير الذي يحدث في المميزات الطبيعية للعناصر المكونة للبيئة أين يعيش الكائن البشري سواء كان الماء، الهواء، أو التربة و الخسائر الناتجة عن سوء استعمال هذه العناصر إذا أضفنا لها مواد غير مناسبة، و التلوث قد يكون بيولوجيا أو كيميائيا أو حتى بسبب القمامة أو النفايات الضارة. **(1)**

و يمكن للتلوث أن يتجسد في التغير الكيفي و الذي يكون بإضافة مركبات صناعية غريبة على الأنظمة البيئية الطبيعية حيث لم يسبق لها و أن كانت ضمن دوراتها، حيث تتراكم في الماء أو الهواء أو الغذاء أو التربة و كذلك التغير الكمي الذي يكون بزيادة نسبة بعض المكونات الطبيعية للبيئة كزيادة ثاني أوكسيد الكربون عن نسبته، كما يؤدي تغير مكان بعض المواد الموجودة في الطبيعة إلى تلوث البيئة و إلحاق الضرر بها. **(2)**

---

1 د. ميلاد مفتاح الحراثي، تحديات الأمن القومي غرب المتوسط، دراسة نقدية للامننة و تحديات البيئة الامنية و ديناميكياتها في إقليم غرب المتوسط، العراق، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2013، ص 121.

2 حسونة عبد الغني، الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه في الحقوق، تخصص قانون الاعمال، جامعة بسكرة 2013، ص 18.

أما المفهوم العلمي الحديث للتلوث فهو كل ما يؤثر في مكونات البيئة الحية و غير الحية او حدوث تغير و خلل في التفاعل الطبيعي بين مكونات النظام البيئي، بحيث تضعف فاعلية هذا النظام، و تفقده القدرة على أداء دوره الطبيعي في التخلص الذاتي من الملوثات، و يكون بهذا الشكل أيضا بالنسبة لكل من التلوث الضوضائي و التلوث الإشعاعي. **(1)**

- **تلوث الهواء**

أغلب العوامل المسببة لتلوث الهواء عوامل مستحدثة من صنع الإنسان، و قد دأت في الظهور منذ أن ابتكر الإنسان الآلة و استخدمها في كل مناحي الحياة.

و قد ظلت هذه العوامل تتزايد يوما بعد يوم مع زيادة التقدم العلمي للإنسان و نتيجة أخذه بالأساليب الصناعية والتكنولوجية الحديثة و ظل أثر هذه العوامل يتراكم على مر السنين دون أن يلحظه أحد حتى ظهر أثرها واضحا أخيرا في النصف الثاني من القرن العشرين حين شعر
الإنسان بخطرها على حياته و تفطن إلى أثره المدمر في البيئة المحيطة به.

وقد صاحب التقدم الصناعي للإنسان استخدام كميات هائلة من مختلف أنواع الوقود مثل: الفحم و البترول و الغاز الطبيعي.

و عند إحراق هذا الوقود في محطات الطاقة أو في المصانع أو في محركات السيارات تنتج منه كميات هائلة من الغازات التي تتصاعد إلى الهواء على هيئة دخان محمل بالرماد و بكثير من الشوائب.

و تنتشر هذه الغازات في جو المدن و في جو المناطق المحيطة بالمنشآت الصناعية و غالبا ما تحمل الرياح هذه الغازات إلى مناطق أخرى بعيدة كل البعد عن هذه المنشآت لتسقط عليها على شكل أمطار.

---

1 محمد محمد امين قادر، التربية و الوعي البيئي، اثر الضريبة في الحد من التلوث البيئي، مذكرة ماجستير في العلوم البيئية، فرع إدارة البيئة، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك،2009، ص 21

وتتعدد أنواع الغازات والشوائب التي تتصاعد إلى الهواء نتيجة احتراق الوقود في المصانع ومحطات الطاقة و في محركات السيارات، و لكن أهم هذه الغازات هي غازات ثاني أكسيد الكربون و ثاني أكسيد الكبريت و بعض أكاسيد النتروجين بالإضافة إلى بعض الشوائب المحملة بأبخرة بعض المواد الثقيلة مثل الرصاص. **(1)**

ان من نتائج التلوث الهوائي: استنفاذ طبقة الأوزون، الأمطار الحمضية، و قد تبين حاليا أن السبب الرئيسي في استنفاذ طبقة الأوزون و تكوين الأمطار الحمضية هو محطات الطاقة و المراكز الصناعية الضخمة التي تنتشر في كثير من الدول، و التي تحرق كميات ضخمة من الوقود، و تدفع إلى الهواء يوميا بكميات هائلة من الغازات الحمضية مثل :ثاني أكسيد الكبريت، و كبريتيد الهيدروجين و أكاسيد النتروجين. **(2)**

فالتلوث الهوائي يعتبر أكثر أشكال التلوث البيئي انتشارا نظرا لسهولة انتقاله و انتشاره من منطقة إلى أخرى وبفترة زمنية وجيزة و يؤثر هذا النوع من التلوث على الإنسان و الحيوان و النبات تأثيرا مباشرا ويخلف آثارا بيئية و صحية و اقتصادية واضحة.

- **تلوث المياه**

الماء عنصر ضروري للحياة ولا غنى عنه لجميع الكائنات الحية، لذلك يجب أن يكون نقيا في حدود معقولة و إلا أصيب الإنسان عن طريقه بكثير من الأضرار، و لا يقتصر تلوث المياه على الأنهار و البحيرات فقط، بل امتد هذا التلوث اليوم إلى مياه البحار والمحيطات رغم اتساع رقعتها، خصوصا حول المناطق الصناعية المقامة على شواطئ البحار، وكذلك حول الموانئ الكبيرة التي

---

1 احمد مدحت إسلام، التلوث مشكلة العصر، المجلس الوطني للفنون و الثقافة و الآداب، الكويت 1990، ص 21.

2 احمد مدحت إسلام، ص 70.

تتكدس بها مختلف أنواع السفن والناقلات، و تدخل إليها وتخرج منها كل يوم، و لا يوجد هناك انفصال حقيقي بين كل من تلوث الهواء وتلوث الماء ذلك لأن الهواء الملوث يؤثر كثيرا في المساحات المكشوفة من الماء، و يلوثها بما يحمله من شوائب و أبخرة و غازات **(1)** .

وقد تغيرت أفكار الإنسان كثيرا فيما يتعلق بالتلوث بعد أن أحس بمقدار الضرر الذي قد ينتج من تلوث الماء خصوصا بعد ازدياد أعداد سكان العالم بهذا الشكل الهائل و حاجتها الشديدة للمياه النقية غير الملوثة لاستخدامها في الشرب و في ري الأراضي الزراعية و في عمليات الغسيل والتبريد الصناعي.

و من المتوقع أن تزداد مشاكل التلوث خطورة مع الزمن بزيادة عدد سكان المدن و زيادة الحاجة إلى التخلص من مياه الصرف الصحي بالإضافة إلى مخلفات الصرف الناتجة من التجمعات الصناعية التي يزداد حجمها وعددها على مر الأيام **(2)** .

و يجب ألا ننسى أن الغبار المتصاعد من التجارب النووية التي مازالت بعض الدول تقوم بإجرائها ينتشر في الهواء في كل مكان ثم يتساقط بما فيه من مواد مشعة على سطح البحار و المحيطات و يؤثر بذلك في كيمياء هذه المياه و في الأنشطة البيولوجية التي تدور فيها سواء في المياه السطحية أو في المياه العميقة. **(3)**

---

1 احمد مدحت إسلام، التلوث مشكلة العصر، المجلس الوطني للفنون و الثقافة و الآداب، الكويت 1990، ص 97.

2 بيان العساف، انعكاسات الأمن المائي العربي على الأمن القومي العربي، دراسة حالة حوض الأردن و الرافدين، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، فرع العلاقات الدولية، الجزائر،2005،ص 119.

3 احمد مدحت إسلام، التلوث مشكلة العصر، المجلس الوطني للفنون و الثقافة و الآداب، الكويت 1990، ص 97.

- **تلوث التربة:**

من أبرز مشاكل البيئة و أكثرها تعقيدا وأصعبها حلا هو التلوث الذي يصيب التربة، و الناتج عن الأنشطة البشرية على سطحها و في باطنها، و تزداد خطورة مشكلة تلوث التربة باعتبارها مصدرا للغذاء البشري و الحيواني على حد سواء و بالتالي فإن أي تلوث فيها يؤدي حتما إلى التلوث الغذائي، او إلى عدم صلاحية هذه التربة للممارسة الانشطة الإنسانية او الحياة البشرية.

مما سبق يمكن ان نلخص مصادر التلوث فيما يلي:

- **التلوث بالعناصر الطبيعية**

يشترك كثير من العوامل في إحداث بعض التلوث في البيئة المحيطة بنا، و بعض هذه العوامل عوامل طبيعية لا دخل للإنسان فيها مثل البراكين التي تتدفق منها أنواع من الغازات الضارة و كميات ضخمة من الرماد والحمم، و مثل العواصف التي قد تحمل معها كميات هائلة من الرمال و تتلف المزروعات و المحاصيل، و منها عوامل أخرى يشترك فيها الإنسان مع الطبيعية في الإخلال بالتوازن الطبيعي القائم بين عناصر البيئة المختلفة مثل: إقامة السدود على الأنهار و ردم البرك و البحيرات، كذلك قد ينشأ هذا التلوث نتيجة تكوين بعض أكاسيد النتروجين عند حدوث تفريغ كهربائي في السحب الرعدية أو بسبب وجود بعض حبوب اللقاح أو بعض الفطريات في الهواء في مواسم معينة أو نتيجة وجود بعض أنواع البكتيريا و الجراثيم في الهواء.

- **التلوث الكيميائي**

يطلق اسم التلوث الكيميائي على التلوث ببعض المواد الكيميائية التي يتم تصنيعها لأغراض خاصة، أو التي قد تلقى في المجاري المائية مع مخلفات الصناعة، و هو نوع من أخطر أنواع التلوث المعروفة في عصرنا الحديث.

---

1 احمد مدحت إسلام، التلوث مشكلة العصر، المجلس الوطني للفنون و الثقافة و الآداب، الكويت 1990، ص 81.

و قد ظهرت آثار هذا النوع من التلوث بوضوح في النصف الثاني من هذا القرن، نتيجة التقدم الصناعي الهائل الذي نشهده اليوم، خصوصا في مجال الصناعات الكيميائية، ونتيجة أخذ كثير من الدول بأساليب التكنولوجيا الحديثة في كل مجال، ما سبب التلوث بمخلفات البترول، التلوث بالمخصبات الزراعية، التلوث بالمبيدات الحشرية.**(1)**

- **التلوث النووي و الإشعاعي**

التلوث النووي هو أحد الأخطار الجديدة التي تعرض لها الإنسان في النصف الثاني من هذا القرن، و التي أصبحت تهدد جميع عناصر البيئة، و تهدد حياة الإنسان.

وقد عرف الإنسان الآثار المدمرة للإشعاعات النووية في أعقاب إلقاء القنبلة الذرية على هيروشيما و نجازاكي، و أدت هذه التفجيرات النووية إلى وفاة عدد كبير جدا من الأفراد يزيد على 100 ألف فرد، كما أصيب عدد كبير من سكان هاتين المدينتين بالحروق و غيرها من الإصابات، و توفي منهم عدد كبير بعد ذلك بعدة سنوات من أثر إصابتهم بالإشعاعات.

و تختلف آثار الإشعاع باختلاف المصدر المشع الذي قد يتعرض له الإنسان، و باختلاف شدة هذا الإشعاع، و طول المدة التي يتعرض فيها الإنسان لهذا الإشعاع.**(2)**

- **التلوث الصوتي**

الضوضاء عنصر مستحدث من عناصر تلوث البيئة، و هو ليس منتشر في كل مكان، و لكنه يتركز بصفة خاصة في المناطق الصناعية و في مناطق التجمعات السكنية التي تزدحم فيها المباني و تكتظ بالسكان إذ إن أكثر من 65 مليون شخص في الدول الصناعية يعانون من أعراض صحية خطيرة جدا أثبت أن سببها الرئيسي هو الضجيج الذي يفوق طاقة الإنسان على التحمل لما له من تأثيرات فيزيولوجية سلبية نذكر أهمها فيما يلي: قلق النوم، تشويش الأفكار، تأثيرات على السلوك

---

1 احمد مدحت إسلام، مرجع سابق، ص 99.

2 احمد مدحت إسلام، نفس المرجع ، ص 163.

الاجتماعي، فقدان السمع التدريجي، هبوط وقلق في النشاط...الخ، و يكثر انتشار هذه المشكلة في الدول الصناعية الكبر ى وفي المناطق الصناعية، و اليابانيون هم الأكثر تأثرا بالضجيج الصناعي الناتج عن النقل البري و الجوي .**(1)**

3- استنزاف موارد البيئة.

المقصود باستنزاف الموارد بصفة عامة هو تقليل قيمة المورد أو اختفائه عن أداء دوره العادي في شبكة الحياة و الغذاء، و لا تكمن خطورة استنزاف المورد فقط عند حد اختفائه أو التقليل من قيمته، و إنما الأخطر من كل هذا تأثير الاستنزاف على توازن النظام البيئي و الذي ينتج عنه أخطار غير مباشرة بالغة الخطورة،**(2)** ،ذلك أن استنزاف مورد من الموارد قد يتعدى أثره إلى بقية الموارد الأخرى، و من هنا تتسع دائرة المشكلة و تتداخل محليا و عالميا، و يمس الاستنزاف الموارد الدائمة المتمثلة في العناصر الطبيعية الأساسية من هواء و تربة و ماء، و الموارد المتجددة و هي تلك الموارد التي لا يفنى رصيدها بمجرد الاستخدام بل أن هذا الرصيد قابل للانتفاع به عدة مرات و لعصور زمنية طويلة إذا أحسن استغلال هذا المصدر البيئي و لم يتعرض للإفراط في الاستخدام بالشكل الذي يؤدي إلى تدهوره تدريجيا و الانتقاص من صلاحيته للاستخدام، إضافة إلى الموارد غير المتجددة ذات المخزون المحدود، و تتعرض للنفاذ و النضوب لأن معدل استهلاكها يفوق معدل نضوبها، أو أن عملية تعويضها بطيئة جدا، لا يدركها الإنسان في عمره القصير، و تشمل موارد البيئة غير المتجددة كل من النفط و الغاز الطبيعي و الفحم و المعادن **(3)**

---

1 د. جورج قاضي، تهديدات البيئة، الإنسان المهدد- الاوساط الكبيرة المهددة- الحفاظ على البيئة، مترجما، لبنان، عويدات للنشر و الطباعة، الطبعة الاولى، 2006، ص 24.

2 سقني فاكية، التنمية الإنسانية المستدامة و حقوق الإنسان، مذكرة ماجستير في القانون العام، تخصص حقوق الإنسان و الحريات الاساسية، جامعة سطيف، 2010، ص 144.

3 زيد المال صافية، الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة على ضوء احكام القانون الدولي، أطروحة دكتوراه في القانون، تخصص القانون الدولي، جامعة تيزي وزو 2013، ص 21.

و يشكل الضغط على البيئة إحدى القضايا التي أوجدها النشاط البشري، فمنذ عام 1970 انخفضت مساحة أراضي الغابات في العالم من 11.4 كيلو متر لكل 1000 من السكان إلى 7.3 عام 1998، أما التنوع البيولوجي، فحوالي 12 % من الأنواع الثديية، و 11 % من أنواع الطيور، و 02 % تقريبا من أنواع الأسماك مصنفة على أنها مهددة بالانقراض في حين أن حوالي 25 % من الأرصدة السمكية في العالم استنزفت.**(1)**

أما بالنسبة إلى التربة، فهنالك 9 ملايين هكتار تدهورت تدهوراً بالغاً مع تدمير وظائفها النباتية الأصلية تدميراً كاملاً، و 1 % من سطح الأرض تدهور تدهوراً متوسطاً على الأقل، فالغابات الاستوائية تعد أكثر المنظومات البيئية انتشارا على البيئة البرية من الأرض و هي تغطي نحو 30% من إجمالي المساحة اليابسة، إلا أن الدراسات قد أكدت على أن إزالة الغابات قد ارتفعت مما أدى إلى اختفاء 15 % من الغابات الإستوائية عام 2000، إذ كانت الغابات الاستوائية قبل تدخل الإنسان تغطي مساحة تقدر بنحو 16 مليون كلم 2 بقي منها اليوم أقل من النصف، فقطع الغابات الاستوائية لا يقضي على أشجارها فحسب، بل يؤدي إلى انقراض النباتات سواء تلك التي تعيش معترشة عليها، أو تلك التي تعيش على مستوى الأرض تحت ظلها.

و يعتبر تدهور الغطاء النباتي في مناطق الغابات من أكثر أشكال التصحر في المناطق الرطبة و شبه الجافة، و قد انخفضت مساحة الغابات في العالم نهاية القرن الماضي بمعدل 3.5 % و نتيجة لذلك تحولت الغابات إلى مجتمعات نباتية متدهورة، و لم تعد في كثير من المناطق قادرة على حماية التربة من الانجراف والحفاظ على خصوبتها و تنظيم المياه فيها.

و فيما يتعلق بالمياه، يعاني حالياً 20 بلداً يقطنها 132 مليون نسمة من شح المياه، إذ يقل نصيب الفرد عن 1000 متر مكعب سنوياً، وهو نصيب يعد معوقاً للتنمية وضاراً للصحة البشرية. **(2)**

إن النظام البيئي يعجز عن تجديد نفسه في ظل هذه الوتيرة من الإنتاج والاستهلاك البشري.

---

1 زيد المال صافية، الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة على ضوء احكام القانون الدولي، أطروحة دكتوراه في القانون، تخصص القانون الدولي، جامعة تيزي وزو 2013، ص 21.

2 د. باسل حسين زغير الغريري، اثر متغير البيئة على العلاقات الدولية، مجلة الساتل، جامعة المرقب، كلية الاقتصاد و التجارة، الخمس ليبيا، ص 172.

4- التصحر

عرف مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة و التنمية المنعقد في ريو دي جانيرو بالبرازيل في 1992 التصحر بأنه "تدهور الأراضي في المناطق القاحلة و شبه القاحلة و شبه الرطبة الجافة نتيجة لعوامل مختلفة من بينها التقلبات المناخية والنشاطات البشرية. "

تهدد ظاهرة التصحر سكان الكوكب باعتبارها مشكلة متشابكة مع الظواهر البيئية الأخرى، مثل ظاهرة التغيرات المناخية، الاحتباس الحراري، و ظاهرة أزمة المياه العالمية، و تهديد التنوع البيولوجي، و مشكلة الرعي الجائر.

مند عام 1950 تعرض ما يقدر بحوالي 500 مليون هكتار من الأراضي لتعرية التربة تشمل ما يصل إلى 65 % من الأراضي الزراعية .

كما أن مشكلة التصحر نتيجة الجفاف برزت كمشكلة عالمية زادت خطورتها مؤخرا خاصة في العقدين الأخيرين بسبب موجات الجفاف المتتالية، و عدم التكفل الجدي على المستوى الدولي بإشكالية التصحر، و كان لذلك تأثيرات سلبية على كافة الأصعدة الاجتماعية و الاقتصادية و البيئية، و من ثم فإن استمرار الوضع على هذا النحو يزيد من حدة أزمة الأمن الغذائي.**(1)**

5- إستنزاف طبقة الأوزون

فالأوزون هو غاز له وظيفة هامة تتمثل في توفير الحماية للكائنات الحية من الإشعاعات فوق البنفسجية، فمن بين المركبات الكيماوية التي تتسرب إلى الغلاف الجوي غاز فلوريد الكربون، و قد بدأ الإنتاج العالمي لهذا الغاز منذ الثلاثينات من هذا القرن ثم أزداد إنتاجه بسرعة منذ الخمسينات، يستخدم هذا الغاز في المكيفات والثلاجات و المذيبات إلى جانب الاستخدامات الصناعية الأخرى**(2)** ، و قد أدى تراكم تسرب هذا الغاز في الغلاف الجوي إلى تقليل تركيز الأوزون

---

1 محمد عبد الفتاح القصاص، التصحر- تدهور الأراضي في المناطق الجافة، المجلس الوطني للفنون و الثقافة و الآداب، الكويت 1999، ص 72.

2 د. عامر طراف، التلوث البيئي و العلاقات الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و الترزيع، لبنان، الطبعة الاولى، 2008-، ص 136.

و لم تسلم طبقة الأوزون البعيدة عن سطح الأرض من إفساد الإنسان لها، و قد بدأ الإنسان ينتبه إلى مخاطر تناقص الأوزون منذ عام 1975 حيث أشارت تقارير الأقمار الصناعية إلى وجو د ثغرة في طبقة الأوزون متمركزة فوق القطب الجنوبي، و أمكن قياس اتساعها بالطائرات في عام 1978 ، و قدرت مساحتها بما يعادل مساحة الولايات المتحدة الأمريكية و أن تناقص الأوزون فيها بنسبة 40 إلى 50 % و قد لوحظ زيادة أتساع الثغرة سنة بعد سنة حتى أصبحت قريبة من جنوب الأرجنتين و أستراليا و نيوزيلندا.

و يقدر بعض العلماء أن انخفاض 01 % في طبقة الأوزون يزيد من الأشعة فوق البنفسجية التي تصل الأرض بحوالي 02 % تقريبا، ، و تتمثل أخطار زيادة تعرض البشر للأشعة فوق البنفسجية في الزيادة بإصابات سرطان الجلد و الوفيات نتيجة هذا المرض خاصة في المناطق الشمالية من الكرة الأرضية و كذلك يؤثر على جهاز المناعة بجسم الإنسان.

6- ظاهرة الاحتباس الحراري العالمي.

يشهد كوكب الأرض ارتفاعاً ملحوظاً في درجات الحرارة، بحيث جلب هذا الارتفاع اهتمام المختصين و المهتمين و قلقهم للبحث في أسبابه و النتائج المترتبة عليه، و يعتقد العلماء أن السبب يعود إلى النشاط الإنساني، و تحديدا غازات الاحتباس الحراري الناتجة عن ذلك النشاط في مختلف الأصعدة.

إن غازات الاحتباس هي التي تبقي الأرض دافئة بما يكفي لجعلها صالحة للاستيطان، غير أن نشاطات الإنسان أدت إلى زيادة تركيز غازات أكسيد الكربون، و أكسيد النيتروز، و الميثان، و مركبات الكلوروفلوروكربون.

---

1 د. عامر طراف، مرجع سابق، ص135.

2 د. سامي زعباط، مداخلة مقدمة في إطار فعاليات الملتقى الدولي الأول حول:علاقة البيئة بالتنمية، الواقع و التحديات، المنعقد بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي- جيجل، الجزائر، يومي 28 و 29 أفريل 2015 ، ص 07.

إن ارتفاع درجات الحرارة بمقدار 0.3 درجة مئوية خلال العقد الواحد، سيقود إلى ارتفاع متوسط سطح البحر على النطاق العالمي بنحو 6 سنتيمترات في المتوسط خلال الفترة نفسها، بسبب التمدد الحراري للمحيطات، و سيبلغ متوسط الارتفاع في نهاية القرن الحادي و العشرين تبعاً للتنبؤات بحدود 65 سنتيمتراً، و هو ما يؤدي إلى غرق مساحات واسعة من الأراضي، و لاسيما في المناطق الساحلية.

لقد تناولنا أهم المشاكل البيئية التي نالت الاهتمام الواسع من قبل الأكاديميين و الساسة، نظرا للتحديات الكبيرة التي تشكلها على مستقبل الحياة البشرية، و من ضمن التحديات التي تطرحها هي التحديات الأمنية، ما جعلها تنال قدرا كبيرا من الاهتمام لدي منظري الدراسات الأمنية، و هذا بإضفاء طابع التهديدات الأمنية على هذه المشاكل البيئية نظرا لتأثيراتها على الأمن، لذا سنتناول فيما يلي تأثير التهديدات البيئية على الأمن.

---

1 د. باسل حسين زغير الغريري، اثر متغير البيئة على العلاقات الدولية، مجلة الساتل، جامعة المرقب، كلية الاقتصاد و التجارة، الخمس ليبيا، ص 168.

المطلب الثاني: تأثير التهديدات البيئية على الأمن.

لقد نتج عن فكرة أمننة البيئة التي جاء بها باري بوزان في إطار مدرسة كوبنهاجن أن أصبح الأمن البيئي حقلا فرعيا من الدراسات الأمنية، و أحد المكونات السبعة للأمن الإنساني (الأمن الاقتصادي، الغذائي، الصحي، الشخصي، الاجتماعي و السياسي) التي جاء ذكرها في التقرير الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 1994، و أصبح القطاع البيئي قطاعا من قطاعات الأمن الخمسة، (القطاع السياسي، القطاع المجتمعي، القطاع العسكري و القطاع الاقتصادي)، ما جعل الحديث عن الأمن البيئي يتمحور حول مرجعيات مختلفة (النظام الدولي، الدولة القومية، و الفرد- الإنسان)، و كمحصلة لهذا فقد تم ربط التغير البيئي خاصة ندرة الموارد بالنزاعات العنيفة، كما كان لتغيير الكائن المرجعي في التحليل، الإنتقال من الحديث عن التهديدات البيئية لأمن الدولة إلى الحديث عن التهديدات البيئية للأمن الإنساني.**(1)**

و في هذا السياق كان روبرت كابلان Robert Kaplan قد أشار في مقالته "الفوضى القادمة The Coming Anarchy" في مجلة "الأطلسي" **(2)** الشهرية فيفري 1994 إلى أن التدهور البيئي و ندرة الموارد في عالم الجنوب و النمو السكاني العالمي سيزيد من تفاقم المرض، الصراع، و عدم الاستقرار، ما سيزيد من الدمار البيئي، و أن عدم الاستقرار الكامن في الجنوب قد ينتشر و يمتد إلى الشمال عبر موجات من هجرة اللاجئين**(3)**.

---

1 بوسطيلة سميرة، الأمن البيئي، مقاربة الأمن الإنساني، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، فرع الدراسات الإستراتيجية و الأمنية، جامعة الجزائر، 2013، ص 73.

2 Jonathan Bernard, les théories de la sécurité environnementale, regard critique sur un concept ambigu, mémoire de la maitrise en science politique, université du Québec a Montréal, canada, 2007، p 52..

3 بوسطيلة سميرة، الأمن البيئي، مقاربة الأمن الإنساني، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، فرع الدراسات الإستراتيجية و الأمنية، جامعة الجزائر، 2013، ص 76.

أما ميكاييل كلير Michael Klare يشير في كتابه "حروب الموارد 2002 " إلى أن ارتفاع عدد السكان، و ازدياد ندرة الموارد سيؤدي إلى عنف اثني، ديني و قبلي، و ان هذا الصراع سينتقل إلى المستوى العالمي**(1)**، و يتوقع حدوث الكثير من الحروب و النزاعات الدولية حول الموارد و سيصبح عدم الاستقرار الناتج عن ندرتها أكبر صفة مميزة للنظام الدولي و سيعرف العالم صورة جديدة للنزاعات الشاملة.**(2)**

من هذا المنطلق يمكن القول ان التدهور البيئي يؤدي الى الصراع و الحروب على الموارد، ما يعتبر حالة لاامن للدولة، كما يعد سببا في اللاامن الإنساني المؤدي بدوره إلى الهجرة السكانية لأسباب بيئية.

الفرع الأول: الصراع و النزاع و الحروب على الموارد.

لقد ترافق التدهور البيئي في الآونة الأخيرة نتيجة التصنيع و الآثار الجانبية للقرارات الصناعية التي تتخذها مختلف الكيانات الاقتصادية و الدول و الأفراد بصفتهم مستهلكين**(3)**، ترافق مع الصراع على الموارد البيئية الآخذة في الإنكماش نتيجة إستنزافها، مما يثير التوترات التي تؤدي إلى اندلاع الصراعات، إذ يشير هومر ديكسون HOMER DIXON إلى ان ندرة الموارد البيئية تسهم في نشوب العنف الجماعي في مناطق عديدة من العالم**(4)**.

---

1 بوسطيلة سميرة، مرجع سابق، ص 77.

2 بوسطيلة سميرة، نفس المرجع ، ص 78.

3 اولريش بيك، مجتمع المخاطر العالمي، بحثا عن الامان المفقود، مترجما، القاهرة، مصر، المركز القومي للترجمة، 2013، 278.

4 سيريل أوبي، العولمة و الصراع البيئي في إفريقيا، مترجما، مجلة إفريقيا، مركز البحوث العربية و الإفريقية، العدد 02، مارس 2000، ص 46.

اما بول كولبير Paul Collier يعتمد طرحه على التحليل الاقتصادي للنزاع فقد وجد في التحليل الاقتصادي المرجع لتفسير النزاعات المعاصرة، و يعتبر أن الأسباب الاقتصادية تشكل العامل المجدد لاشتعال و تفاقم و خاصة دوام النزاعات**(1)** ، بحيث منذ منتصف التسعينات، عرفت القارة الإفريقية نحو 16 صراعا من جملة 35 صراعا على مستوى العالم كله، و كانت الموارد الأولية أحد العوامل المتسببة و المغذية لهذه الصراعات.**(2)**

و في هذا السياق، أشار تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مارس 2009، بعنوان «من النزاع إلى بناء السلام: دور الموارد الطبيعية و البيئية»، إلى أن 18 نزاًعا عنيًفا على الأقل منذ 1990 سببها استغلال الموارد طبيعية، و أن % 40 على الأقل من جميع النزاعات داخل الدول في السنوات الستين الأخيرة كان لها ارتباط بموارد طبيعية.**(3)**

يمكن القول ان الصراع على الموارد يشمل الدول كفواعل بالإضافة إلى فواعل تحت الدولة مثل الميليشيات، الطوائف، القبائل، العصابات، الشركات**(4)**،

فشح الموارد الطبيعية يساهم في تأجيج الصراعات الداخلية بين الفواعل تحت الدولة، و قد يؤدي الشح المتزايد في الموارد الزراعية و المائية ، و الموارد الطاقوية إلى اضطرابات دولية**(5).**

---

1 خيدر محمد كريم، الصراع على موارد الطاقة في العالم، حالة النفط الإفريقي، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، فرع العلاقات الدولية، الجزائر،2014، ص 30.

2 خيدر محمد كريم، نفس المرجع ص 35.

3 إلياس ابو جودة، تداعيات التحديات البيئية على الأمن العالمي، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، عدد 83، لبنان، 2013، ص 03.

4 خيدر محمد كريم، نفس المرجع ص 40.

5 امينة ديرة، اثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا، دراسة حالة دول القرن الإفريقي، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، فرع العلاقات الدولية و الإستراتيجية، جامعة بسكرة، 2014، ص 78.

ففي إفريقيا باعتبارها منطقة شهدت العديد من النزاعات البيئية ذكر في تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة في 2007 (UNEP) أن الصراع في دارفور في جزء منه مرتبط بالتدهور البيئي و تغير المناخ، حيث على مدى 40 سنة الماضية انخفضت نسبة هطول الأمطار في المنطقة بنسبة 30 %، و تقدمت الصحراء بأكثر من ميل واحد كل عام، و يذكر التقرير أن التوتر الناتج بين المزارعين و الرعاة حول اختفاء المراعي و انخفاض برك المياه أدى و لو جزئيا إلى نشوء الصراع في دارفور. **(1)**

و كان قبل هذا الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون Ban Ki Moon في مقالة نشرت في جريدة واشنطن بوست أشار إلى أن أزمة دارفور بدأت كأزمة ايكولوجية، و أقر بأن التغير المناخي كان أحد الأسباب التي أدت إلى تفاقمها. **(2)**

أما بالنسبة لتمرد الطوارق في الساحل الإفريقي فقد تفاقمت المشكلة الاقتصادية للطوارق لتزامنها مع التغير الكبير في مناخ و بيئة المنطقة الساحلية الصحراوية خصوصا سنوات 1972 و 1985 ، و موجات الجفاف التي أثرت على مصادر عيش شعب الطوارق و أراضي الرعي بحيث فقدت أكثر من 3.5 مليون رأس غنم، و في موريتانيا انخفض عدد الماشية إلى 600000 رأس بعد أن كان 2.5 مليون رأس، بالإضافة إلى الأزمة الغذائية التي ضربت المنطقة في 2005 ، و باعتبار ان أغلب المناطق التي يتواجد فيها الطوارق شمال النيجر هي مناطق استخراج اليورانيوم الذي تسيطر عليه شركة AREVA الفرنسية، و بالمقابل فإن الإقليم لا يحصل إلا على 15 % من الأرباح، الأمر الذي دفع قبائل الطوارق بقيادة حركة للمطالبة بالحصول على 50 % من الأرباح،

---

1 امينة ديرة، مرجع سابق، ص 79.

2 بوسطيلة سميرة، الأمن البيئي، مقاربة الأمن الإنساني، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، فرع الدراسات الإستراتيجية و الأمنية، جامعة الجزائر، 2013، ص 80.

لكن السلطات المركزية في النيجر رفضت المقترح، ما سبب إحباطا للطوارق الذين رأوا أنفسهم أحق بما يقفون فوقه و خاصة في الظروف الصعبة والمزرية التي يعيشونها ما أدى إلى دخولهم في مواجهات مسلحة مما زاد الأوضاع سوءا**(1)** .

و فيما يتعلق بالصراع الدولي على الموارد و بمنطق واقعي، يقول ميكاييل كلير Michael Klare بان معركة الدولة للبقاء في نظام فوضوي سوف تكون بالاعتماد على قدرتها على تأمين الموارد في ظل ظروف الندرة العالمية المتزايدة، في هذا السياق يتوقع حدوث الكثير من الحروب و النزاعات الدولية حول الموارد، و التي في مقدمتها موارد الطاقة و المياه **(2)**

يُتوقع في القرن الحادي والعشرين، أن يرتبط أحد أبرز أسباب النزاعات الرئيسة بين الدول بتعاظم المنافسة الشديدة على موارد الطاقة و المياه المتوّقع تضاؤلها بسبب الإفراط في استخدامها، و حسب مايكل كلير فإن ثلاث عوامل ستكون وراء هذه النزاعات و هي الاتساع الشديد في الطلب على نطاق عالمي، ظهور عجز هام في الموارد، و تكاثر الخلافات حول الملكية. **(3)**
فبالنسبة للنفط يرى أن الخطورة ستكون موجودة في معظم المناطق المنتجة للنفط لكن خطر الصراع الهام سيكون في المناطق التي يتقاطع فيها عرض النفط مع المصالح التنافسية للولايات المتحدة الأمريكية و القوى الإقليمية الكبرى، و التي سماها كلير بالمثلث الإستراتيجي و تمتد من الخليج في الغرب إلى بحر قزوين في الشمال و بحر الصين الجنوبي في الشرق

---

1 بشكيط خالد، دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الامن في الساحل الإفريقي، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، فرع دراسات إفريقية، جامعة الجزائر، 2011،ص 80.

2 بوسطيلة سميرة، الأمن البيئي، مقاربة الأمن الإنساني، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، فرع الدراسات الإستراتيجية و الأمنية، جامعة الجزائر، 2013، ص 78.

3 مايكل كلير، الحرب على الموارد، الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية، مترجما، ص 29.

4 مايكل كلير، نفس المرجع، ص 59.

1- أما فيما يخص المياه، فإن تأثير ازمات المناخ على جميع أنماط الحياة يتم من خلال المياه، عن طريق الفيضانات، الأعاصير، و موجات الحرارة و الجفاف **(1)** ، لذا هناك من اعتبر ان السيطرة على المياه تعني السيطرة على الطبيعة، و تكون السيطرة عليها بعدة وسائل اهمها اقامة السدود و تحويل مجاري الانهار و إستغلال الميه السطحية و الباطنية**(2)** ، إلا ان هذه الوسائل تبرز كمصدر خلاف بين الدول كون أن مصادر موارد المياه تتقاسمها آمتان أو أكثر، أو أنها تقع في مناطق حدودية متنازع عليها و بذلك ينتج الخطر الزائد للصراع مع الدول المجاورة **(3)**

و يعّد نقص المياه العذبة من أهم الأسباب التي تؤدي إلى نشوب توترات ونزاعات بين مختلف الدول، و تؤدي في الكثير من الأحيان إلى نشوب حروب بين مختلف البلدان من أجل الحصول على مصادر المياه، إن منطقة الشرق الأوسط من أكثر المناطق التي تهّددها الحروب على مصادر المياه العذبة إذ تتنازع كل من سوريا و الأردن و إسرائيل و فلسطين على مياه نهري الأردن و اليرموك **(4)** ، و تستخدم المياه العذبة في الكثير من الأحيان كعوامل ضغط بغية الحصول على مكتسبات سياسية و اقتصادية ، و هي جزء من الصراع بين هذه البلدان، أما في المناطق الأخرى من العالم، فإن هناك الكثير من الصراعات بين الدول على مصادر المياه العذبة و خصوًصا بين البلدان التي تمر بها أنهار مشتركة مثل الصين ولاوس

---

1 قاندانا شيفا، حروب المياه، الخصخصة، التلوث، الربح، مترجما، القاهرة، مصر، إصدارات سطور الجديدة، 2012، ص 61.

2 قاندانا شيفا، نفس المرجع، ص 77.

3 مايكل كلير، الحرب على الموارد، الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية، مترجما، ص 26.

4 رمزي سلامة، مشكلة المياه في الوطن العربي، إحتمالات الصراع و التسوية، مصر، منشأة، المعارف، 2001، ص 146

وفيتنام و تايلند التي تتقاسم مياه نهر الميكونغ، كما أن بلدانًا مثل السودان و مصر وإثيوبيا، لا تزال تعاني مشكلات من جراء عدم الاتفاق على تقاسم حصص نهر النيل المائية بين هذه البلدان، كذلك، تتنازع كل من زامبيا و زيمبابوي و موزامبيق على مياه نهر زامبيزي، في حين يهّدد السلام بين كل من الهند وباكستان مشكلة النزاع على نهر البنجاب الذي يغّذي ملايين الهكتارات الزراعية و ملايين السكان في كلا البلدين بالمياه العذبة .وُتعد مسألة تقاسم مياه نهري دجلة والفرات بين العراق وسوريا وتركيا من أهم المشكلات التي تهّدد المنطقة **(1)** ، إذا لم يتم الاتفاق على معاهدة دولية عادلة تنصف كل الأطراف وتوّفر المياه العذبة لسكان هذه البلدان .كما أن هناك صراًعا دولًيا بين جمهوريات طاجيكستان و قرغيزستان و أوزبكستان، و هي من جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق، على تقاسم مياه نهري سورداريا و أمودايا، كذلك، يوجد خلاف بين الولايات المتحدة و المكسيك على مياه نهر ريو غراندي، وبين الأرجنتين والبرازيل و الباراغواي على تقاسم مياه نهر بارانا المشترك في أميركا الجنوبية .وتختلف المجر -سلوفاكيا حول محطة غابسيكوفو لتوليد الكهرباء الواقعة على نهر الدانوب، وصربيا كرواتيا بسبب نقص المياه محلًيا و تحويلات التلّوث إلى نهري الدانوب و الساف. **(2)**

---

1 مايكل كلير، الحرب على الموارد، الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية، مترجما،ص 172.

2 إلياس ابو جودة، تداعيات التحديات البيئية على الأمن العالمي، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، عدد 83، لبنان، 2013

الفرع الثاني: الهجرة البيئية.

يعتبر التدهور البيئي من اخطر التهديدات على الأمن الإنساني، فتهديداته تأثر بصفة مباشر و غير مباشرة على مكونات الأمن الإنساني، فالعلاقة بين الأمن الغذائي و البيئة هي علاقة وثيقة ، حيث لا وجود لأمن غذائي دون شروط بيئية مناسبة له ، سواء لتوفير أو جودة أو استمرار الأمن الغذائي ،حيث يعتمد تحقيقه بالدرجة الأولى على الموارد الطبيعية التي تحتويها البيئة من ماء و هواء و تربة، و أن فقدان هذه العناصر لمكوناتها الحيوية يؤدي إلى عدم القدرة على إنتاج الغذاء او عدم جودته ما يعتبر حالة لا امن غذائي التي تقع بمجرد عدم توفر الإنتاج الغذائي، كما تؤثر التهديدات البيئية على أهم المحددات الأساسية لسلامة الصحة و التي تتمثل في الهواء النقي، و المياه العذبة، و الغذاء الكافي، و المأوى المناسب، و السلامة من الأمراض و تؤكد الدراسات والأبحاث العلمية على أن التغيرات المناخية والكوارث الطبيعية ساهمت بزيادة انتشار عدة أمراض ميكروبية معدية و مميتة و الأمراض المحمولة بالنواقل و الأوبئة.**(1)**

و يؤثر التدهور البيئي على الأمن الاقتصادي، باعتبار أن العديد من الأنشطة الاقتصادية كالزراعة و السياحة مرتبطة بمدى توفر الأمن البيئي، و من جهة أخرى فإن الصراع على الموارد يؤثر على الأمن السياسي، و الأمن المجتمعي.

إن هذه الآثار السلبية للتهديدات البيئية على الأمن الإنساني تؤدي غالبا إلى ما يعرف بالهجرة البيئية، فالمهاجرون البيئيون هم أولئك الأفراد والجماعات والمجتمعات الذين يختارون الهجرة أو يرغمون عليها نتيجة لعوامل بيئية و مناخية ضارة بحثًا عن سبل بديلة للعيش، و غالبا ما تكون الوجهة بلدان الشمال التي تتمتع بالرخاء**(2)**، ما يطرح إشكالا بالنسبة لمجتمعات المناطق المستقبلة

---

1 زبيري وهيبة، التهديدات البيئية و إشكالية بناء الامن الغذائي، مذكرة ماجستير في القانون العام، تخصص حقوق الإنسان و الامن الإنساني، جامعة سطيف، 2014، ص 42.

2 امينة ديرة، اثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا، دراسة حالة دول القرن الإفريقي، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، فرع العلاقات الدولية و الإستراتيجية، جامعة بسكرة، 2014، ص 84.

بشأن أمنها المجتمعي، إذ أن الهجرات المتزايدة من الجنوب إلى الشمال، تعد من صميم موضوع الأمن المجتمعي و حسب باري بوزان فإن مفهوم الأمن المجتمعي يشير إلى: "استطاعة المجتمع الإبقاء على مقوماته تحت ظروف متغيرة باستمرار وتهديدات محتملة، بل أكثر من ذلك، الاستمرارية في ظروف مقبولة للتطور، و الحفاظ على الأسس اللغوية، الثقافية و التقاليدية" **(1)** من هذا يفهم أن الهجرة البيئية تعتبر تهديد للأمن المجتمعي في المناطق المستقبلة، ما يسمح لسلطات البلدان المستقبلة أن تتخذ إجراءات استثنائية غير مألوفة في الأوضاع العادية، و هذا هو جوهر فكرة الامننة.

---

1 سيد احمد قوجيلي، تطور الدراسات الأمنية و معضلة التطبيق في العالم العربي، الإمارات العربي المتحدة، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، 2012، ص 27.

خلاصة:

مما سبق نصل إلى أن المجتمع الإنساني تشكل لديه وعي بأن البيئة تشمل مجموعة من النظم الطبيعية والاجتماعية و الثقافية التي يعيش فيها الإنسان و الكائنات الأخرى، و التي يستمدون منها وجودهم و يؤدون فيها أنشطتهم، و أن الإنسان جزء لا يتجزأ من هذه النظم يؤثر فيها بأنشطته و يتأثر بنتائجها السلبية على البيئة، إذ أصبحت المشاكل البيئية تشكل تهديدا للأمن نظرا للتحديات الأمنية الكبيرة التي تشكلها على مستقبل الحياة البشرية، ما جعلها موضع الاهتمام الواسع من قبل الأكاديميين و الساسة خاصة لدي منظري الدراسات الأمنية، و هذا بإضفاء طابع التهديدات الأمنية على هذه المشاكل البيئية، و بالتالي امننة البيئة، إذ أصبح الأمن البيئي حقلا فرعيا من الدراسات الأمنية، و أحد المكونات السبعة للأمن الإنساني (الأمن الاقتصادي، الغذائي، الصحي، الشخصي، الاجتماعي و السياسي)، و أصبح القطاع البيئي قطاعا من قطاعات الأمن الخمسة، (القطاع السياسي، القطاع المجتمعي، القطاع العسكري و القطاع الاقتصادي)، ما جعل الحديث عن الأمن البيئي يتمحور حول مرجعيات مختلفة (النظام الدولي، الدولة القومية، و الفرد- الإنسان)

وبهذا الشكل فإن الأمن البيئي يرتبط بثلاثة مستويات، الأفراد، الدول، و النظام الدولي، بحيث أن الأمن على أي من هذه المستويات يعتبر ضروريا للأمن على المستويات الأخرى، و على حد تعبير "*Buzan*" فإن الأمن العالمي و أمن الأفراد وجهان لعملة واحدة.

الفصل الثالث:

ميكانيزمات الحفاظ على البيئة و دعم السلم

إن حماية و تحسين الظروف البيئية ستكون له نتائج إيجابية على سبل عيش الإنسان و رفاهيته، فإذا كان التدهور البيئي يزيد من نسب الحرمان، الهجرة، و عدم التمكين، فإن سلامة النظام الإيكولوجي من شأنها أن تقلل من حجم التهديدات، و تخلق بيئة تتناسب مع حياة و رفاه جميع البشر، وخاصة منهم الأشخاص الأكثر حرمانا وتضررا، سواء في الدول النامية أو المتقدمة، ما يتطلب تبني سياسات تنموية تراعي حماية حقيقية للوسط البيئي .

ففي مجال التنمية، ثبت بما لا يدع مجالا للشك أن التنمية التقليدية المتبعة سواء في الدول المتقدمة لتحقيق مزيد من الرفاهية، أو في الدول النامية لتحقيق النمو الاقتصادي، أدت إلى تدهور البيئة بشكل مخيف، ما سيؤدي إلى عجز البيئة، إذا فالتنمية التي يجب تحقيقها ينبغي أن تكون وفق قواعد الاستهلاك في الحدود الإيكولوجية المعقولة، آو ما يصطلح عليه التنمية المستدامة كمسار للمحافظة على الأمن البيئي، إلى جانب التعاون و التنسيق الإقليمي و الدولي لمعالجة قضايا البيئة و التشاور بخصوص مشاكلها و تبادل الخبرات و التجارب عبر مجموعة من الوثائق الدولية و المؤتمرات و الاتفاقيات البيئية

المبحث الأول: التنمية المستدامة

المطلب الاول: مفهوم التنمية المستدامة

الفرع الاول: ظهور مفهوم التنمية المستدامة

إن مفهوم التنمية المستدامة، ظهر خلال مؤتمر ستكهولم سنة 1972 حول البيئة الإنسانية، الذي نظمته الأمم المحتدة، في اتجاه الاهتمام العالمي بالبيئة إذ ناقش هذا المؤتمر للمرة الأولى القضايا البيئية و علاقتها بواقع الفقر و غياب التنمية في العالم، و تم الإعلان عن أن الفقر و غياب التنمية هما أشد أعداء البيئة، من ناحية أخرى انتقد مؤتمر استكهولم الدول و الحكومات التي لازالت تتجاهل البيئة عند التخطيط للتنمية و قد صدرت عن هذا المؤتمر أول وثيقة دولية، تتضمن هذه الوثيقة مبادئ العلاقات بين الدول، و التوصيات التي تدعو كافة الحكومات و المنظمات الدولية لاتخاذ تدابير من أجل حماية البيئة و إنقاذ البشرية من الكوارث البيئية و العمل على تحسينها. **(1)**

و فيما بعد أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة برنامج الأمم المتحدة للبيئة (United Nations Environment Programme) PNUE، تتمثل وظائفه الرئيسية في تقرير التعاون بين الدول في مجال البيئة و متابعة البرامج البيئية، و جعل الأنظمة و التدابير البيئية الوطنية و الدولية في الدول المتخلفة تحت المراجعة المستمرة، فضلا عن تمويل تلك البرامج و رسم الخطط و السياسات التي يستلزمها ذلك. **(2)**

---

1 حسونة عبد الغني، الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه في الحقوق، تخصص قانون الاعمال، جامعة بسكرة 2013، ص 30.

2 زرنوح ياسمينة، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، رسالة مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، فرع التخطيط، جامعة الجزائر، 2005، ص 125.

أما اللجنة العالمية للبيئة والتنمية the World Commission on Environment and Development و التي كان على رأسها رئيسة وزراء النرويج Gro Harlem Brundtland و في تقريرها الصادر عام 1987 بعنوان مستقبلنا المشترك "Our Common Futur" خلصت إلى أن التدهور البيئي وندرة الموارد، قد أدى إلى عدم الاستقرار السياسي، وحتى النزاع في عدة مناطق عبر العالم، و ذلك بسبب تنازع الشعوب الفقيرة حول وسائل العيش، والموارد النادرة**(1)**.

و هو التقرير الأول من نوعه الذي يعلن أن التنمية المستدامة هي قضية أخلاقية و إنسانية تتطلب اهتمام الحاضر أفراد أو مؤسسات و حكومات.

لقد وضح هذا التقرير أن كل الأنماط التنموية السائدة في الشمال و الجنوب، في الدول الصناعية المتقدمة و الدول المتخلفة اقتصاديا لا تحقق حاليا شرط الاستدامة، حتى لو كانت هذه الأنماط التنموية تبدو ناجحة بمقاييس الحاضر، فإنها تبدو عاجزة وضارة بمقاييس المستقبل لأنها تتم على حساب استهلاك الرصيد الطبيعي للأجيال القادمة و استنزافه**(2)**.

و قد توجه هذا التقرير بتوصياته إلى الأفراد و المؤسسات الحاكمة في الدول كافة و يدعوهم جميعا، إلى القيام بحملات تربوية واسعة لوضع العالم على مسار التنمية المستدامة.

لكن التقرير توجه بشكل خاص إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة و يدعوهم إلى عقد مؤتمر دولي يجمع كل زعماء العالم للنظر في قضايا البيئة و التنمية**(3)**.

---

1 بوسطيلة سميرة، الأمن البيئي، مقاربة الأمن الإنساني، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، فرع الدراسات الإستراتيجية و الأمنية، جامعة الجزائر، 2013، ص 68.

2 حسونة عبد الغني، الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه في الحقوق، تخصص قانون الاعمال، جامعة بسكرة 2013، ص 23.

3 زيد المال صافية، الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة على ضوء احكام القانون الدولي، أطروحة دكتوراه في القانون، تخصص القانون الدولي، جامعة تيزي وزو 2013، ص 57.

و بعد خمس سنوات و بالفعل عقد هذا المؤتمر في مدينة ريو ديجانيرو بالبرازيل في 14 جوان 1992، الذي شكل أكبر حشد عالمي حول البيئة و التنمية تحت إشراف الأمم المحتدة، و عرف هذا المؤتمر باسم " قمة الأرض " **(1)** تدليلا على أهميته العالمية و كان هدف المؤتمر هو وضع أسس بيئية عالمية للتعاون بين الدول المتخلفة و الدول المتقدمة من منطلق المصالح المشتركة لحماية مستقبل الأرض، و قد نقلت قمة الأرض الوعي البيئي العالمي من مرحلة التركيز على الظواهر البيئية إلى مرحلة البحث عن العوامل الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية المسؤولة عن خلق الأزمات البيئية و استمرار التلوث و الاستنزاف المتزايد الذي تتعرض له البيئة، و تمثلت النتائج الفورية المترتبة على مؤتمر قمة الأرض في بعض الاتفاقيات:

- ✓ اتفاقية متعلقة بالتغيير المناخي و التنوع البيولوجي لمواجهة آثار التلوث.
- ✓ وثيقة تتمثل في تقديم توجيهات من أجل التسيير المستدام للغابات في العالم.
- ✓ الأجندة 21 ، خطة عمل تسمح من شأنها أن تستجيب بصفة متتالية للأهداف فيما يخص البيئة و التنمية في القرن الحادي و العشرون.

و إعلان ريو حول البيئة و التنمية الذي يحتوي مجموعة مبادئ محددة لحقوق و واجبات الدول في هذا المجال. **(2)**

---

1 زيد المال صافية، الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة على ضوء احكام القانون الدولي، أطروحة دكتوراه في القانون، تخصص القانون الدولي، جامعة تيزي وزو 2013، ص 64.

2 حسونة عبد الغني، الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه في الحقوق، تخصص قانون الاعمال، جامعة بسكرة 2013، ص 33.

الفرع الثاني: تعريف التنمية المستدامة

لقد تضمن التقرير الصادر عن معهد الموارد العالمية، العديد من التعاريف الواسعة التداول للتنمية المستدامة، و قد قسم التقرير هذه التعريفات إلى أربع مجموعات: اقتصادية، و بيئية، و اجتماعية، و تكنولوجية **(1)**

فاقتصاديا تعني التنمية المستدامة للدول المتقدمة إجراء خفض في استهلاك الطاقة، و الموارد، أما بالنسبة للدول المتخلفة فهي تعني توظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة و الحد من الفقر.

و على الصعيد الاجتماعي و الإنساني فإنها تعني السعي من أجل استقرار النمو السكاني و رفع مستوى الخدمات الصحية و التعليمية خاصة في الريف.

أما على الصعيد البيئي فهي تعني حماية الموارد الطبيعية و الاستخدام الأمثل للأرض الزراعية و الموارد المائية، و أخيرا فهي تعني على الصعيد التكنولوجي نقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة التي تستخدم تكنولوجيا منظفة للبيئة، و تنتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة و الحابسة للحرارة والضارة بالأوزون.

و ذكر تقرير الموارد الطبيعية أن القاسم المشترك لهذه التعريفات و التي سبق ذكرها هو أن التنمية لكي تكون تنمية مستدامة يجب ألا تتجاهل الضغوط البيئية، و ألا تؤدي إلى دمار و استنزاف الموارد الطبيعية، كما يجب أن تحدث تحولات في القاعدة الصناعية و التكنولوجية السائد.**(2)**

و نظرا لتعدد التعاريف نجد أن معظم الكتابات قد أيدت تعريف لجنة البيئة و التنمية التابعة للأمم المتحدة التي تعرف التنمية المستدامة: "تنمية تسمح بتلبية احتياجات و متطلبات الأجيال الحاضرة دون الإخلال بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها " **(3)**

---

1 زيد المال صافية، الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة على ضوء احكام القانون الدولي، أطروحة دكتوراه في القانون، تخصص القانون الدولي، جامعة تيزي وزو 2013، ص 23.

2 زيد المال صافية، نفس المرجع، ص24.

3 زرنوح ياسمينة، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، رسالة مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، فرع التخطيط، جامعة الجزائر، 2005،ص 131.

مفهوم التنمية المستدامة، يعتبر مفهومها حديثا في مجال البيئة و التنمية، هذا الأسلوب الجديد المقترح للتنمية الاقتصادية كبديل لأسلوب التنمية التقليدي لأنه يأخذ بعين الاعتبار المشكلات البيئة، إذ يهدف هذا المفهوم الجديد إلى تحسين نوعية حياة الإنسان من منطلق العيش في إطار قدرة الحمل أو قدرة الاستيعابية للأنظمة البيئية المحيطية و تركز فلسفة التنمية المستدامة على حقيقة هامة، مفادها أن الاهتمام بالبيئة هو الأساس الصلب للتنمية الاقتصادية ذلك أن الموارد الطبيعية الموجودة في هذا الكون :من تربة و معادن و غابات و بحار و غيرها، هي أساس لكل نشاط صناعي أو زراعي، أي أن الأجيال الحاضرة تستخدم البيئة و الموارد الطبيعية و كأنها المالك الوحيد لها، أو بمعنى آخر تتجاهل الأجيال الحاضرة حقوق الأجيال المقبلة في البيئة و الموارد الطبيعية عندما تقوم بإساءة استخدامها و لاشك أن هذا يهدد بعدم استمرارية التنمية في المستقبل فإن حافظنا على قاعدة الموارد الطبيعية استطعنا تحقيق التقدم الاقتصادي و الاجتماعي المنشود و إذا استنزفت الموارد البيئية الطبيعية و تدهورت، فإن أعباء ذلك سوف تكون خطيرة، كاختفاء الغابات، استنزاف الموارد الطبيعية الغير متجددة، تعرية و تحمض التربة و انخفاض قدرتها الإنتاجية، انتشار الصحاري و غيرها من المشكلات البيئية و نتائجها سوف تكون سلبية على البيئة و الاقتصاد على حد سواء و هذا يعني أن قضايا البيئة يجب ألا تعالج بأسلوب جزئي يأخذ في الاعتبار كل منها على حدة، و إنما تواجه بأسلوب شامل متكامل يحر ص على التنمية الاقتصادية دون المساس بالبيئة بدرجة تمنع استمرارية عطائها. **(1)**

---

1 زيد المال صافية، الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة على ضوء احكام القانون الدولي، أطروحة دكتوراه في القانون، تخصص القانون الدولي، جامعة تيزي وزو 2013، ص 08.

المطلب الثاني :أهداف التنمية المستدامة

إن التنمية المستدامة عملية واعية، معقدة، طويلة الأمد، شاملة و متكاملة في أبعادها الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الثقافية و البيئية و إن كانت غايتها الإنسان، إلا أن يجب أن تحافظ على البيئة التي يعيش فيها، لذا فإن هدفها يجب أن يكون إجراء تغيرات جوهرية في البنى التحتية و الفوقية للمجتمع دون الضرر بعناصر البيئة المحيطة و هذا النموذج للتنمية يمكن جميع الأفراد من توسيع نطاق قدراتهم البشرية إلى أقصى حد ممكن و توظيف تلك القدرات أفضل توظيف لها في جميع الميادين و هو يحمي أيضا خيارات الأجيال التي لم تولد بعد و لا يستنزف قاعدة الموارد الطبيعية اللازمة لدعم التنمية في المستقبل و لا يدمر ثراء الطبيعة الذي يضيف الكثير لثراء الحياة البشرية**(1)**.

الفرع الاول: خدمة حقوق الإنسان:

تعتمد التنمية المستدامة اعتمادا كبيرا على مشاركة جميع أفراد المجتمع فيها، "إنها تنمية الناس من أجل الناس بواسطة الناس"، و تنمية الناس معناها الاستثمار في قدرات البشر، و توسيع نطاق الخيارات المتاحة لهم سواء في التعليم أو الصحة أو المهارات حتى يمكنهم العمل على نحو منتج و خلاق و التنمية من أجل الناس معناها كفالة توزيع ثمار النمو الاقتصادي الذي يحققونه توزيعا واسع النطاق و عادلا، و التنمية بواسطة الناس، أي إعطاء كل امرئ فرصة للمشاركة فيها .

إن التنمية البشرية المستدامة تعالج الإنصاف داخل الجيل الواحد و الإنصاف فيما بين الأجيال، مما يمكن جميع الأجيال، الحاضرة و المقبلة، من توظيف قدراتها الممكنة أفضل توظيف، و لكنها لا تتجاهل التوزيع الفعلي للفرص الحالية. **(2)**

---

1 حليمة حقاني، دور التنمية في تحقيق الامن الإنساني، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، فرع الدراسات الإستراتيجية و الامنية، جامعة الجزائر، 2012، ص 80.

2 سقني فاكية، التنمية الإنسانية المستدامة و حقوق الإنسان، مذكرة ماجستير في القانون العام، تخصص حقوق الإنسان و الحريات الاساسية، جامعة سطيف، 2010، ص 47.

الفرع الثاني: الحفاظ على البيئة

لقد بدأت علاقة الإنسان بالبيئة في السنوات الأخيرة تزداد سوءا، نظرا لسوء استغلال الإنسان لعناصر البيئة، و تهديده المستمر لنظم البيئة و قد كان للتطور الصناعي دور كبير في ذلك منذ بداية الثورة الصناعية كما كان للزيادة السكانية الهائلة تأثير واضح على البيئة، ساعد على تردي العلاقة بين الإنسان و بيئته**(1)**، فقد ازداد الإنتاج الصناعي بمعدلات مرتفعة خلال الفترة من 1950 إلى 1973 حيث بلغ معدل النمو في الصناعة الإستخراجية 5 % سنويا، و في الصناعة التحويلية 7 % سنويا، إلا أن معدلات النمو أخذت بعد ذلك في الانخفاض إلى حوالي 3% سنويا، فكانت هذه الفترة فترة حرجة يمر بها المجتمع الإنساني و تمر بها الكرة الأرضية، إذ أخذت الصناعة الحديثة المعقدة اتجاهات خطيرة في هذه الفترة متمثلة في زيادة كمية و نوعية الملوثات الناتجة عنها ثم تباينت وجهات نظر الدول النامية و البلدان المتقدمة بالنسبة إلى الأثر البيئي للتصنيع حيث احتلت دواعي التنمية و التقدم الصناعي السريعين أولوية عظمى بالنسبة لأهداف الدول النامية التي اعتبرت أن التلوث الناجم عن الصناعة لا يشكل أي مشكلة بالنسبة لهم و أن أمامهم الوقت الطويل قبل أن يصبح هذا الأمر مشكلة في مجتمعاتهم و كان منطلق هذه النظرة أن الفقر هو الملوث الرئيسي و أن التوسع الصناعي السريع هو الطريق الأكيد إلى النمو الاقتصادي و تحسين مستوى المعيشة، و جاء عقد الثمانينات ليشهد تغييرا ملموسا في نظرة الدول النامية و الدول المتقدمة لهذه المسألة، جاء ذلك كنتيجة للتجربة المباشرة للدول النامية بالنسبة للآثار المدمرة لبعض الصناعات على كل من عناصر البيئة الطبيعية و على صحة الإنسان ونوعية حياته مثل حادث انفجار مفاعل تشرنوبيل في الإتحاد السوفيتي عام 1986 ، تلوث شواطئ ألاسكا بالبترول عام 1987 . **(2)**

---

1 زيد المال صافية، الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة على ضوء احكام القانون الدولي، أطروحة دكتوراه في القانون، تخصص القانون الدولي، جامعة تيزي وزو 2013، ص 37.

2 زرنوح ياسمينة، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، رسالة مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، فرع التخطيط، جامعة الجزائر، 2005،ص 137.

إن البيئة و النمو الاقتصادي عمليتان متلازمتان و لا يمكن الفصل بينهما، كما لا يمكن الفصل بين أهدافهما، ذلك أنه إذا كانت البيئة هي الظروف المحيطة بالإنسان، فإن التنمية هي سعي الإنسان إلى تطوير ظروفه الطبيعية و الحياتية عموما.

لذا كان مؤتمر ريودي جانيرو بمثابة خطوة جديدة نحو الاهتمام العالمي بالبيئة إذ أكد أن" التنمية المستدامة هي خطوة ضرورية لتجاوز التدهور البيئي "، **(1)** .

---

1 زيد المال صافية، الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة على ضوء احكام القانون الدولي، أطروحة دكتوراه في القانون، تخصص القانون الدولي، جامعة تيزي وزو 2013، ص 64

المبحث الثاني: المؤتمرات و الاجهزة الدولية

شجعت هيئة الأمم المتحدة الدول بالاهتمام بقضايا البيئة حيث تم تشكيل العديد من المؤسسات البيئية من خلالها، و إبرام العديد من الاتفاقيات البيئية بمبادرة منها، فعند التطرق لميثاق الهيئة خاصة في الفقرة الرابعة من الديباجة والمادة الأولى في الفقرة الثالثة، و المادة السادسة و الخمسين، يمكن التماس مبادئ وقواعد عديدة تشكل مجالا رحبا لإدارة الأمم المتحدة لقضايا البيئة ومشكلاتها، وأصبح من الضروري عليها القيام بأقصى الجهود في مجال البيئة.

المطلب الاول: المؤتمرات الدولية.

1- مؤتمر ستوكهولم 1972:

يعتبر مؤتمر ستوكهولم البداية الفعلية لعولمة التفكير البيئي و بداية الوعي الجماعي بحتمية حماية البيئة من الأخطار التي تهددها، لذا فقد أرسى القواعد الأساسية و المبادئ العامة للاهتمام العالمي بقضايا البيئة **(1)**، و أمام تزايد الأخطار البيئية وتفاقمها، و بناءا على اقتراح المجلس الاقتصادي و الاجتماعي في الأمم المتحدة، دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة في الثالث من ديسمبر عام 1968إلى عقد مؤتمر دولي حول البيئة الإنسانية، حيث عقد هذا المؤتمر في مدينة استوكهولم بالسويد في الفترة من 5 إلى 16 جوان عام 1972 مستهدفاً تحقيق رؤية ومبادئ مشتركة لإرشاد شعوب العالم إلى حفظ البيئة البشرية وتنميتها وكذلك بحث السبل لتشجيع الحكومات والمنظمات الدولية للقيام بما يجب لحماية البيئة و تحسينها، و كان الهدف منه أيضا هو إرساء قواعد إطار دولي لتطوير أسلوب أكثر ملائمة تجاه قضايا التلوث و صيانة الموارد الطبيعية **(2)** ، و قد كان من النتائج الرئيسية لمؤتمر البيئة البشرية (1972) ما يلي:

---

1 بوسطيلة سميرة، الأمن البيئي، مقاربة الأمن الإنساني، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، فرع الدراسات الإستراتيجية و الأمنية، جامعة الجزائر، 2013، ص 62.

2 زرنوح ياسمينة، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، رسالة مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، فرع التخطيط، جامعة الجزائر، 2005، ص 125.

- أوجد المؤتمر أساسا لإدراك واسع ضمن الأمم المتحدة عن المشاكل البيئية البشرية، و أثار اهتمام و انتباه الحكومات و الجمهور في مختلف الدول إلى أهمية المشكلة البيئية.
- أكد العلاقة بين حقوق الإنسان و البيئة و يعتبر أول جهد دولي في سبيل إقرار حق عالمي للإنسان في بيئة سليمة.
- أول ظهور لمصطلح البيئة في الوجود القانوني حيث استخدم هذا المصطلح بدلا من الوسط الإنساني الذي جرى استخدامه في الدعوة للمؤتمر .
- مهد المؤتمر لبدء مرحلة جديدة من الاهتمام الدولي بالبيئة و إدراك الأخطار التي باتت تحدق بها في اتجاه تطوير القانون البيئي.
- إعلان يتضمن 26 مبدأ تتعلق بالبيئة و التنمية. **(1)**
- التوصية بإنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة (PNUE) ليشكل نواة التنسيق و العمل البيئي داخل منظومة الأمم المتحدة.
- ترتب عن مؤتمر ستوكهولم ديناميكية ثنائية تتثمل في :

- دينامكية وطنية: أصبحت حماية البيئة موضوعا يحتاج إلى وضع تنظيمات جديدة خاصة في دول الشمال التي قامت بإنشاء وزارات و وكالات وطنية للبيئة.
- ديناميكية دبلوماسية: فقد اتبع مؤتمر ستوكهولم بثلاث مؤتمرات عالمية حضر لها برنامج الأمم المتحدة للبيئة بهدف إنشاء ديناميكية سياسية في مجالات لم يتمكن مؤتمر ستوكهولم التعمق فيها، تتمثل هذه المؤتمرات في: مؤتمر المؤسسات الانسانية في Vancouver عام 1976، و مؤتمر دولي حول التصحر في نيروبي عام 1977، و مؤتمر حول الماء في Marc del plata عام 1977 .**(2)**

---

1 زيد المال صافية، الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة على ضوء احكام القانون الدولي، أطروحة دكتوراه في القانون، تخصص القانون الدولي، جامعة تيزي وزو 2013-، ص 61.

2 زيد المال صافية، نفس المرجع ص 63.

- إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة: إن الهدف من إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة هو جعل هذه الهيئة منظمة ريادية في مجال البيئة العالمية من أجل تثمين و تنسيق النشاطات البيئية في إطار منظمة الأمم المتحدة، ولتحقيق هذا الهدف يقوم برنامج الأمم المتحدة بالوظائف و المسؤوليات التالية:

- النهوض بالتعاون الدولي في ميدان البيئة و التوصية بالسياسات التي تتبع لهذا الغرض، بحسب الاقتضاء.
- توفير إرشادات السياسات العامة من أجل توجيه وتنسيق البرامج البيئية داخل منظومة الأمم المتحدة.
- تلقي واستعراض التقارير الدورية للمدير التنفيذي بشأن تنفيذ البرامج البيئية داخل منظومة الأمم المتحدة.
- إبقاء حالة البيئة العالمية قيد الاستعراض من أجل كفالة أن تحظى المشاكل البيئية ذات الأهمية الدولية الواسعة بالاهتمام الملائم والوافي من الحكومات.
- مساعدة الدول النامية في إعداد سياسات بيئية وطنية :وذلك من خلال توفير المعلومات الضرورية لفهم الظواهر الايكولوجية، وتقويم مخاطر التلوث، و سبل مكافحتها، و في هذا الصدد تمكن البرنامج من مساعدة أكثر من 100 دولة نامية و دول الخليج في إعداد تشريعات وإنشاء هياكل مؤسساتية تعمل على إدماج العوامل البيئية في الأنظمة والأنشطة القطاعية.
- كما تتمثل مهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في توفير القيادة وتشجيع الشراكة في مجال العناية بالبيئة من قبل الأمم و تمكين الشعوب من تحسين نوعية الحياة دون المساس بحق الأجيال القادمة. **(1)**

---

1 د. عبد المؤمن مجدوب، مكانة السياسات البيئية ضمن أجندة الأمم المتحدة، مجلة دفاتر السياسة و القانون، العدد 15، الجزائر، 2016، ص 624.

2- قمة ريو دي جانيرو 14 جوان 1992:

لقد أسفرت نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية عن عدة مستجدات أبرزها إعلان ريو حول البيئة والتنمية و إنشاء لجنة التنمية "Charte de le terre" أو ما يعرف بميثاق الأرض، و جدول أعمال القرن الواحد و العشرين ، و انشاء لجنة التنمية المستدامة (CDD) ، و كذلك التوقيع على المعاهدتين الإطاريتين و هما الاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي، و إعلان المبادئ حول إدارة الغابات.

و قد جاء إعلان ريو حول البيئة و التنمية يحتوي على مجموعة من الأهداف للتنمية المستدامة، المتعلقة بالمحافظة على البيئة و واجبات و حقوق الدول في هذا المجال حيث تتضمن هذه الوثيقة ما يلي: **(1)**

- مسؤولية الدولة في عدم إلحاق أضرار بيئية بالدول الأخرى، أو بمناطق تتجاوز حدود ولايتها.
- حماية البيئة جزء لا يتجزأ من عملية التنمية، و لا يمكن النظر فيها بمعزل عنها.
- تتعاون الدول بروح من المشاركة العالمية في حفظ و استرداد صحة و سلامة النظام الإيكولوجي للأرض.
- تعالج قضايا البيئة على أفضل وجه بمشاركة جميع المواطنين المعنيين على المستوى ذي الصلة.
- تسن الدول تشريعات فعالة بشأن البيئة، و ينبغي أن تعكس المعايير البيئة و الأهداف و الأولويات الإدارية السياق البيئي و الإنمائي الذي تنطبق عليه
- تضع الدول قانونا وطنيا بشأن المسؤولية و التعويض فيما يتعلق بضحايا التلوث و غيره من الأضرار البيئة.

---

1 د. عبد المؤمن مجدوب، مكانة السياسات البيئية ضمن أجندة الأمم المتحدة، مجلة دفاتر السياسة و القانون، العدد 15، الجزائر، 2016، ص 625.

- ينبغي أن تتعاون الدول بفعالية في منع تغيير موقع أي أنشطة و مواد تسبب تدهورا شديدا للبيئة.
- من أجل حماية البيئة، تأخذ الدول على نطاق واسع بالنهج الوقائي، حسب قدراتها.
- تقوم الدول بإفطار الدول الأخرى على الفور بأي كوارث طبيعية أو غيرها عن الحالات الطوارئ التي يحتمل أن تسفر عن آثار ضارة مفاجئة على بيئة تلك الدول.
- يتم توفير الحماية للبيئة و الموارد الطبيعية للشعوب التي تقع تحت الاضطهاد و السيطرة و الاحتلال.**(1)**

ما يمكن قوله عموما عن مؤتمر ري ودي جانيرو 1992 بأنه أقر الصلة بين البيئة والتنمية و رفض الجهود الأخرى الرامية إلى زيادة التمسك بمجال التنمية على حساب البيئة بل أضيف موضوع التنمية المستدامة و طرح مفهوم الأمن البيئي كبعد من أبعاد الأمن الإنساني في هذا المؤتمر، و هو ما غير المعطيات كثيرا، إذ أن مؤتمر قمة الأرض عام 1992 لم يكن مجرد تكرار لتجربة سبقت، و إنما جاء بعد نقاش طويل استمر 20 سنة، تأكدت فيه البشرية جمعاء أن استمرار تواجدها على كوكب الأرض مرهون بإصلاح ما أفسدته من الطبيعة على مر الأجيال،
و بهذا شكل المؤتمر مرحلة محورية من مراحل تنامي الوعي الدولي بالبيئة، بل وطفرة في مسار الدبلوماسية الخضراء، كما أنه يدعو إلى الالتزام الأخلاقي باحترام البيئية و إقرار مبادئه حيث أنه لا يتمتع بالصفة الإلزامية.**(2)**

---

1 زرنوح ياسمينة، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، رسالة مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، فرع التخطيط، جامعة الجزائر، 2005، ص 127.

2 زيد المال صافية، الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة على ضوء احكام القانون الدولي، أطروحة دكتوراه في القانون، تخصص القانون الدولي، جامعة تيزي وزو 2013، ص 63.

3- قمة جوهانسبورغ 2002:

بعد عشر سنوات من انعقاد "مؤتمر ريو" انعقد مؤتمرالقمة العالمي للتنمية المستدامة في مدينة جوهانسبورغ بجنوب إفريقيا من 26 أوت إلى 4 سبتمبر 2002، مع تسجيل حضور ما يزيد عن عشرين ألف مشارك 19، انعقدت هذه القمة بمقتضى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 199/55 الصادر في 20 ديسمبر 2000، سبقتها محادثات تحضيرية لهذه القمة بداء من شهر أفريل 2001 حتى جوان 2002، انطلاقا من محادثات نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية في الفترة الممتدة ما بين 30 أفريل إلى 02 ماي 2001 حول الترتيبات الخاصة بمشاركة الهيئات والأطراف الدولية الحكومية و غير الحكومية، **(1)**، كما أجريت مراجعة شاملة لمدى تنفيذ التوصيات الخاصة بأجندة القرن الـ 21 و ذلك في المحادثات الثانية بنيويورك في الفترة الممتدة من 29جانفي إلى 08 فيفري 2002 ، كما أجريت المحادثات الثالثة حول العديد من القضايا الهامة المرتبطة بالحكم الراشد و التنمية، و نظمت المحادثات التحضيرية الرابعة و الأخيرة ببالي باندونيسيا أين تم صياغة مسودة أولية لخطة العمل المزمع مناقشتها و التفاوض بشأنها خلال قمة التنمية المستدامة، حيث عكست هذه المحادثات مختلف الرؤى و المواقف المرجعية بشأن عدد القضايا المهمة المرتبطة بالبيئة كالطاقة والتجارة وتمويل التنمية، كما استهدفت القمة الثانية متابعة أعمال ونتائج القمة الأولى من حيث التعرف على ما تم تنفيذه و القضايا و المستجدات اللازمة لوضع أجندة القرن الواحد و العشرين التي تم صياغتها في القمة الأولى موضع التنفيذ، و التأكيد على البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة بالتركيز على الفقر و الأزمة المالية و المشاكل الأمنية التي لم يتم التركيز عليها في مؤتمر ريو 1992 ، و كانت خطة جوهانسبورغ للتنفيذ النتيجة الأساسية للمؤتمر، التي سدت بعض الثغرات في أجندة القرن 21 و تناولت بعض القضايا الناشئة و المستجدة.

---

1 زيد المال صافية، الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة على ضوء احكام القانون الدولي، أطروحة دكتوراه في القانون، تخصص القانون الدولي، جامعة تيزي وزو 2013، ص 76.

- اعلان جوهانسبورغ يتضمن 37 مبدأ تؤكد على تقوية أركان التنمية المستدامة و هي التنمية الاجتماعية، التنمية الاقتصادية، حماية البيئة و كفالة الطفولة و تأكيد الالتزام بإعلان ريوو أجندة القرن الـ21 .
- برنامج عمل عبارة عن وثيقة تتكون من 54 صفحة و 153 فقرة تنقسم إلى 10 فصول منها ما يتعلق بالفقر و أساليب الإنتاج و الاستهلاك و الصحة حيث يعتبر مكمل لأجندة القرن الـ 21 و يؤكد عل مشاكل الدول المتخلفة التي تتعرض لآثار تغير المناخ و يحدد المجالات الجديدة التي بدأت تأخذ مكانة ذات أهمية على المستوى الدولي كالعولمة و التجارة العالمية التي اعتبرتها القمة احد التحديات الجديدة لقضايا البيئة و التنمية، فتكامل الأسواق السريع و حركية رؤوس الأموال و الزيادات الهامة في تدفقات الاستثمارات حول العالم طرحت فرصا و تحديات جديدة بالنسبة لتحقيق التنمية المستدامة.
- كانت النقطة الرئيسية في هذا المؤتمر هي "طرق مكافحة الفقر كأحد أسباب الدمار البيئي"، حيث تم التأكيد على ضرورة أن تستكمل كافة الدول وضع استراتيجيات للتنمية المستدامة بحلول عام 2005 ، كما أكدت مقررات "جوهانسبورغ" على أن أولويات التنمية المستدامة تتركز في المسائل الحيوية، كالمياه، الطاقة، الصحة، الزراعة، التنوع البيولوجي، بالإضافة إلى الفقر و التجارة و التمويل و نقل التكنولوجيا، و الإدارة الرشيدة، التعليم و المعلومات و البحوث، و قد حددت عناصر التنمية المستديمة في ثلاثة أبعاد هي : استدامة اقتصادية، استدامة اجتماعية، و استدامة بيئية، كما رسمت الأهداف الأساسية لتحقيقها إلى سبعة مجالات متعددة، تتمثل في: المياه، الغذاء، الصحة، المأوى، الخدمات، الطاقة، التعليم و الدخل **(1)** .

---

1 د. عبد المؤمن مجدوب، مكانة السياسات البيئية ضمن أجندة الأمم المتحدة، مجلة دفاتر السياسة و القانون، العدد 15، الجزائر، 2016، ص 626.

4- قمة كوبنهاغن:

جاءت هذه القمة بعد مؤتمر بالي عام 2007 ، حيث عقدت قمة كوبنهاجن حول قضية تغير المناخ تحت رعاية الأمم المتحدة في منطقة بيلا سنتر في وسط العاصمة الدنمركية كوبنهاجن في الفترة من 7 إلي 18 ديسمبر 2009، بحضور ممثلي 193 دولة و ذلك من أجل التوصل إلى إبرام اتفاق عالمي جديد لحماية البيئة من مخاطر التغيرات المناخية، و كانت من أهم النتائج التي توصلت لها القمة تبني اتفاق كوبنهاجن لمكافحة ظاهرة الاحتباس الحراري والذي حدد سقف ارتفاع حرارة سطح الأرض بدرجتين مئويتين مقارنة بما كانت عليه قبل الثورة الصناعية، و بإنشاء صندوق مالي لمساعدة الدول الفقيرة على مواجهة تداعيات هذه الظاهرة. **(1)**

5- بروتوكول كيوتو اليابان في 11 ديسمبر 1997:

و تواصلت الجهود الدولية المتعددة الأطراف في محاولة لضبط بعض المعايير و تحديد بعض السياسات لترشيد سلوك الدول في التعامل مع مشكلات البيئة، و بهدف تحديد قواعد و مبادئ توجهه لمعرفة كيفية احتواء النشاطات التي يقوم بها الإنسان والمتصلة بالتغيرات المناخية.

طالب بروتوكول كيوتو 22 الذي انعقد في سنة 1997، بالتنسيق بين مختلف الأطراف، الولايات المتحدة و الاتحاد الأوروبي و الدول النامية- فيما يتعلق بالتدابير الكفيلة بالحد و خفض انبعاث الغازات الدفيئة و ثاني أوكسيد الكربون و الكلوريد و الميثان، و قد اعتمدت نسبة الانبعاثات لسنة 1990 كنسبة مرجعية التي يجب الوصول إليها في سنة 2012 ، كما تم تحديد نصيب الدول الصناعية من هذه الانبعاثات التي عليها الالتزام بها و تطبيقها خلال الفترة من 2008 إلى 2012، و ذلك كالتالي**(2)** :

---

1 د. عبد المؤمن مجدوب، مكانة السياسات البيئية ضمن أجندة الأمم المتحدة، مجلة دفاتر السياسة و القانون، العدد 15، الجزائر، 2016، ص 626.

2 بوسطيلة سميرة، الأمن البيئي، مقاربة الأمن الإنساني، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، فرع الدراسات الإستراتيجية و الأمنية، جامعة الجزائر، 2013، ص 65.

- 8 % بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي بأعضائه الـ15 مع بعض الاستثناءات، حيث حافظت فرنسا على النسبة التي كانت تنتجها بسبب اعتمادها على الطاقة النووية التي اعتبرت ضعيفة في انبعاث الغازات، في حين سمح لإسبانيا برفع نسبة هذه الانبعاثات إلى 15 % بسبب تأخرها الصناعي، 7 % بالنسبة للولايات المتحدة، 6 % لكل من اليابان و كندا، 8 % بالنسبة لأستراليا، أما بالنسبة لروسيا و أوكرانيا و بسبب الانكماش الصناعي في كلا الدولتين فقد سمح لها الاتفاق بالمحافظة على الوضع القائم، في حين أعفيت الدول النامية و الصين و المكسيك والبرازيل من تحديد نسبتها **(1)** .

6- اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون 1985 :

جاءت هذه الاتفاقية عقب إعلان مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية، حيث تؤكد هذه الاتفاقية على ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لحماية طبقة الأوزون من التعديلات الناجمة عن الأنشطة البشرية و التي تتطلب تعاونا و عملا دوليين .**(2)**

وتتخذ الأطراف المشاركة التدابير المناسبة وفقا لأحكام هذه الاتفاقية و أحكام البروتوكولات السارية من أجل حماية الصحة البشرية و البيئة من الآثار الضارة التي تنجم أو يرجح أن تنجم عن الأنشطة التي تحدث ضررا بطبقة الأوزون، و تحقيقا لهذه الغاية و طبقا للوسائل المتاحة لها، فعلى الأطراف القيام بما يلي :

- التعاون عن طريق الرصد المنظم و البحث و تبادل المعلومات من أجل زيادة تفهم و تقييم أثار الأنشطة البشرية على طبقة الأوزون.

---

1 بوسطيلة سميرة، الأمن البيئي، مقاربة الأمن الإنساني، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، فرع الدراسات الإستراتيجية و الأمنية، جامعة الجزائر، 2013، ص 65.

2 د. عبد المؤمن مجدوب، مكانة السياسات البيئية ضمن أجندة الأمم المتحدة، مجلة دفاتر السياسة و القانون، العدد 15، الجزائر، 2016، ص 627.

- اتخاذ التدابير الإدارية التشريعية و التعاون من أجل تنسيق السياسات المناسبة لمراقبة و تحديد و خفض الأنشطة البشرية التي تقع في نطاق إقليمها، إذا ما اتضح أن لهذه الأنشطة أو من المرجح أن تكون لها أثار ضارة ناجمة عن حدوث تعديل في طبقة الأوزون.
- تسهيل و تشجيع تبادل المعلومات العلمية، التقنية، الاجتماعية، الاقتصادية، القانونية و التجارية ذات الصلة بهذه الاتفاقية و ذلك من خلال تسهيل اكتساب الأطراف الأخرى للتكنولوجيات البديلة.
- توفير المعلومات عن التكنولوجيات و المعدات البديلة و توفير مراجع أو كتب إرشادية خاصة عنها.

من خلال اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون ظهر بأن هناك جهود دولية باتخاذ التدابير المناسبة لحماية صحة الإنسان و البيئة من الآثار الضارة الناجمة أو التي قد تنجم عن الأنشطة البشرية التي تغير أو من المحتمل أن تغير طبقة الأوزون حتى ذلك الوقت كان الفهم العلمي لظاهرة استنفاد الأوزون لا يزال محدود، لذلك لم يتم اتخاذ تدابير معينة لكن الدول كانت مستعدة للاعتراف بالمشكلة والموافقة مبدئيا على مكافحتها.

عندما بدأ العلماء يهتمون بظاهرة استنفاذ الأوزون و وصلوا إلى دليل قاطع على وجود ثقب الأوزون أصبح الأطراف الموقعين على اتفاقية فيينا أكثر تصميما على التحرك و بالتالي التفاوض على برتوكول مونتريال حول المواد المستنفدة لطبقة الأوزون**(1)** .

---

1 د. عبد المؤمن مجدوب، مكانة السياسات البيئية ضمن أجندة الأمم المتحدة، مجلة دفاتر السياسة و القانون، العدد 15، الجزائر، 2016، ص 628.

7- اتفاقية التنوع البيولوجي:

تعتبر هذه الاتفاقية أول اتفاقية لصيانة التنوع البيولوجي و استخدامه حيث تم التوقيع عليها في ديسمبر 1993، لكنها كانت تهتم بحماية أصناف محددة من الأنواع كالطيور مثلا، حيث تطلب هذه الاتفاقية من البلدان اعتماد لوائح للحفاظ على الموارد البيولوجية، و تفرض مسؤولية قانونية على البلدان بشأن سلوك شركات قطاعها الخاص في البلدان الأخرى وتدعو إلى توفير الدعم التقني و تعويض البلدان النامية نظير استخراج المواد الوراثية، و وضع شروط استخدام الموارد الجينية والتقنيات الحيوية، كما توجب هذه الاتفاقية على الأطراف المنظمة لها تقديم تقارير دورية إلى أمانة الاتفاقية بمونتريال– كندا، إلا أن عدم وجود قوة قانونية إلزامية لهذه الاتفاقية تطلب الأمر اللجوء إلى وسائل مكملة لتحديد محتواها وكذا الزاميتها، و نتيجة لذلك أعلنت الدول الأطراف الدخول في اجتماعات عمل، و التفاوض الدائم الهادف إلى دراسة مختلف المجالات و السعي لإيقاف التدهور الخطير الذي يعرفه التنوع البيولوجي .**(1)**

8- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر:

تم اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و من التصحر و بخاصة في إفريقيا، في 17 جوان 1994 ، و تم التوقيع عليها في 15 أكتوبر 1994 و قد تم التأكيد في هذه الاتفاقية على أن البشر الذين يعيشون في المناطق المهددة بالتصحر يمثلون مركز الاهتمام في عملية مكافحة التصحر و التخفيف من آثار الجفاف، حيث أن المناطق الجافة و شبه الجافة تشكل نسبة كبيرة من مساحة الكرة الأرضية و تعتبر مصدر رزق قطاع كبير من سكانها.

---

1 د. عبد المؤمن مجدوب، مكانة السياسات البيئية ضمن أجندة الأمم المتحدة، مجلة دفاتر السياسة و القانون، العدد 15، الجزائر، 2016، ص 629.

1- **اتفاقية باريس للتغيرات المناخية 2015**: اتفاقية الأمم المتحدة المبدئية بشأن التغير المناخي، انعقد مؤتمر باريس لتغير المناخ في الفترة من 29 نوفمبر إلى 13 ديسمبر 2015 في باريس- فرنسا، و تضمن هذا المؤتمر الدورة الحادية و العشرين لمؤتمر أطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ.، و ينمثل هدفها الأساسي في محاولة الحفاظ على زيادة متوسط درجة الحرارة العالمية بنهاية القرن الحالي سنة 2100 في حدود أقل بكثير من درجتين مئويتين، فوق مستويات الحقبة الصناعية، و مواصلة الجهود الرامية إلى عدم تجاوز هذه الزيادة حد 1.5 درجة مئوية من خلال الحد من معدل الانبعاثات الغازية المتسببة في ارتفاع درجة حرارة الأرض**(1)** .

إضافة إلى هذه الاتفاقيات و المؤتمرات البيئية، هناك اتفاقيات في مجالات أخرى و لكن لها أهداف بيئية مثل اتفاقيات نزع السلاح و الحد من التسلح، و نذكر منها:**(2)**

- الاتفاقيات الجماعية حول ضبط التسلح:

- بروتوكول جنيف حول حظر استخدام الغازات الخانقة و السامة و جميع ما شابهها من الوسائل و المعدات، فضلا عن حظر استخدام الوسائل البكتيروبيولوجية الحربية.
- معاهدة انتراكتيكا حول إخلاء القارة القطبية الجنوبية من الأسلحة النووية في 01 ديسمبر 1959: تحظر المعاهدة اتخاذ أي تدابير ذات طابع عسكري في اتراكتيكا، مثل إنشاء قواعد آو تحصينات عسكرية او إجراء مناورات عسكرية أو تجربة أي نوع من الأسلحة، و تحظر أيضا إجراء التفجيرات النووية و التخلص من النفايات المشعة.

---

1 د. عبد المؤمن مجدوب، مكانة السياسات البيئية ضمن أجندة الأمم المتحدة، مجلة دفاتر السياسة و القانون، العدد 15، الجزائر، 2016، ص 629.

2 د. سعد حقي توفيق، مباديء العلاقات الدولية، بغداد، العراق، المكتبة القانونية، الطبعة الخامسة، 2010، ص 283.

- معاهدة الحظر الجزئي للتجارب الذرية في 05 أوت 1963: و تتضمن هذه المعاهدة الموقعة بين الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد السوفياتي و بريطانيا، حظر التجارب الذرية في الهواء و تحت الماء.
- معاهدة تلاتيلوكو في 14 فيفري 1967: لحظر الأسلحة النووية في أمريكا الاتينية، و تؤكد المعاهدة إن مجمل منطقة أمريكا اللاتينية منطقة خالية من الأسلحة النووية.
- معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية في 01 جويلية 1968 : تعد حجر الزاوية للجهود الرامية إلى بناء و تعزيز حواجز فعالة ضد مزيد من الانتشار للأسلحة النووية.
- اتفاقية حظر استحداث و إنتاج و تخزين الأسلحة البيولوجية، في 10 أفريل 1972: و هذه الاتفاقية هي أول اتفاق متعدد الأطراف ينص على تدمير حقيقي للسلاح، من حيث لا يقتصر على حظر استحداث أو إنتاج أو تخزين أو شراء المراد البيولوجية، بل يلزم ايضا بتدميرها او تحويلها للأغراض السلمية.
- معاهدة حظر الأسلحة الكيميائية في 15 جانفي 1993: وقعت في باريس و تقضي بحظر تطوير و إنتاج و امتلاك و استخدام الأسلحة الكيميائية.
- معاهدة راروتونغا في 06 أوت 1985 و تنص على اعتبار منطقة جنوب المحيط الهادي منطقة خالية من الأسلحة النووية.
- الاتفاقية المتعلقة بالأسلحة غير الإنسانية في 10 أفريل 1981: و هي تحظر صنع الأسلحة تقليدية جديدة تسبب أثار شديدة القسوة لأنها تؤدي إلى معاناة و إيذاء الجنود و المدنيين على حد السواء.
- معاهدة بانكوك في 15 ديسمبر 1995. تتضمن إعلان شرق آسيا منطقة خالية من الأسلحة النووية.
- معاهدة بليندابا في 11 أفريل 1996: تتضمن إعلان إفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية.
- معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في 10 سبتمبر 1996: تتضمن تعهد كل دولة طرف فيها بعدم إجراء أي تفجير نووي في أي مكان يخضع لولايتها.

➢ المعاهدات الثنائية حول نزع و ضبط التسلح:**(1)**

و هي المعاهدات حول الحد و خفض الأسلحة الإستراتيجية بين الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد السوفياتي خلال الحرب الباردة و روسيا الاتحادية بعدها.

- معاهدة سالت 1 في 26 ماي 1972: وهي معاهدة للحد من الأسلحة الإستراتيجية، و قد اشتملت على الجزء الأول و يتعلق بالأسلحة الدفاعية، و الجزء الثاني يتعلق بالأسلحة الهجومية.
- معاهدة سالت 2 في 18 جوان 1979: تتضمن قيودا كمية و نوعية على الوسائل الذرية الإتراتيجية الهجومية، و وضعت قيودا على أبحاث الصواريخ، أي أنها تحتوي لأول مرة ملمحا من ملامح نزع السلاح.
- معاهدة إزالة الصواريخ المتوسطة و القصيرة المدى في 08 ديسمبر 1987: و تنص على إزالة الصواريخ السوفياتية و الأمريكية المتوسطة المدى من أوروبا، و نصت على حظر و إنتاج هذا النوع من الصواريخ بعد إتلاف الموجود منها، و هذا يعني تحقيق تقدم فعلي في مجال نزع السلاح.
- معاهدة خفض و تحديد الأسلحة الهجومية بين الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد السوفياتي ستارت 1 في 31 جويلية 1991: تضع سقوفا متساوية لكلا الطرفين في ميدان الأسلحة الإستراتيجية.
- معاهدة إجراء تخفيضات و تحديدات إضافية حول الأسلحة الهجومية بين الولايات المتحدة الأمريكية و روسيا الاتحادية ستارت 2 في 03 جانفي 1993: و تنص على أن يقوم كل طرف بتخفيض و تحديد صواريخه البرية و البحرية العابرة للقارات و القاذفات الثقيلة و كذلك خفض رؤوسها من الصواريخ المنشورة.

---

1 د. سعد حقي توفيق، مباديء العلاقات الدولية، بغداد، العراق، المكتبة القانونية، الطبعة الخامسة، 2010، ص 283-301.

المطلب الثاني: الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة:

تشارك هذه الوكالات في أنشطة التعليم و التدريب و التنفيذ في مجال البيئة، في نطاق اختصاص كل وكالة، و ابرز مثال على ذلك، نذكر: **(1)**

1- منظمة العمل الدولية وضعت سنة 1977 مشروع معاهدة، تم قبولها و المتعلقة بحماية العمال ضد المخاطر الناشئة من تلوث الهواء و الضوضاء و الاهتزازات في بيئة العمل.

2- منظمة الصحة العالمية: تنصب جهودها نحو الآثار الصحية المترتبة على عوامل التلوث و التهديدات البيئية كتغير المناخ، و تساهم بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة في وضع المستويات الوطنية في حماية البيئة و إعداد برنامج مكافحة التلوث .

3- المنظمة العالمية للأرصاد الجوية (WMO) : في عام 1950 انبثقت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية عن المنظمة الدولية للأرصاد الجوية المؤسسة في عام 1873، باعتبارها منظمة حكومية دولية، وأصبحت وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة في عام 1951، و هي بمثابة الهيئة المرجعية الرسمية في منظومة الأمم المتحدة بشأن الطقس و المناخ و الماء، تشحذ المنظمة العالمية للأرصاد الجوية منذ إنشائها جهود المجتمع العالمي لتحسين الفهم حول ظواهر الطقس و المناخ و الماء،

قدمت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية خدمات جوية و مناخية للدوائر المعنية بالصحة العامة . فالإنذارات المبكرة بالأوبئة و الوقاية من الكوارث و التخفيف من آثارها و الخدمات المتعلقة بجودة الهواء ترمي جميعها إلى حماية صحة السكان و رفاهيتهم.

4- الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ: اشتركت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية و برنامج الأمم المتحدة للبيئة في إنشاء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) عام 1988، من أجل توفير آلية لتقديم تقييم دولي ذي حجية للمعلومات العلمية الخاصة بتغير المناخ.

---

1 عبد المؤمن مجدوب، مكانة السياسات البيئية ضمن أجندة الأمم المتحدة، مجلة دفاتر السياسة و القانون، العدد 15، الجزائر، 2016، ص 632.

خلاصة:

لقد أظهرت التحديات البيئية الأمنية أن الحفاظ على البيئة قضية عالمية، فالميكانيزمات المتبناة في هذا المجال تعبر عن التعاون الدولي لتحقيق الهدف و بالتالي دعم الأمن و السلم على مختلف المستويات، لأنه أصبح من المسلمات أن قضية البيئة هي موضوع إنساني يهم البشرية جمعاء، و ثبت انه ليس بمقدور دولة بمفردها مهما كانت قدرتها على مواجهة مشاكل البيئة، الآمر الذي يجعل التعاون الدولي لا مفر منه، لأنه الحل الوحيد للمشاكل البيئية التي لا تعترف تأثيراتها السلبية بالحدود السياسية و الجغرافية .

خاتمة:

مما سبق نخلص إلى أن مفهوم الأمن و تكيفا مع مستجدات البيئة الأمنية العالمية الجديدة شهد نقلة نوعية في الإدراك و التصور تنظيرا و ممارسة حيث تولى عدد من الدارسين مهمة مراجعة المفهوم و إخراجه من المفهوم الضيق إلى أبعاد جديدة حيث تم توسيع و تعميق مفهوم الأمن و جعل البناء الدلالي يمتد عبر طيف واسع من الفواعل انطلاقا من الدولة إلى المجتمع ثم الفرد و القطاعات من العسكرية إلى الاقتصادية و السياسية و المجتمعية و البيئية و من جهة أخرى حركة التوسيع شملت أيضا بنية الحقل و سمته من الدراسات الإستراتيجية إلى الدراسات الأمنية.

و بالنظر إلى القطاعات التي أفرزها التوسيع في مفهوم الأمن نجد القطاع البيئي الذي لم يكن يحظى بالاهتمام الكافي قبل موجة التوسيع في مفهوم الأمن، إلا أن هذا الاهتمام بالبيئة و بالقضايا البيئية ما انفك يتزايد يوما بعد يوم، ما جعله يتصدر أجندة السياسات المحلية و الإقليمية و الدولية، إذ تشهد البيئة الطبيعية تدهورا مخيفا و بصفة مستمرة و بشكل يومي، ففي كل يوم يزداد تلوث الهواء بالأبخرة والدخان، والغازات السامة، و في كل يوم يزداد تلوث المياه في المحيطات و البحار و الأنهار، و ترتفع درجات حرارة الجو، و يزداد الازدحام و التلوث بالضجيج، و يتزايد استنزاف الموارد الطبيعية و ترتفع معدلات استنزاف الغابات و تتسع دائرة التصحر، هذه المشكلات البيئية أخذت تفرز تحديات تتعلق باستمرارية الحياة، ما شكل إجماعا حول خطورة هذه المشكلات على امن المجتمعات و الدول، و من جهة أخرى تصاعد النقاش حول سبل وقف التدهور البيئي و مواجهة المشكلات البيئية و ارتفعت الدعوات سواءا على المستوى الأكاديمي او على المستوى السياسي، إلى ضرورة امننة القضايا البيئية كونها تشكل أشد التهديدات على بقاء المجتمعات، الأمر الذي جعل البيئة تحتل مكانة مميزة على المنابر الأكاديمية و السياسية في إطار جعلها قطاعا و مدخلا في الدراسات الأمنية من جهة، و من جهة أخرى جعلها في مقدمة اهتمامات السياسات الوطنية و الإقليمية و العالمية، فقد تشكل لدى المجتمع الإنساني وعي بأن البيئة تشمل مجموعة من النظم الطبيعية والاجتماعية و الثقافية التي يعيش فيها الإنسان و الكائنات الأخرى، و التي يستمدون منها وجودهم و يؤدون فيها أنشطتهم، و أن الإنسان جزء لا يتجزأ من هذه النظم يؤثر فيها بأنشطته

و يتأثر بنتائجها السلبية على البيئة، إذ أصبحت المشاكل البيئية تشكل تهديدا للأمن نظرا للتحديات الأمنية الكبيرة التي تشكلها على مستقبل الحياة البشرية، ما جعلها موضع الاهتمام الواسع من قبل الأكاديميين و الساسة خاصة لدي منظري الدراسات الأمنية، و هذا بإضفاء طابع التهديدات الأمنية على هذه المشاكل البيئية، و بالتالي امننة البيئة، إذ أصبح الأمن البيئي حقلا فرعيا من الدراسات الأمنية، و أحد المكونات السبعة للأمن الإنساني (الأمن الاقتصادي، الغذائي، الصحي، الشخصي، الاجتماعي و السياسي)، و أصبح القطاع البيئي قطاعا من قطاعات الأمن الخمسة، (القطاع السياسي، القطاع المجتمعي، القطاع العسكري و القطاع الاقتصادي)، ما جعل الحديث عن الأمن البيئي يتمحور حول مرجعيات مختلفة (النظام الدولي، الدولة القومية، و الفرد- الإنسان)
وبهذا الشكل فإن الأمن البيئي يرتبط بثلاثة مستويات، الأفراد، الدول، و النظام الدولي، بحيث أن الأمن على أي من هذه المستويات يعتبر ضروريا للأمن على المستويات الأخرى، و على حد تعبير "*Buzan*" فإن الأمن العالمي و أمن الأفراد وجهان لعملة واحدة.

لقد أظهرت التحديات البيئية الأمنية أن الحفاظ على البيئة قضية عالمية، فالميكانيزمات المتبناة في هذا المجال تعبر عن التعاون الدولي لتحقيق الهدف و بالتالي دعم الأمن و السلم على مختلف المستويات، لأنه أصبح من المسلمات أن قضية البيئة هي موضوع إنساني يهم البشرية جمعاء، و ثبت انه ليس بمقدور دولة بمفردها مهما كانت قدرتها على مواجهة مشاكل البيئة، الآمر الذي يجعل التعاون الدولي لا مفر منه، لأنه الحل الوحيد للمشاكل البيئية التي لا تعترف تأثيراتها السلبية بالحدود السياسية و الجغرافية .

قائمة المراجع:

- **الكتب:**

1. د. كمال بومنير، النظرية النقدية لمدرسة فرانكفورت، من ماكس هوركهايمر إلى أكسل هونيث، المغرب، دار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، 2010.
2. د. سعد حقي توفيق، مباديء العلاقات الدولية، بغداد، العراق، المكتبة القانونية، الطبعة الخامسة، 2010.
3. ثائر ديب، النظرية النقدية، مدرسة فرانكفورت، مترجما، مصر، المركز القومي للترجمة، دار العين للنشر، الطبعة الأولى، 2010.
4. بوزنادة معمر، المنظمات الإقليمية و نظام الأمن الجماعي، الجزائر، ديون المطبوعات الجامعية.
5. سيد احمد قوجيلي، تطور الدراسات الأمنية و معضلة التطبيق في العالم العربي، الإمارات العربي المتحدة، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، 2012.
6. رشيد الحمد، محمد سعيد صباريني، البيئة و مشكلاتها، المجلس الوطني للفنون و الثقافة و الآداب، الكويت 1979.
7. احمد مدحت إسلام، التلوث مشكلة العصر، المجلس الوطني للفنون و الثقافة و الآداب، الكويت 1990.
8. محمد عبد الفتاح القصاص، التصحر- تدهور الأراضي في المناطق الجافة، المجلس الوطني للفنون و الثقافة و الآداب، الكويت 1999.
9. اولريش بيك، مجتمع المخاطر العالمي، بحثا عن الامان المفقود، مترجما، القاهرة، مصر، المركز القومي للترجمة، 2013.
10. مايكل كلير، الحرب على الموارد، الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية، مترجما.
11. قاندانا شيفا، حروب المياه، الخصخصة، التلوث، الربح، مترجما، القاهرة، مصر، إصدارات سطور الجديدة، 2012.
12. رمزي سلامة، مشكلة المياه في الوطن العربي، إحتمالات الصراع و التسوية، مصر، منشأة المعارف، 2001.
13. د. ميلاد مفتاح الحراثي، تحديات الأمن القومي غرب المتوسط، دراسة نقدية للامننة و تحديات البيئة الامنية و ديناميكياتها في إقليم غرب المتوسط، العراق، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2013.
14. د. جورج قاضي، تهديدات البيئة، الإنسان المهدد- الاوساط الكبيرة المهددة- الحفاظ على البيئة، مترجما، لبنان، عويدات للنشر و الطباعة، الطبعة الاولى، 2006،

15 د. عامر طراف، التلوث البيئي و العلاقات الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و الترزيع، لبنان، الطبعة الاولى، 2008-، ص 136.

- **المذكرات:**

16 بيان العساف، انعكاسات الأمن المائي العربي على الأمن القومي العربي، دراسة حالة حوض الأردن و الرافدين، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، فرع العلاقات الدولية، الجزائر،2005.
17 خيدر محمد كريم، الصراع على موارد الطاقة في العالم، حالة النفط الإفريقي، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، فرع العلاقات الدولية، الجزائر،2014.
18 محمد الطاهر عديلة، تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية، دراسة في المنطلقات و الأسس، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2015.
19 دلال بحري، اثر الندرة المائية في العلاقات الدولية، دراسة منطقة الشرق الأوسط، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2008.
20 زيد المال صافية، الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة على ضوء احكام القانون الدولي، أطروحة دكتوراه في القانون، تخصص القانون الدولي، جامعة تيزي وزو 2013.
21 حسونة عبد الغني، الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه في الحقوق، تخصص قانون الاعمال، جامعة بسكرة 2013.
22 اليامين بن سعدون، الحوارات الأمنية في المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة، دراسة حالة مجموعة 5+5، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2012.
23 زبيري وهيبة، التهديدات البيئية و إشكالية بناء الامن الغذائي، مذكرة ماجستير في القانون العام، تخصص حقوق الإنسان و الأمن الإنساني، جامعة سطيف، 2014.
24 زرنوح ياسمينة، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، رسالة مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، جامعة الجزائر، 2005.
25 حليمة حقاني، دور التنمية في تحقيق الأمن الإنساني، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، فرع الدراسات الإستراتيجية و الأمنية، جامعة الجزائر، 2012.
26 سقني فاكية، التنمية الإنسانية المستدامة و حقوق الإنسان، مذكرة ماجستير في القانون العام، تخصص حقوق الإنسان و الحريات الأساسية، جامعة سطيف، 2010
27 سعيدي ياسين، التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، جامعة وهران، 2016.

28 عبد الكريم ابو مور، مفهوم الأمن الإنساني في حقل العلاقات الدولية، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة غزة، 2013.
29 قريب بلال، السياسة الأمنية للإتحاد الأوروبي من منظور أقطابه، التحديات و الرهانات، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، فرع الدبلوماسية و العلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2011.
30 ظريف شاكر، البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل و الصحراء الإفريقية، التحديات و الرهانات، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2010.
31 قسوم سليم، الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية، دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظار العلاقات الدولية، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، فرع الإستراتيجية و المستقبليات، جامعة الجزائر، 2010.
32 جويدة حمزاوي، التصور الأمني الأوروبي، نحو بنية أمنية شاملة و هوية إستراتيجية في المتوسط، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، فرع دراسات مغاربية و متوسطية في التعاون و الأمن، جامعة باتنة، 2011.
33 بشكيط خالد، دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الامن في الساحل الإفريقي، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، فرع دراسات إفريقية، جامعة الجزائر، 2011.
34 خالد معمري جندلي، التنظير للدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة، دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر 2001، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية و الدراسات الإستراتيجية، جامعة باتنة، 2008.
35 بوسطيلة سميرة، الأمن البيئي، مقاربة الأمن الإنساني، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، فرع الدراسات الإستراتيجية و الأمنية، جامعة الجزائر، 2013.
36 امينة ديرة، اثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا، دراسة حالة دول القرن الإفريقي، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، فرع العلاقات الدولية و الإستراتيجية، جامعة بسكرة، 2014.
37 حموم فريدة، الأمن الإنساني، مدخل جديد في الدراسات الأمنية، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، فرع العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2004.
38 محمد محمد امين قادر، التربية و الوعي البيئي، اثر الضريبة في الحد من التلوث البيئي، مذكرة ماجستير في العلوم البيئية، فرع إدارة البيئة، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك،2009.

- **المقالات:**

39 د. مفتاح عبد الجليل، التعاون الدولي في مجال حماية البيئة، مجلة المفكر، العدد 12، جامعة بسكرة.

40 صليحة كبابي، الدراسات الأمنية بين الاتجاهين التقليدي و الحديث، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، عدد 38، ديسمبر 2012.

41 د. سامي زعباط، مداخلة مقدمة في إطار فعاليات الملتقى الدولي الأول حول:علاقة البيئة بالتنمية، الواقع و التحديات، المنعقد بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي- جيجل، الجزائر، يومي 28 و 29 أفريل 2015 .

42 د. باسل حسين زغير الغريري، اثر متغير البيئة على العلاقات الدولية، مجلة الساتل، جامعة المرقب، كلية الاقتصاد و التجارة، الخمس ليبيا.

43 إلياس ابو جودة، تداعيات التحديات البيئية على الأمن العالمي، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، عدد 83، لبنان، 2013.

44 د. عبد المؤمن مجدوب، مكانة السياسات البيئية ضمن أجندة الأمم المتحدة، مجلة دفاتر السياسة و القانون، العدد 15، الجزائر، 2016.

45 سيريل أوبي، العولمة و الصراع البيئي في إفريقيا، مترجما، مجلة إفريقيا، مركز البحوث العربية و الإفريقية، العدد 02، مارس 2000.

- **الكتب بالغة الأجنبية:**

46 Paul D. Williams, Security studies, An introduction, USA, Taylor and Francis library, First published, 2008.

47 Jonathan Bernard, les théories de la sécurité environnementale, regard critique sur un concept ambigu, mémoire de la maitrise en science politique, université du Québec a Montréal, canada, 2007.